



السلطة الوطنية الفلسطينية
وزارة التخطيط

خطة التنمية الفلسطينية

2010-2009



خطة التنمية الفلسطينية 2009 - 2010

حقوق الطبع محفوظة

2008 م - 1429 هـ

فلسطين - غزة

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة " تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية " بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي ، و على أشرطة أو أقراص مدمجة أو أي وسيلة نشر أخرى وكذلك حفظ المعلومات واسترجاعها دون موافقة خطية من الوزارة

وزارة التخطيط

غزة - ديسمبر 2008

تقديم

تعتبر خطة التنمية بمثابة الأداة والوسيلة التي تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق أهدافها العليا بما يتفق ورؤيتها المستقبلية من ناحية ، وبما يحقق استغلال أمثل للموارد الاقتصادية من ناحية أخرى .

لقد حققت الحكومة الفلسطينية خلال السنوات القليلة الماضية عدة خطط للتنمية ، وأخرى خطط اقتصادية حيث لم ترق إلى مستوى التنفيذ ، وذلك لأسباب سياسية واجتماعية وتمويلية داخلية وخارجية .

إن تجربة الاقتصاد والتنمية الفلسطينية خلال فترة وجود السلطة منذ اتفاقية أوسلو وحتى الآن مثلت تجربة فاشلة بمصطلح المقاييس بسبب ارتئانها بقيود وشروط خارجية أهمها اتفاقية باريس الاقتصادية ، واعتماد الحكومة الفلسطينية على التمويل السياسي المشروط ، وقبوع داخلية تتعلق بالبيئة الاجتماعية .

إن مفهوم التنمية الشاملة ينبغي أن يشتمل على الجانب الاقتصادي ، العلمي ، الاجتماعي والثقافي . ونظراً لصعوبة توفير التمويل اللازم للنمو الاقتصادي المتوازن ، تم التركيز على برامج الإنماء المتواضعة والتي تشمل قطاعات منتقاة ، مثل الفروع الإنتاجية وخلق فرص عمل ، والتي تمثل ركناً مهماً في التنمية ، ورافعة للاقتصاد الفلسطيني . حيث تعزز قدرته على الصمود في وجه الحصار والإغلاق .

لقد راعت خطة التنمية 2009 – 2010 المبادئ الأساسية لإعداد الخطط ، وواقعيتها ، وقدرتها على التنفيذ والمتابعة ، من خلال التركيز على المشاريع ذات الأولوية ، والتي لها القدرة على خلق مخرجات تنموية تساهم في تطوير الموارد الاقتصادية .

اتبعت خطة التنمية التخطيط التأشيري عبر إشراك جميع القطاعات المؤثرة في خطة التنمية من قطاع حكومي وخاص ومؤسسات غير ربحية .

كما ركزت الخطة على عدة تحليلات أهمها التحليل القطاعي للمشاريع ، والتحليل عبر القطاعي (النشاط التنموي) بهدف الوصول إلى أفضل الدلالات .

أ. د. محمد عوض

وزير التخطيط

خطة التنمية الفلسطينية 2009 – 2010

أعضاء الفريق :-

- | | |
|-----------------|--------------------------------|
| مشرف عام الخطة | 1.م. يوسف صبحي الغريز |
| مقرر لجنة الخطة | 2.أ. أسامة محمد نوفل |
| عضو لجنة الخطة | 3.د. حسام محمد النجار |
| عضو لجنة الخطة | 4.م. فواز خالد العلمي |
| عضو لجنة الخطة | 5.م. إيناس عبد العزيز الرنتيسي |
| عضو لجنة الخطة | 6.أ. زكي غسان القيشاوي |
| عضو لجنة الخطة | 7.م. أسامة فايز مليحة |
| عضو لجنة الخطة | 8.م. أحمد فهمي عبد القادر |
| عضو لجنة الخطة | 9.م. سلام جودت أبو القمبز |

أعضاء اللجنة الاستشارية :-

- 1.د. علاء الدين الرفاتي
- 2.م. غسان زكي القيشاوي

فهرس موضوعات خطة التنمية

الصفحة

- الفصل الأول:- خلفية خطة التنمية (2)
1. تقديم (2)
2. تحديات خطة التنمية متوسطة المدى (3)
3. منهجية إعداد الخطة (3)
4. خطوات إعداد الخطة..... (4)
5. الأسس والاستشارات التي شكلت قاعدة خطة التنمية متوسطة المدى (4)
6. أهداف خطة التنمية 2009-2010 (5)
7. الأهداف القطاعية لخطة التنمية (6)

الفصل الثاني:- البيئة التنموية..... (8)

1. البيئة الاقتصادية (11)
2. البيئة الاجتماعية والبشرية (20)
3. الأمن والحكم الرشيد (27)
4. البنية التحتية (32)

الفصل الثالث:- تخصيص الموارد وسيناريوهات خطة التنمية..... (38)

- 1- تجربة المساعدات..... (39)
- 2- سيناريوهات التنمية (40)
- 3- السياسات المتبعة..... (43)
- 4- نظرة مستقبلية..... (44)
- 5- خطة التنمية وعملية الموازنة..... (44)

الفصل الرابع:- الخطط القطاعية والاستثمارات المطلوبة..... (46)

- (47) 1- البرامج الوطنية.....
- (48) 2- إجمالي البرنامج الاستثماري.....
- (59) 3- البرامج التنفيذية والمتابعة.....
- (59) 4- البرامج القطاعية ومتطلبات التمويل.....

الفصل الخامس:- الإطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف الراهنة

- (67) 1. إستراتيجية القطاع الإنتاجي.....
- (72) 2. إستراتيجية قطاع الحماية الاجتماعية.....
- (76) 3. إستراتيجية التنمية الاجتماعية.....
- (80) 4. إستراتيجية قطاع الأمن والحكم الرشيد.....
- (81) 5. إستراتيجية قطاع البنية التحتية.....

ملحق - قائمة المشاريع

فهرس جداول خطة التنمية

- جدول (1) : مؤشرات الحكم في الضفة والقطاع (29)
- جدول (2) : مؤشر مدركات الفساد لدول مجاورة..... (30)
- جدول (3) : الوضع الحالي لتوزيع الطاقة (33)
- جدول (4) : طول الطرقات في قطاع غزة (34)
- جدول (5) : النتائج المتوقعة لأبرز السيناريوهات الاقتصادية..... (42)
- جدول (6) : مجمل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية (51)
- جدول (7):البرنامج الاستثماري لخطة التنمية 2009-2010 حسب القطاعات المكونة لها(52)
- جدول (8) : متطلبات الاستثمار الحكومي لخطة التنمية (الألوية 1) (54)
- جدول (9) : توزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة (الألوية 1) (55)
- جدول (10):متطلبات الاستثمارات الحكومي لخطة التنمية (عبر القطاعي) (56)

فهرس الأشكال البيانفة لخطة التنمية

- شكل (1) : مؤشرات الحكم في الضفة والقطاع (30)
- شكل (2) : مؤشرات الأمن في قطاع غزة (31)
- شكل (3) : مجمل البرنامج الإستثماري لخطة التنمية (56)
- شكل (4) : توزيع البرنامج الاستثماري على القطاعات المختلفة (57)
- شكل (5) : توزيع البرنامج الاستثماري الحكومي على القطاعات المختلفة (57)
- شكل (6) : توزيع البرنامج الاستثماري الحكومي على خطة التنمية 2009-2010 .. (58)
- شكل (7) : توزيع الاستثمارات الحكومية على القطاع الإنتاجي (الأولوية 1) (60)
- شكل (8) : توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع التنمية الاجتماعية (الأولوية 1). (61)
- شكل (9): توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع الحماية الاجتماعية (الأولوية 1) (63)
- شكل (10): توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع الأمن والحكم الرشيد (الأولوية 1) (64)
- شكل (11): توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع البنية التحتية (الأولوية 1) (65)

الفصل الأول

خلفية خطة التنمية

الفصل الأول :- خلفية خطة التنمية**1. تقديم :**

مع بداية عام 2006 ازداد تقاطع السياسة والاقتصادية التي واجهتها أراضي الفلسطينية على أثر نتائج الانتخابات التشريعية , وبدأ الوضع الاقتصادي بالترجع وذلك نتيجة لسياسة الإغلاق المتواصلة لجميع المنافذ مما أثر بشكل كبير على القطاعات الإنتاجية وعلى رأسها قطاعي الصناعة والتجارة. ولذلك لم تكن البيئة مهيأة لإعداد خطة تنموية بل إن الأمر لم يتجاوز إعداد خطة تشغيلية تدرس الاحتياجات الطارئة وتوجه الإيرادات والمساعدات المحدودة باتجاهها , وفي منتصف 2007 ازداد الحصار سوءاً وخاصة على قطاع غزة كل ذلك جعل التعامل مع الأمور وفق خطة طوارئ وتشغيل مؤقت , ومع إعلان التهدئة المتبادل بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عبر الوساطة المصرية منتصف عام 2008 , مما فتح آفاق دعت إلى إعداد خطة تنموية متوسطة , أملاً من الحكومة الفلسطينية في أن تلزم المجتمع الدولي وخاصة الأمتين العربية والإسلامية بواجباتهما تجاه الشعب الفلسطيني والعمل على رفع الحصار والمساهمة في إعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي ومن ثم العمل على إعادة إحياء الاقتصاد الفلسطيني والعملية التنموية . وتسعى خطة التنمية متوسطة المدى إلى تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي والحد من تفاقم الفقر وتقليص نسبة البطالة المرتفعة , وتحديد أولويات الإنفاق لخطة التنمية بما يتناسب وتحقيق الأهداف المرجوة من الخطة .

تركز خطة التنمية على تفعيل التخطيط التأشيرى . أما إستراتيجية إعداد الخطة فتشتمل على ما يلي :

- تحليل الوضع القائم ودراسة السيناريوهات المتوقعة .
- تحديد أهداف التنمية للعامين القادمين .
- تحديد أولويات التنمية للقطاعات المختلفة .
- تحديد آليات فاعلة للرقابة وتقييم تنفيذ المشاريع المقترحة وتوجيه عملية تعديلها .

أما المتطلبات اللازمة لنجاح خطة التنمية فتبدأ بضرورة تحقيق الحكم الرشيد وتفعيل القطاع الإنتاجي وإعادة تأهيل الأصول الإنتاجية وتعزيز دور القطاع الخاص وتوفير شبكة من الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والبشرية , بالإضافة إلى عملية إصلاح وبناء المؤسسات العامة والتوزيع العادل والمتوازن للموارد , بما يضمن تحقيق عملية تنموية ناجحة وفعالة .

2. تحديات خطة التنمية متوسطة المدى

إن التنمية في ظل الاحتلال هي أمر معقد وخاصة أن الاحتلال قد كرس خلال السنوات الطويلة الماضية أمر تبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي ، هذا بالإضافة إلى السيطرة الكاملة والمباشرة على جميع المعابر والتحكم في حركة البضائع والتجارة مما أنشأ اقتصاداً هشاً ، أوجد قابلية ليتدهور الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 2006 بسبب الحصار والإغلاقات المستمرة وترك أثراً سلبية جداً على جميع القطاعات الإنتاجية والخدماتية وعلى رأسها الصناعة والتجارة والتعليم والصحة بالإضافة إلى أضرار كبيرة تكبدها القطاع الخاص مما انعكس ذلك كله على مستوى المعيشة العام وارتفاع معدلات البطالة والفقر بشكل ملحوظ .

وصاحب هذه الأزمة تهديدات بعقوبات مالية للبنوك التي تتعامل مع الحكومة كادت تعصف بالقطاع المصرفي ، إلا أن الانفراج النسبي الذي حدث عام 2007 وخاصة في الضفة ، أنقذ القطاع المصرفي من الانهيار ، حيث ارتفعت موجودات المصارف من 4,166 مليون دولار لعام 2006 إلى 5,100 مليون دولار لعام 2007 . وتوج ذلك كله بحالة الانقسام بين شطري الوطن ، مما فاقم الوضع الاجتماعي والاقتصادي سوءاً وحال دون إيجاد آفاق شمولية لعملية التنمية .

كما أن جدار الفصل العنصري والحواجز بين المدن الفلسطينية في الضفة الغربية أيضاً أثرت على الاقتصاد بشكل سلبي حيث سبب إعاقة حركة التبادلات التجارية ، بالإضافة إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي والتي كانت تشكل مصدر دخل للعديد من الفلسطينيين . وفقد عدداً كبيراً من العمال فرص عملهم . كما انعكس وتراجع أداء القطاع الاجتماعي وخاصة قطاعي التعليم والصحة . كما أن عدم استقرار الوضع السياسي والاقتصادي انعكس بمره على صعوبة التخطيط في مثل هذه الظروف .

كل هذه القضايا مثلت تحديات جسيمة تؤكد ضرورة السعي لإحياء عملية تنمية بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة ويلبي الحد الأدنى من الحاجات المتزايدة .

3. منهجية إعداد الخطة

لضمان النجاح في إعداد الخطة التنموية 2009/2010، قُلت وزارة التخطيط بالتنسيق مع كافة الوزارات المعنية في السلطة الوطنية ومتابعتها، ل يتم بلورة خطة التنمية، بتكاتف جميع الجهود لإيجاد طرق لتنفيذها. بعد القيام بتحديد الاحتياجات والأولويات التخطيطية ووضعها في إطار واضح من السياسات والاستراتيجيات والأهداف التنموية تضمن تناسق الأولويات القطاعية في سياق الخطة الشاملة .

فالظروف الصعبة التي مرت على السلطة الوطنية في فترة 2006 والتي اشتدت بعد 2007، لم تعط الفرصة لتنفيذ الخطة التشغيلية لعامي 2007 - 2008 إلا بالحد الأدنى . وحتى خطة التنمية 2005-

2007 والمعتمدة قبل انتخابات 2006 لم تسنح الظروف إلا بتطبيق النذر اليسير منها.. فأغلاقات المعابر وتضييق الخناق على المساعدات الخارجية وتجميد أموال السلطة الفلسطينية في البنوك الإسرائيلية. كل

التجارب السابقة تبين أهمية وسبب اللجوء إلى الخطط متوسطة المدى لما تعطيه من واقعية في التعامل مع الغموض السياسي والاقتصادي .

وسيتم اعتماد منهجية تراكمية تبدأ بتطوير أجندة الأهداف العامة والبرامج الوطنية والمسودة الأولية للإطار المالي متوسط الأمد ، ونشر هذه المسودة، واستكمال النماذج المتعلقة بإعداد المشاريع القطاعية وموازنتها، ثم توزيع المسودة النهائية من خطة التنمية على الجهات المعنية والمصادقة على نشر هذه الخطة. وسيكون التركيز في المرحلة الحالية على مشاريع قطاع غزة ، على أن تدمج مشاريع الضفة الغربية بعد عودة اللحمة إلى شطري الوطن .

4. خطوات إعداد الخطة

1. تحديد فرق العمل والاستشاريين : فريق عمل وزارة التخطيط، المندوبون عن الوزارات، الخبراء .
2. عقد ورشة عمل لتحديد السيناريوهات : بحيث تشمل الورشة أعضاء من اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي، اللجنة الوزارية الاقتصادية، اللجنة السياسية في المجلس التشريعي، خبراء من الجامعات، القطاع الخاص و المنسقين .
3. اجتماعات مع القطاعات لتحديد الأهداف العامة : بحضور المنسقين، الخبراء القطاعيين، مندوبي الوزارات، مجموعة مختارة من ذوي الشأن.
4. الحصول على موافقة مجلس الوزراء : بخصوص السيناريوهات والسياسات الوطنية العامة.
5. الشروع في إعداد الخطة بناءً على نماذج تقدمها وزارة التخطيط.
6. عرض الخطة بصورة قطاعية ومناقشتها .
7. المصادقة على الخطة في مجلس الوزراء ونشرها .

5. الأسس والاستشارات التي شكلت قاعدة خطة التنمية متوسطة المدى :

في أغسطس عام 2008 شرعت وزارة التخطيط بالعمل على خطة التنمية متوسطة المدى، حيث وضعت مسودة لورقة مفاهيم أولية جرى تعميمها ومناقشتها، ومن ثم أقر مجلس الوزراء السيناريوهات المتعلقة بالخطة في شهر سبتمبر .

وقد قام الفريق المكلف بإعداد خطة التنمية بمراجعة كافة الخطط المعتمدة والاستفادة منها كأسس لخطة التنمية والتي تتضمن:

- أ- خطة عمل الحكومة الفلسطينية الحادية عشر 14 حزيران - 14 تشرين الثاني 2007 .
- ب- الخطة الاقتصادية لتطوير قطاع غزة - وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع وزارة التخطيط أيلول 2005

- ج- خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003-2004 - وزارة التخطيط والتعاون الدولي .
- د- خطة التنمية 2005-2007 - الإدارة والتخطيط.
- هـ- خطة تعزيز الصمود - وزارة التخطيط 2008.
- و- الخطة التشغيلية - وزارة التخطيط 2008.
- ز- الخطة التشغيلية - وزارة التخطيط 2007.

وقد تم الاستفادة من الخطط السابقة للسلطة الوطنية الفلسطينية في النقاط التالية :

1. تحديد الأهداف والبرامج الوطنية.
2. تحديد آليات واقعية للصرف.
3. وضع المعايير لتحديد الأولويات في اختيار البرامج الوطنية لخطة التنمية متوسطة المدى.
4. أهمية وجود آلية إشراف واضحة ومؤثرة.

وللمشروع في إنجاز الخطة تم تشكيل خمس مجموعات قطاعية وهي : القطاع الإنتاجي (الاقتصادي)، قطاع التنمية الاجتماعية ، قطاع الحماية الاجتماعية ، قطاع الأمن و الحكم الرشيد و قطاع البنية التحتية.

آملين أن تشكل خطة التنمية خلاصة لكل الحوارات والمشاورات الواسعة لكل المعنيين بالشئون الإنسانية والتنمية في الأراضي الفلسطينية ليفتح الحوار قنوات التواصل بين الأطراف المعنية، وتوحيد الكثير من قواعد البيانات لتنفيذ ما هو قابل للتحقيق، ما يمكن تحقيقه أولاً، أي من الأهداف القابلة للتحقيق يمكنها إن تعطي النتائج المرجوة في المدى المتوسط.

وبعد استعراض مجموعة من السيناريوهات تم ترجيح واعتماد سيناريو الوضع القائم باعتباره السيناريو الأكثر توقعاً ، مع إمكانية حدوث تحسن طفيف في الظروف الاقتصادية (سيتم تفصيل هذه السيناريوهات في الفصل الثالث : تخصيص الموارد) .

6. أهداف خطة التنمية 2009-2010

تهدف خطة التنمية إلى تحقيق عدة أهداف رئيسية :

1. مواصلة عمليات التنمية والمهام التي تم اعتمادها في خطط التنمية السابقة .
2. حماية النمو على المدى القصير والمتوسط .
3. الحفاظ على الخدمات الدنيا الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد الذين تشملهم الخطة .
4. إعداد حجر الأساس لوضع مالي مستدام ونمو اقتصادي متجدد للأعوام 2009 – 2010 .

5. تعزيز استخدام الحكم الرشيد في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كآلية فعالة للتنمية المستدامة .

7. الأهداف القطاعية لخطة التنمية :

يمكن تقسيم خطة التنمية إلى خمس قطاعات إستراتيجية وتشمل القطاع الإنتاجي ، قطاع التنمية الاجتماعية ، قطاع الحماية الاجتماعية ، قطاع الأمن والحكم الرشيد ، وقطاع البنية التحتية . ويمكن تحديد أهداف كل قطاع من هذه القطاعات على النحو التالي :-

أ- أهداف القطاع الإنتاجي

1. تحسين الأداء الاقتصادي وفق الأولويات المعتمدة في الخطة .
2. التركيز على المجالات التي تخلق فرص عمل وتزيد الدخل .
3. إعادة تأهيل وتطوير المصادر الإنتاجية القابلة للتأهيل وفق السيناريوهات المقترحة.
4. تعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في رسم السياسات الاقتصادية .
5. تشجيع التنافسية في القطاع الإنتاجي .
6. تعزيز السوق المحلي ومحاولة تطوير العلاقات التجارية الخارجية وخاصة العربية .
7. توجيه المساعدات نحو الأولويات بالتنسيق مع الدول المانحة ، مع أهمية استنهاض التمويل الداخلي

ب- أهداف قطاع التنمية الاجتماعية

1. الاهتمام بالتنمية البشرية و الثقافية .
2. تعزيز الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية .
3. تطوير الإدارة القطاعية وبناء المؤسسات .
4. تحقيق الرفاه الاجتماعي لأكبر شريحة مجتمعية بما يضمن توزيع متوازن للموارد .

ج- أهداف قطاع الحماية الاجتماعية

1. الحرص على توفير شبكة الأمان الاجتماعي لكل شرائح المجتمع.
2. مساعدة الفئات المهمشة وسن القوانين لحماية حقوقها.
3. تفعيل دور المؤسسات القائمة على رعاية هذه الشرائح.
4. الحد من الفقر والبطالة (بتوفير فرص عمل وربط الإغاثة بالتنمية).
5. الارتقاء بنظام الرفاه الاجتماعي.

د- أهداف قطاع الأمن والحكم الرشيد

1. تعزيز وبسط الأمن وتسهيل الخدمات المدنية للجمهور .
2. تعزيز الحكم الرشيد في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كقاطرة للتنمية المستدامة.
3. تعزيز سلطة واستقلال القضاء والفصل بين السلطات والعمل على سيادة القانون.
4. تمكين وبناء المؤسسات التي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد.
5. مكافحة الفساد.

هـ - أهداف قطاع البنية التحتية

1. تحسين الظروف البيئية والصحية للسكان (الجمهور)
2. تطوير قطاع البنية التحتية الخدماتية والإنتاجية

الفصل الثاني

البيئة والتنمية

الفصل الثاني :- البيئة التنموية

مقدمة :-

يلقي الاحتلال الإسرائيلي غير الشرعي الذي دام على مدى أربعة عقود بظلاله على جميع مناحي التنمية الفلسطينية . فمنذ العام 1967 ، حرم الفلسطينيون من الحق في السيطرة على أرضهم ومياهم وموارد اقتصادية أخرى . كذلك انتقصت بشكل كبير الحريات السياسية والثقافية والحقوق المدنية والإنسانية والحماية القانونية للفلسطينيين .

أدت مفاوضات السلام التي بدأت العام 1993 إلى انتقال جزئي لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية ، الأمر الذي سمح بالبدء بالتخطيط لدولة فلسطينية ، بما في ذلك بدايات التخطيط للتنمية . وقد سهل المجتمع الدولي تلك العملية من خلال توفير تمويل جوهري وتقديم الدعم الفني . ومع ذلك فقد بقي إرث الاحتلال على حاله ، فقد استمر التوسع الاستيطاني ، واحتفظت إسرائيل بالسيطرة على موارد المياه الفلسطينية ، كما ظل الاقتصاد الفلسطيني معتمداً بشكل كبير على صلاته الاقتصادية مع إسرائيل ، وبخاصة بالنسبة للعمالة في إسرائيل . كذلك فإن الحاجة إلى وضع برامج وأنظمة إدارة للحكم لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة – وهما منطقتان من الأراضي المنفصلة تماماً – قد ساهم في عرقلة التخطيط التنموي . لقد أعاقت كل هذه العوامل الجهود الفلسطينية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية طيلة فترة التسعينيات . الإجراءات الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الفلسطينيين في الحياة والتي تخنق الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعلت الأراضي الفلسطينية تعاني من تدهور كبير في الاقتصاد هذا مترافقا مع سيطرة واحتكارات المتنفذين في السلطة ورافق ذلك تراجع قاسي في الحالة الاجتماعية والنفسية والأمنية للسكان .

ولو لاحظنا على مستوى السلطة التشريعية واجه البرلمان (1994-2001) تعطيلاً متكرراً لعمله الرقابي وقلصت صلاحياته الذي يتوانى المجلس عن استخدامها (منها حق التصويت على الثقة بالحكومة) ولعل ذلك يعزى للخلل في النظام السياسي الفلسطيني.

وعانى القضاء وعلى مدار سنوات من التهميش وعدم الفعالية حيث جاء في تقرير الفساد والقضاء في فلسطين عام 2006 بأن القضاء الفلسطيني ومؤسسات العدالة الجنائية لم تكن قادرة على المساءلة القانونية لمنتهكي أحكام القانون مما أفقد القضاء الفلسطيني هيئته وشجع آخرين على انتهاك القانون بالإضافة إلى ضعف الجهاز الشرطي في تنفيذ أحكام القضاء.

لقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في عام 2006 وفي أعقاب الانتخابات التشريعية والتي أعطت لحركة حماس أغلبية شكلت بموجبها الحكومة الفلسطينية حصاراً شاملاً غير مسبوق من قبل الاحتلال الإسرائيلي ودول العالم، وتجلّى هذا الحصار في إغلاق جزئي للمعابر ومنع التحويلات المالية وفرض قيود على حركة الأفراد والبضائع، كما ساهم رفض المجتمع الدولي التعامل مع الحكومة الفلسطينية العاشرة إلى وقف المساعدات

المالية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية ، مما أدى إلى تدهور الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه موظفيها والقطاع الخاص .

كما أدى العقاب الجماعي إلى إغلاق أغلب المنشآت الاقتصادية وارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتراجع جميع المؤشرات الاقتصادية .

وتعكس الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني ، وعمق انكشافه للخارج واعتماده بشكل أساسي على المساعدات الخارجية وخاصة في تمويل موازنة السلطة الفلسطينية وغيرها من المشاريع الحيوية . وبمنأى عن آثار التدهور الاقتصادي المستمر منذ فرض القيود وأعقاب اندلاع الانتفاضة الثانية فإن الاقتصاد الفلسطيني يواجه احتمالات أكثر خطورة وهو حدوث تغيير جذري في تركيبته مع استمرار اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على الإنفاق الحكومي ومساعدات الدول المانحة ، الأمر الذي يحد من توجيه الموارد نحو الاستثمار ويؤدي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية اللازمة لتحقيق اقتصاد يتمتع بالاكتمال الذاتي . وما يزيد من تفاقم المشكلة هو تزايد حجم القوى العاملة وتراجع القطاع الخاص مما يفرض المزيد من الضغط على القطاع العام ليصبح البديل الأساسي لفرص العمل .

في بداية عام 2007 عاد الأمل والتفاؤل عندما تم الاتفاق في مؤتمر مكة بين حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعمل على فك الحصار وإنهاء حالة الفوضى والنهوض بأعباء تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني على مقاومة الاحتلال ، ولكن الذي حصل بعد ذلك كان مغايراً .

حيث انهارت حكومة الوحدة الوطنية بعد تأسيسها بثلاثة أشهر ، وحصل انقسام بين شطري الوطن أدت إلى وجود حكومتان الأولى في قطاع غزة والثانية في الضفة الغربية ، وتركز الدعم المقدم من كل الدول المانحة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية على حساب قطاع غزة حيث عقد مؤتمر باريس الاقتصادي في منتصف عام 2007 وتمخض عنه مجموعة من المشاريع التي قدرت بنحو 7 مليار دولار وجهت في معظمها إلى الضفة الغربية فيما حرم قطاع غزة من المشاريع الحيوية تحت حجة سيطرة حركة حماس على القطاع ، وتشير تقارير البنك الدولي إلى أن الوضع القائم في غزة ازداد سوءاً عقب إعلان إسرائيل قطاع غزة كياناً معادياً في حزيران 2007 ، حيث أغلقت المعابر بشكل شبه كامل ، وبالتالي منعت إدخال أغلب المواد التموينية وكذلك المواد الخام اللازمة للصناعة والزراعة والإنشاءات وأبقت دخول الحد الأدنى من المواد الغذائية ولم تسمح بتصدير أية سلعة من البضائع المنتجة في القطاع . وقامت بتقنين دخول الوقود وألغت الكود الجمركي لقطاع غزة وبالتالي حرمان تجار قطاع غزة من الاستيراد والتصدير عبر الموانئ الإسرائيلية (المباشر) .

لقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع في نسب الأسعار ، الفقر والبطالة وتراجع في أداء القطاعات الاقتصادية بشكل ملحوظ ، وأشارت تقارير البنك الدولي إلى أن الوضع القائم في غزة قد أدى إلى وجود فروقات واضحة بين المستوى المعيشي القائم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة ، وأن الوضع الاقتصادي المتدهور للقطاع أصبح من الصعب تداركه حيث تدهور القطاع الخاص وفقد ما يقارب 100 ألف فرصة عمل منهم أكثر من 30 ألف عامل صناعي .

وفي ما يلي عرض يوضح مدى تأثير القطاعات المختلفة بهذه البيئة :-

1. البيئة الاقتصادية

نتيجة للحصار الإسرائيلي والتدمير المنهج من قبل سلطات الاحتلال للاقتصاد الفلسطيني والانقسام الداخلي فقد أثر ذلك على تطور النشاط الاقتصادي حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة على الرغم من التباين بين هذه المؤشرات في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حيث نجد أن بعض المؤشرات قد تحسنت في الضفة الغربية وازدادت هوائاً في قطاع غزة ، وفي المحصلة نجد أن أغلبها قد تراجع .

المؤشرات الاقتصادية (الحسابات القومية) :-**عدد السكان :**

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية 3.76 مليون نسمة في نهاية 2007 ، ومقارنة مع تعداد عام 1997 فإن عدد السكان قد ازداد بنسبة 29.9% خلال السنوات العشر السابقة أي بمعدل زيادة تساوي 3% سنوياً . وبالنسبة لتوزيع السكان حسب المنطقة كان 62.3% يعيشون في الضفة الغربية بينما يعيش في القطاع ما نسبته 37.7% ، وقد شهد العقد السابق نمواً في عدد سكان القطاع بوتيرة أسرع من نمو سكان الضفة الغربية مما أدى إلى زيادة نسبية في وزن سكان قطاع غزة بنحو 2.4 نقطة . وقد بلغ معدل نمو السكان في قطاع غزة خلال العشر سنوات السابقة 3.8% سنوياً ، بينما بلغ معدل نمو السكان في الضفة الغربية 2.5%⁽¹⁾ .

الناتج المحلي :

تشير التقديرات إلى تراجع في قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من 4442 مليون دولار في عام 2005 إلى 3872 مليون دولار في عام 2007 بمعدل هبوط قدره 6.4% سنوياً ، وازداد تراجعاً في الربع الأول من عام 2008 بما نسبته 2.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2007 ، ويعزى هذا التراجع إلى ازدياد الأوضاع الاقتصادية تدهوراً نتيجة الحصار المفروض حيث اقتصر حركة الشاحنات على الإمدادات الإنسانية لقطاع غزة ، هذا بالإضافة إلى تراجع إنتاج القطاعات الخدمائية والذي يعود إلى عدم قدرة الحكومة خلال تلك الفترة على دفع رواتب أجور موظفي القطاع العام ومستحقات القطاع الخاص ، مما أدى إلى شلل وتعطيل في كافة القطاعات الخدمائية والإنتاجية المولدة للناتج المحلي .

أما نصيب الفرد من الناتج المحلي فقد تراجع بنسبة أكبر من تراجع الناتج المحلي وذلك بسبب زيادة عدد السكان . حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الثابتة من 1264 دولار في عام 2005 إلى 1029 دولار في عام 2007 بمعدل هبوط سنوي قدره 9.3% ، وازداد تراجعاً في الربع الأول من عام 2008 بمعدل 7.3% مقارنة مع الربع الرابع من عام 2007 .

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، 2008

الدخل القومي:

انخفض الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 4754 مليون دولار في عام 2005 إلي 4305 مليون دولار في عام 2007 وقد بلغ معدل الهبوط 5% سنويا .

ويعود أسباب تراجع الدخل القومي إلى تراجع التحويلات الخارجية بما فيها المساعدات الدولية ولكن درجة انخفاض الدخل القومي اقل من انخفاض الناتج المحلي بسبب أن الحصار قد اثر علي القطاعات الاقتصادية المولدة للناتج المحلي بشكل كبير .

أما نصيب الفرد من الدخل القومي فقد تراجع بمعدل سنوي 7.5% بسبب زيادة عدد السكان .

الأسعار والتضخم:

سجل مؤشر أسعار المستهلك ارتفاعاً ملحوظاً خلال عامي 2005 و2006 حيث ارتفع المؤشر من 146 إلى 152 نقطة .

وفي منتصف 2007 أصبح الوضع الاقتصادي أكثر خطورة وخاصة في قطاع غزة ،فبالإضافة إلى ما يعانيه الاقتصاد من مشكلة البطالة والفقر بدأ يعاني من ارتفاع خطير في الأسعار وذلك بعد الارتفاع الكلي في أسعار السلع الاستهلاكية وخاصة الغذائية التي ينفق المستهلك عليها أكثر من 40% من دخله ،وندرتها بسبب إغلاق المعابر شلل شبه كامل . فبينما ابتدأ العام 2007 برقم قياسي في أسعار المستهلك يساوي 154.5 انتهى العام والرقم القياسي قد ارتفع إلى 164.1 (على أساس أن سنة الأساس 1996) وهذا يعني أن نسبة التضخم تجاوزت 6.5% مع ارتفاع في نسبة البطالة مما يعني أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من أزمة مزدوجة (كساد وتضخم) أو الركود التضخمي⁽²⁾.

مستويات المعيشة :

تظهر البيانات أن تشديد إجراءات الحصار علي الأراضي الفلسطينية من قبل سلطات الاحتلال وكذلك توقف الدعم والتمويل الخارجي في عام 2006 بفعل الحصار المفروض حيث كان ابرز مظاهر هذا التشديد عدم قدرة الحكومة العاشرة علي دفع رواتب موظفيها بانتظام مما أدى إلى تراجع مستويات المعيشة للسكان الفلسطينيين ، وصاحب ذلك ارتفاع نسبة الإعاقة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية إلى 5.5 في عام 2006،

أما بمعدل نمو 14.6% مقارنة مع عام 2000، إما في عام 2007 فقد ارتفع معدل الإعاقة إلى 5.6 توزع علي الضفة الغربية بواقع 4.9 في الضفة الغربية وفي قطاع غزة بواقع 7.4⁽³⁾ .

(2) المراقب الاقتصادي ، عدد 12 ، 2008
(3) الأمم المتحدة، تقرير رقم 26 حزيران 2008

القوة الشرائية :

تراجعت القوة الشرائية نتيجة ارتفاع أسعار السلع وتراجع أسعار صرف العملات بشكل ملحوظ في عام 2007 (14% للدولار، 13.7% للدينار) .
وفي المقابل ارتفعت أسعار السلع بنسبة 6.6% مما أثر سلباً على القدرة الشرائية للمواطن الفلسطيني .

الفقر :

ارتفع معدل الفقر بشكل ملحوظ بسبب ارتفاع نسبة البطالة، وارتفاع الأسعار حيث ارتفع عدد الفقراء من 1.4 مليون نسمة في عام 2005 إلى 2.1 مليون نسمة في عام 2006 وهذا يعود إلى تشديد الحصار الإسرائيلي والذي تمثل في إغلاق الأراضي الفلسطينية وازدياد عدد الحواجز بين المدن والقرى والتجمعات السكانية ومنع تحويل أموال المقاصة إضافة إلى الحصار الدولي المفروض على الحكومة الفلسطينية العاشرة .
وبينت التقديرات المختلفة إلى أن نسبة الفقر في قطاع غزة في بداية عام 2008 قد ارتفعت لتصل إلى 80% ، وفي الضفة الغربية 47% (4) .
بينما تشير تقديرات برنامج الغذاء العالمي إلى أن 70% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر (2. دولار للفرد يومياً) ويعتمد 75% من سكانه على المساعدات الغذائية من برنامج الغذاء العالمي ومن الأونروا (5) .

سوق العمل :

تأثر سوق العمل بالحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية حيث منعت سلطات الاحتلال العمال الغزيين من العمل داخل الاقتصاد الإسرائيلي فيما أبقت على عدد محدود جداً من عمال الضفة يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي .
تشير نتائج البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن نسبة المشاركة في القوى العاملة (15 سنة فأكثر) قد ارتفعت من 38.1% في عام 2002 إلى 41.9% في عام 2007 ، وقد تباينت هذه النسبة بين الضفة والقطاع حيث ارتفعت النسبة في الضفة الغربية من 40% إلى 44% خلال نفس الفترة ، فيما ارتفعت النسبة في قطاع غزة من 34.5% إلى 37.9% مما يعني استمرار التباين واتساع الفجوة بينهما .
وارتفعت نسبة مشاركة الإناث مقارنة مع ما قبل الانتفاضة ، حيث ارتفعت هذه النسبة من 12.3% في عام 1999 إلى 15.5% في عام 2007 بسبب أن النساء أخذن بالدخول في سوق العمل لتعويض خسارة الدخل التي لحقت بذويهن من الرجال .

(4) وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين 2008 ، النداء الخاص لصندوق الأونروا 2009، 2008

(5) www.wfp.org

ومن حيث توزيع العمالة الفلسطينية على القطاعات الاقتصادية نجد ارتفاع نسبة العمالة في قطاع الخدمات والفروع الأخرى من 29.9% في عام 2000 إلى 35.8% في عام 2007 وفي المقابل انخفضت مساهمة الزراعة والصناعة والبناء والتشغيل .

البطالة :

ارتفعت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية من 14.1% في عام 2000 إلى 22.6% في عام 2007 ، وتباينت هذه النسبة بين المناطق الفلسطينية حيث ارتفعت النسبة في قطاع غزة من 18.7% إلى 29.8% ، في المقابل ارتفعت النسبة في الضفة من 12.1% إلى 19% خلال نفس الفترة (6) . أما في منتصف 2008 فقد قفزت نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى 25.8% ، حيث انخفضت النسبة في الضفة الغربية إلى 16.3% وارتفعت في قطاع غزة بنسبة عالية جداً 45.5% مما يعكس حالة الحصار المشدد على قطاع غزة .

الاستهلاك والاستثمار :

ارتفع الإنفاق الاستهلاكي النهائي من 6491 مليون دولار في عام 2006 إلى 6811 مليون دولار في عام 2007 ، وقد فاق الاستهلاك النهائي إجمالي الناتج المحلي للمناطق الفلسطينية . حيث ارتفعت النسبة من 158% في عام 2006 إلى 164.6% في عام 2007 ، وهذا يعكس تراجع في الناتج مقابل زيادة في الاستهلاك والفرق يتم تعويضه من المدخرات المختلفة (7) . ويتوزع الإنفاق الاستهلاكي النهائي على الإنفاق الاستهلاكي الخاص والإنفاق الاستهلاكي العام ، حيث بلغت نسبة الاستهلاك الخاص 70% في عام 2005 و 30% للاستهلاك الحكومي . أصبحت هذه النسبة 78% ، 22% على التوالي في عام 2008 ، مما يعكس الوضع المالي المتأزم الذي تواجهه المالية الحكومية بسبب ضعف الإيرادات العامة .

كما انخفض الاستثمار الحكومي بمعدل أكبر من الاستهلاك الحكومي حيث أجرى المانحون تخفيضاً حاداً في التمويل المقدم لمشروعات التنمية وذلك بسبب التركيز على تحقيق الأثر الواقع على السكان من جراء العزل المالي والدبلوماسي الذي تعرضت له السلطة الفلسطينية حيث انخفض تمويل المشروعات بواقع النصف في عام 2006 والبالغ 180 مليون دولار مقارنة مع 330 مليون دولار عام 2005 (8) .

أما الاستثمار الكلي فقد انخفض من 1081 مليون دولار عام 2005 إلى 816 مليون دولار في عام 2007 (9) .

(6) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقارير دورية

(7) سلطة النقد و الجهاز المركزي للإحصاء ، تقارير مختلفة ، 2008

(8) صندوق النقد الدولي - البنك الدولي ، الضفة والقطاع التطورات الاقتصادية في عام 2006 ، مارس 2007

(9) المراقب الاقتصادي ، عدد 2008/12

التجارة الخارجية :

تأثر القطاع الخارجي الفلسطيني خلال الفترة السابقة بفعل الحصار وخاصة القيود المفروضة على حركة الأفراد والبضائع والإغلاقات المتكررة آخرها الإغلاق الشامل لقطاع غزة بعد يونيو 2007 هذا بالإضافة إلى الحواجز التي تعدت 700 حاجز في الضفة الغربية والتي أثرت على حركة التجارة .

تشير الإحصائيات إلى انخفاض حجم الصادرات الفلسطينية من 467 مليون دولار في عام 2005 إلى 417 مليون في عام 2006 ثم ازدادت انخفاضاً في عام 2007 لتصل إلى 366 مليون دولار .

أما بخصوص الواردات إلى المناطق الفلسطينية فقد انخفضت من 3597 مليون دولار عام 2005 إلى 3479 مليون دولار عام 2006 بسبب الحصار الذي فرض عقب تشكيل الحكومة العاشرة ، ثم ارتفعت في عام 2007 إلى 3615 مليون دولار عقب تشكيل حكومة فياض ورفع الحظر المالي والسياسي الذي كان مفروضاً عام 2006 ، وبالتالي فإن العجز في الميزان التجاري قد انخفض في عام 2006 بمعدل 2% سرعان ما ارتفع في عام 2007 ليصل إلى 6% (10) .

أما على مستوى قطاع غزة فإنه بسبب فرض الحصار الشامل في 2007/6/15 فقد تم إغلاق جميع المعابر الدولية والتجارية ، وبتاريخ 2007/6/21 تم إلغاء الكود الجمركي الخاص بقطاع غزة وبالتالي حرمانه من حرية الاستيراد .

إن نسبة الواردات خلال فترة الأزمة من حزيران 2007 وحتى أيار 2008 قد انخفضت بنحو 75% مقارنة بالأعوام السابقة بحيث بلغت نحو 200 مليون دولار (11) .

ولكن وبسبب التهدة سرعان ما تحسن حجم الواردات حيث تشير بيانات الأمم المتحدة إلى أن عدد الشاحنات الواردة عبر المعابر المختلفة لقطاع غزة قد ازدادت من 1688 في كانون الثاني 2008 إلى 5038 شاحنة في تموز 2008 (12) .

الموازنة العامة :

تتميز الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية باعتمادها المزمّن على المساعدات الدولية . واجهت السلطة الفلسطينية أزمة مالية عقب تشكيل الحكومة العاشرة وبعد أن قررت الحكومة الإسرائيلية وقف تحويل الإيرادات الضريبية الخاصة بالمقاصة ، إضافة إلى توقف دعم الموازنة الخارجي من قبل الدول المانحة باستثناء المعونات الطارئة ، هذا بالإضافة إلى العبء المتراكم منذ السنوات السابقة حيث ورثت الحكومة العاشرة ميزانية مثقلة بالديون ، وقد استنزف بند صافي الإقراض المزيد من الموارد المالية مما أدى إلى عدم القدرة على السيطرة على النفقات خاصة الجارية منها وأوجد خللاً واضحاً في هيكلية توزيع الموارد على أوجه الإنفاق المختلفة ، خاصة وأن جباية الإيرادات لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة الضغوط الإنفاقية المتزايدة .

(10) المراقب الاقتصادي ، عدد 12

(11) معهد دراسات التنمية استناداً إلى بيانات وزارة الاقتصاد الوطني 2008/7

(12) مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة ، تقرير اقتصادي تموز – شباط 2008

شهدت الإيرادات العامة والمنح التي تمكنت الحكومة من تجميعها خلال عام 2006 تراجعاً وصلت نسبته إلى حوالي 30% مقارنة مع نمو بنحو 14% في عام 2005 ، حيث بلغت الإيرادات العامة والمنح 126 مليون دولار ، الأمر الذي ترتب عليه عدم القدرة على سداد الرواتب ، كما يعزى سبب تراجع الإيرادات العامة إلى تراجع إمكانات التحصيل المحلية ، فقد بلغ مجموع ما تم تحويله من إيرادات ضريبة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي على مدار عام 2006 نحو 68.7 مليون دولار فقط أي ما نسبته 5.5% من إجمالي الإيرادات مقارنة مع 61.4% في عام 2005 ، وبلغت حصيلة الإيرادات المحلية الضريبية وغير الضريبية حوالي 274 مليون دولار أو ما نسبته 21.8% من إجمالي الإيرادات متراجعة بنسبة 72.3% عن عام 2005 في حين نمت هذه الإيرادات عام 2005 بنحو 22.3% .

كما تمكنت السلطة من تأمين دعم خارجي للموازنة قدر بنحو 900 مليون دولار بما فيها النقد المحول أو ما يعادل 91.6% من إجمالي الإيرادات بزيادة نسبتها 64.3% عن عام 2005 ، وجاء الجزء الأكبر من هذه المساعدات من الدول العربية والإسلامية ومن الاتحاد الأوروبي بطريقة غير مباشرة عبر مكتب الرئيس ومن خلال اللجنة المؤقتة للرعاية الدولية التي كانت تمويل هذا المساعدات مباشرة إلى حسابات الموظفين بشكل نقدي الأمر الذي يشير إلى تعطل آلية العمل في الحساب المركزي للسلطة الوطنية⁽¹³⁾.

في ظل تراجع الإيرادات ارتفع عجز الموازنة بعد المنح والمساعدات في عام 2006 إلى حوالي 470 مليون دولار بزيادة نسبتها 15.8% مقارنة مع عام 2005 ، وفي المقابل تراجعت النفقات العامة بنسبة 21% مقارنة مع نمو بنحو 23% في عام 2005 وبلغت 1734 وتركزت أغلب النفقات العامة في النفقات الجارية في حين أن النفقات الاستثمارية والتطويرية لم تتعد 0.5% فقط (8.5 مليون دولار) .

ويعود السبب في ارتفاع النفقات العامة إلى فاتورة الرواتب والأجور والتي بلغت 1181 مليون دولار في عام 2006 بزيادة نسبتها 18% مقارنة مع 15% في عام 2005⁽¹⁴⁾ .

أما في عام 2007 فقد حدث تحسن كبير في مستوى السيولة لدى السلطة الفلسطينية بدءاً من يونيو 2007 عند رفع العقوبات المالية على سلطة رام الله واستئناف تحويل إيرادات المقاصة هذا بالإضافة إلى حجم التعهدات الكلية المقدمة في مؤتمر المانحين الذي عقد في ديسمبر 2007 لتغطية الفترة 2008 – 2010 وهو 7.7 مليار دولار ، وقد ارتفعت إيرادات المقاصة مع تحويل الرصيد الكامل لها في الفترة من فبراير 2006 حتى يونيو 2007 خلال النصف الثاني من عام 2007 ، غير أن هذا الارتفاع في الإيرادات صاحبه تراجع في تحصيل الإيرادات المحلية في غزة منذ يوليو 2007 (نحو 20% من مجموع الإيرادات المحلية) .

رغم التحسن في الإيرادات إلا أن النفقات مازالت مرتفعة حيث قدرات النفقات العامة المتوقعة لعام 2007 نحو 2877 مليون دولار في حين بلغت الإيرادات المتوقعة بدون منح 1616 مليون دولار وبالتالي تحقق عجز قدره 1261 مليون دولار وأن العجز بعد المساعدات والمنح بلغ 250 مليون دولار ، وقدرت حكومة رام الله إجمالي

(13) سلطة النقد – التقرير السنوي الثاني عشر 2006

(14) معهد السياسات العامة ، الأداء الاقتصادي للحكومة الفلسطينية العاشرة ، 2007

النفقات العامة لعام 2008 بما يعادل 3.338 مليار دولار ووجود فجوة مالية بما يزيد على 2 مليار دولار لذلك ينبغي تغطيتها من خلال المعونات الخارجية (15) .

وقدرت حكومة تسيير الأعمال في غزة الإيرادات المتوقعة في عام 2008 (1226) مليون ومن المتوقع زيادتها إذا استمرت حالة التهدة في عام 2009 إلى 1500 مليون دولار ويقدر عجز الموازنة لعام 2009 1430 مليون دولار (16) .

القطاع المصرفي :

على الرغم من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها المناطق الفلسطينية بفعل الحصار المشدد في عام 2006 والتهديدات المستمرة بفرض عقوبات أمريكية ودولية على البنوك التي تتعامل مع الحكومة الفلسطينية إلا أن القطاع المصرفي لم يتعرض لاختلالات كبيرة كان من المفترض أن تؤدي لانتهائه ، حيث حافظت موجودات المصارف على قيمتها ولم تتراجع عنها وقد بلغت نحو 5570 مليون دولار في نهاية 2006 ارتفع ت إلى 6983 مليون دولار في نهاية 2007 ، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة أرصدة سلطة النقد لدى المصارف ، بالإضافة إلى الزيادة في النقد في الصندوق وإلى نمو إجمالي الودائع في جانب الموجودات والتي بلغت في عام 2006 (4166) مليون ارتفعت إلى (5100) مليون دولار في عام 2007 .

كما ارتفع عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية من 21 مصرفاً في عام 2006 إلى 22 مصرفاً في عام 2007 ، كما ازداد عدد الفروع العاملة من 146 فرعاً إلى 162 فرعاً موزعين على المناطق الفلسطينية. أما بخصوص التسهيلات الائتمانية فقد نمت بنسبة 10% في عام 2006 مقارنة بعام 2005 حيث بلغت التسهيلات المصرفية في عام 2006 (1890) مليون دولار أما عام 2007 فقد انخفضت التسهيلات إلى 1758 مليون دولار الأمر الذي يشير هنا إلى تراجع نسبي في التمويل الاستثماري للفرص الاستثمارية المتاحة ، وبالتالي فإن نسبة التسهيلات إلى الودائع قد انخفضت من 45.3% في عام 2006 إلى 34.4% في عام 2007. وتوزعت التسهيلات المصرفية الممنوحة حسب الجهة المقترضة في عام 2006 على القطاع العام 27% من إجمالي التسهيلات و 73% للقطاع الخاص ، تراجعت في عام 2007 (24.4%) و (75.6%) على التوالي. ويعزى تراجع التسهيلات الممنوحة للقطاع العام إلى تواصل عمليات تسديد القروض الممنوحة لموظفي القطاع العام جراء الانتظام واستلام الرواتب (17) .

الأداء القطاعي للاقتصاد الفلسطيني :

(15) التطورات والآفاق الاقتصادية – البنك الدولي 2008

(16) وزارة المالية – بلاغ إعداد الموازنة المالية 2009

(17) سلطة النقد – النشرة الإحصائية ، أعداد مختلفة

تأثرت القطاعات الإنتاجية في فلسطين بفعل الحصار والاجتياحات المتكررة ، وكان أكثرها قسوة مرحلة إغلاق المعابر في يونيو 2007 حيث دمر الحصار القطاعات الإنتاجية ، وتبين تقارير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية أن القطاع الخاص في قطاع غزة والذي يولد 53% من كافة فرص العمل كان المتضرر الأكبر من الإغلاق ونقص المواد الخام وتوقف الأعمال التجارية حيث فقد أكثر من 75 ألف عامل من أصل 115 ألف عامل عملهم في القطاع الخاص حتى نهاية 2007 (18) .

وفي تقرير آخر صادر عن اللجنة الفلسطينية لمواجهة الحصار في 2008/3/9 بين أن القدرة الإنتاجية للقطاع الخاص في قطاع غزة انخفضت منذ فرض الإغلاق الشامل لتصل إلى معدل 11% من قدراتها الكامل ، وأن 43% من مؤسسات القطاع الخاص قامت بوقف أنشطتها بالكامل وأن 55% من تلك المؤسسات خفضت أنشطتها بنسبة تجاوزت 85% وذلك بسبب عدم إدخال المواد الخام إلى القطاع وإلغاء كود غزة الجمركي والذي كان من نتيجته أيضاً توقف حوالي 150 ألف عامل عن العمل (19) .

أ- القطاع الصناعي :

انخفض الإنتاج الصناعي الفلسطيني من 564 مليون دولار عام 2005 إلى 527 مليون دولار عام 2007. ومن حيث نسبة المساهمة في الناتج المحلي فقد بلغت نحو 12.5% ارتفعت إلى 12.7% ، ويفسر المحافظة على معدل المساهمة في زيادة النشاط الصناعي في الضفة الغربية نتيجة لتخفيف القيود بعد تشكيل حكومة سلام فياض .

ويعتمد قطاع الصناعة في غزة بشكل شبه كامل على المواد الخام المستوردة وبالتالي فإن إغلاق معابر قطاع غزة قد أدى إلى تحقيق خسائر كبيرة وصلت إلى أكثر من 200 مليون دولار حتى مارس 2008 وتم إغلاق أكثر من 96% من المنشآت الصناعية البالغة عددها 3900 مؤسسة أو مصنع أو ورشة (20) . هذا بالإضافة إلى أن 80 رجل أعمال من أصحاب المصانع هاجروا إلى دول أخرى (21) .

ب- القطاع الزراعي :

ارتفع الناتج الزراعي في الأراضي الفلسطينية من 312 مليون دولار عام 2005 إلى 340 مليون دولار عام 2007 ، حيث أن نسبة المساهمة في الناتج المحلي قد ارتفعت من 6.9% إلى 8.2% خلال نفس الفترة . ويعد القطاع الزراعي إلى جانب القطاع الصناعي من الأنشطة المهمة التي يعتمد عليها الاقتصاد الفلسطيني ، فقد تعرض القطاع الزراعي للاستنزاف المستمر بفعل ممارسات الاحتلال وأثر إغلاق المعابر في قطاع غزة بشكل مباشر على القطاع الزراعي ، حيث منع من إدخال المستلزمات الإنتاجية مثل الأسمدة والأدوية الزراعية وأعاق الإغلاق تصدير المنتجات الزراعية

(18) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الإغلاق المفروض على قطاع غزة ، الآثار الاقتصادية والإنسانية ، 2007

(19) مركز الزيتونة للدراسات ، معاناة قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي ، بيروت ، 2008

(20) اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار ، الموقع الإلكتروني ، www.freegaza.ps

(21) مركز الزيتونة للدراسات ، مرجع سابق .

وذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن قطاع غزة يضم ما مجموعه 70 ألف دونم من الأراضي الزراعية يمكنها إنتاج 280 ألف ف إلى 500 ألف طن من المنتجات الزراعية . وأن ثلث هذه المنتجات تكون معدة للتصدير . ويوظف هذا القطاع نحو 40 ألف عامل في غزة (12.7% من القوى العاملة) ويوفر الغذاء والحياة المعيشية لربع سكان قطاع غزة⁽²²⁾.

وأثار تقرير صادر عن اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار أن خسائر القطاع الزراعي منذ الإغلاق في يونيو 2007 وحتى نهاية فبراير 2008 قد بلغت 85 مليون دولار ، وأن معدل الخسائر اليومية تقدر بنحو 150 ألف دولار .

كما أدى إغلاق المعابر إلى تدمير الثروة الحيوانية حيث فرض الإحتلال قيود مشددة على توريد الأعلاف والمواشي حيث يتم إدخال أعداد محدودة وبسيطة من المواشي وكذلك الأعلاف مما أدى إلى تراجع إنتاج اللحوم البيضاء وارتفاع أسعارها وأسعار اللحوم الحمراء .

وفي مجال الصيد والثروة السمكية ، فما زالت قوات الاحتلال تمنع الصيادين من الصيد في المياه الإقليمية لقطاع غزة حيث يعمل في قطاع الصيد 3500 صياداً بالإضافة إلى 2000 عامل يعملون في مهن مرتبطة بالصيد كصناعة القوارب وصيانتها ، ويبلغ عدد مراكب الصيد نحو 700 مركب . وتمنع سلطة الاحتلال من تجاوز مسافة 3 أميال وهي مسافة لا يتوفر فيها الأسماك بالكمية المطلوبة⁽²³⁾ .

ج- قطاع الإنشاءات والمقاولات :

بقيت نسبة مساهمة قطاع الإنشاءات والمقاولات في الناتج المحلي منخفضة حيث تراوحت ما بين 2.7% و 2.5% خلال الفترة من 2005 – 2007 .

وقد تأثر هذا القطاع بالإغلاق المفروض على غزة حيث منع الاحتلال من إدخال مواد البناء على مدار أكثر من سنة ، ثم سمح بإدخال كميات محدودة جداً من الإسمنت وبالتالي فقد أدى ذلك إلى توقف كافة مشاريع البنية التحتية ومشاريع الإسكان ، وأغلقت كافة مصانع البناء ، وأدى إلى تعطل أكثر من 30 ألف عامل بحيث كان يساهم بنسبة 22% من حجم العمالة في القطاع و 26% من إجمالي الدخل القومي ، وقدر اتحاد المقاولين الفلسطينيين حجم الخسائر الشهرية المباشرة بنحو 2.8 مليون دولار⁽²⁴⁾ .

د- قطاع الخدمات :

انخفضت نسبة مساهمة الخدمات من 24.4% في سنة 2005 إلى 21.8% في عام 2007 بسبب انخفاض أنشطة المطاعم والفنادق والأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية . حيث تراجع النشاط السياحي بشكل كبير جداً وأغلقت الكثير من شركات ومكاتب السياحة .

(22) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية ، الإغلاق المفروض على قطاع غزة ، أعداد مختلفة ، 2007 ، 2008 ،

(23) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول أثر سياسة الإغلاق على القطاعات الاقتصادية ، 2008

(24) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ، تقرير حول أثر سياسات الإغلاق على القطاعات الاقتصادية ، يونيو 2008 .

2. البيئة الاجتماعية والبشرية

الأسرى

بلغ عدد الأسرى في السجون الإسرائيلية 11,750 أسير، منهم 255 طفل دون الـ 18 سنة، و 128 أسيرة. 2,700 أسير منذ بداية عام 2008. تقوم وزارة الأسرى بتوفير آليات لاستمرار عمل برنامج التأهيل للأسرى المحررين، كما تقوم بنشر قضية الأسرى من خلال وسائل عربية ودولية وموقع انترنت من اجل التركيز على قضية الأسرى وفضح الانتهاكات والمخالفات بحقهم.²⁵

التعليم

من سمات المرحلة الراهنة لمجتمعنا الفلسطيني - والمجتمعات العربية عموماً - أنها المرحلة الأكثر وتراجعاً من كل ما سبقه من مراحل في التاريخ المعاصر والحديث.

إننا ننطلق في الحكم على النظام التعليمي المتدهور في بلادنا، من معيارين أساسيين : -
المعيار الأول : ديمقراطية التعليم ، بمعنى توسيع قاعدته الاجتماعية بما يُؤمّن مجانية مشاركة أبناء الفقراء الذين يمثلون الأغلبية الساحقة لشعبنا ، في العملية التعليمية بكل مراحلها ، و هي قضية لا تقتصر على كونها مرتبطة بمبدئنا الأساسي في العدالة الاجتماعية فحسب ، و إنما أيضاً باعتبار هذه المشاركة المجانية هي أصل من أصول و مكونات التنمية المجتمعية التي ننادي بها كمشروع حضاري اقتصادي اجتماعي و ثقافي يقوم على المشاركة الشعبية نحو عملية التطور و التقدم التي نناضل من أجلها.

المعيار الثاني : تحديث التعليم ، و ذلك أمر عسير المنال بدون فهم و استيعاب و تطبيق مفاهيم الحداثة الفكرية ، أو الخطاب الفكري المعرفي²⁶.

ولاً : مؤشرات مختارة حول التعليم العام :

لقد بلغ إجمالي عدد المدارس في الأراضي الفلسطينية 2,430 ، منها 1,809 في الضفة و 621 في غزة بما يعني ضرورة المطالبة بزيادة عدد المدارس في القطاع²⁷ .
و قد بلغ عدد الطلبة في الأراضي الفلسطينية 1,103,801 ، 50% منهم إناث، و يقسموا حسب الجهة المشرفة كالتالي: 70% حكومة، 23% وكالة، 7% خاص.
كما بلغت معدلات الطلبة/ معلم للعام 2006-2007 في الأراضي الفلسطينية 23.7 طالـ ب/معلم (مدارس الحكومية)، و 28.9 طالب/معلم (في مدارس الوكالة) و 13.8 طالب/معلم (في المدارس الخاصة).

²⁵ وزارة الأسرى والمحررين

²⁶ غازي الصوراني، التعليم و التعليم العالي في فلسطين، يناير 2006.

²⁷ وزارة التربية و التعليم، 2008.

نلاحظ أن معدل عدد الطلبة لكل شعبة مرتفع جدا وخاصة في مدارس الوكالة حيث أنه يبلغ 42 طال ب/ شعبة في المرحلة الأساسية، و 33.5 طالب/ شعبة في المرحلة الأساسية في المدارس الحكومية. أما في المرحلة الثانوية فقد بلغت الكثافة الصفية 40 طالب/ شعبة في غزة و 27 طالب/ شعبة في الضفة. نلاحظ أن هناك فارق بين الضفة وغزة في نسب الرسوب و التسرب، وأن هذا الفارق لصالح غزة في نسب التسرب ولصالح الضفة في نسب الرسوب.

ويشكل الطلبة في مرحلة التعليم الثانوي في العام الدراسي 2004/2003 نسبة 9.9% من المجموع العام للطلبة في كل مراحل التعليم، المذكور أعلاه ، ويشكل الطلبة في المرحلة الأساسية 90.1%. يتركز 59.2% من مجموع طلبة التعليم الأساسي في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فان نسبتهم تصل إلى 40.8% ، أما في المرحلة الثانوية فيتركز 59% في الضفة الغربية و 41% في قطاع غزة (مجموع الطلبة الثانويين) ²⁸.

انخفضت نسبة تسرب الطلاب في المرحلة الأساسية من 1.8% للعام الدراسي 1999/1998، إلى 0.8% للعام الدراسي 2008/2007، فيما انخفضت نسبة تسرب الطالبات في المرحلة الأساسية من 1.4% للعام 1999/1998 إلى 0.5% للعام الدراسي 2008/2007.

أما في المرحلة الثانوية، فقد انخفضت النسبة للطلاب الذكور من 4% في العام الدراسي 1999/1998، ثم انخفضت إلى 2.3% في العام الدراسي 2008/2007 ، في حين انخفضت نسبة التسرب للطالبات من 6.6% للعام الدراسي 1999/1998 إلى 2.9% للعام الدراسي 2008/2007 ²⁹.

و تعتبر هذه المؤشرات إيجابية، و تعكس ازدياد اهتمام الحكومة و المجتمع الفلسطيني، في السنوات الأخيرة بالتعليم بشكل ملحوظ، يضاف إليها المؤشرات التالية:

1. ارتفعت نسبة المدارس الحكومية مقارنة بالمجموع الكلي للمدارس من 56.75% عام 95/94 إلى 75% عام 2004/2003.

2. انخفضت نسبة مدارس وكالة الغوث مقارنة بالمجموع الكلي للمدارس ورياض الأطفال من 13,56% في العام 95/94 إلى 13% في العام الدراسي 2004 /2003 ³⁰.

3. ارتفعت نسبة المدارس الخاصة مقارنة بالمجموع الكلي للمدارس و رياض الأطفال من 6,86% في العام الدراسي 95/94 إلى 12% في العام الدراسي 2004/2003.

4. بلغت نسبة المدارس الأساسية والثانوية التي تتوفر فيها غرف للمختبرات 56.8% في العام الدراسي 2004/2003 مع العلم بأن غرف المختبرات يجب أن تتوفر بنسبة 100% في المدارس الثانوية خصوصاً .

5. بلغت نسبة المدارس الأساسية والثانوية التي تتوفر فيها غرفة للمكتبة 57.36% في العام الدراسي 2004/2003 ³¹.

²⁸ غازي الصوراني، التعليم و التعليم العالي في فلسطين، يناير 2006.
²⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2004، 2005، ص 25.
³⁰ أطفال فلسطين_ التقرير السنوي، حزيران_ 2000.
³¹ أطفال فلسطين_ التقرير السنوي، حزيران_ 2000 .

الصحة

تعتبر مؤشرات الصحة في الأراضي الفلسطينية جيدة إذا ما قورنت بالوضع الصحي للدول المجاورة، وذلك بعد قراءة المؤشرات ومقارنتها بالمعايير المعترف بها، حيث يعتبر عدد الأطباء / السكان منطقياً³²، في حين أن معدلات الوفيات لدى الأطفال انخفضت بشكل ملحوظ³³ بينما زاد معدل المتوسط العمري للأفراد بمعدل 4 سنوات أعلى من الأشخاص في المنطقة المحيطة³⁴، وتجدر الإشارة إلى دور السلطة بالتعاون مع وكالة الغوث بتوفير لقاحات الأطفال تحت سن الثالثة، وانتشار التثقيف الصحي ومراكز رعاية الأمومة.

خلال يونيو 2007 (الحسم العسكري في قطاع غزة) تعرض القطاع الصحي لتراجع كبير في الخدمات التي يقدمها نظراً لإغلاقات المعابر ونقص التوريدات الأولية اللازمة، حيث زادت نسبة وفاة المتعاجين في مستشفيات غزة من 5.6% خلال الفترة يناير-أكتوبر 2006 إلى 6.9% خلال نفس الفترة في عام 2007³⁵، في حين تم رفض 22.9% من الحالات المزمدة للسفر للعلاج بالخارج. أما بالنسبة للأدوية فان 20% من الأدوية الرئيسية و31% من التوريدات الطبية الأساسية أصبحت منعدمة تمام في أكتوبر 2007، في حين أن 11 علاج من أصل 18 علاج نفسي أساسي لم يعد متوفراً منذ أغسطس 2007³⁶.

في مايو 2007 زادت نسبة الأطفال (من 0-9 شهور) المصابين بالأنيميا إلى 72.2% في قطاع غزة و45% في الضفة الغربية، ونسبة الأطفال الذين توفوا بسبب منع قوات الاحتلال لهم من السفر للعلاج في الخارج، حيث شكلت 33% من العدد الإجمالي للوفيات بسبب الحصار والبالغ عددهم 166 حالة. كما ارتفعت نسبة الربو لدى الأطفال في مستشفيات غزة جراء استخدام زيت الطهي وقوداً للمركبات³⁷.

تعتبر مراكز التأهيل الصحي من القطاعات الصحية المثقل كاهلها نظراً لزيادة نسبة الإعاقات الدائمة في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبة الإعاقات في الـ 2006 2.5% من الفلسطينيين³⁸ مقارنة بـ 1.8% من إجمالي السكان في الأراضي الفلسطينية في عام 1997³⁹.

لقد تم انتهاك الحق في الحياة المكفول في كافة القوانين الدولية من خلال ممارسات الاحتلال في الأراضي الفلسطينية، باستهدافها للمدنيين من خلال عملياتها الحربية والعسكرية في قطاع غزة والضفة الغربية، وفرضها للحصار وإغلاق معابر غزة وحرمان المرضى من تلقي حقهم في العلاج المناسب، ليكون الإجمالي العام لمن قتلوا من الفلسطينيين خلال الربع الأول لعام 2008، من قطاع غزة والضفة الغربية (343) مواطنين بواقع 51 مواطنين جراء الحصار و(292) جراء العمليات العسكرية⁴⁰.

³² Ministry of health, *Health Status in Palestine*, 2005

³³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2008- التقرير السنوي 2008. أطفال فلسطين- قضايا وإحصاءات. سلسلة إحصاءات الطفل (رقم 11). رام الله فلسطين

³⁴ PCBS, *Palestinian Children - Rights and Numbers*, 2005.

³⁵ United Nations, Office for the coordination of humanitarian affairs, *Humanitarian Fact Sheet*, 28/11/2007

³⁶ United Nations, Office for the coordination of humanitarian affairs, *Humanitarian Fact Sheet*, 28/11/2007

³⁷ دكتور يونس عوض الله مسئول ملف الأطفال في الرعاية الأولية في وزارة الصحة

³⁸ د. لوي شبانه رئيس الإحصاء الفلسطيني، 2008/06/20 (بيانات المسح الفلسطيني لصحة الأسرة)

³⁹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2002. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، سلسلة التقارير التحليلية الوصفية (01)، الأفراد

ذوو الاحتياجات الخاصة. رام الله. فلسطين

⁴⁰ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان 2008

تشير النتائج إلى أن 65.0% من الأسر الفلسطينية الواقعة داخل جدار الضم والتوسع شكل لها الانفصال عن الخدمات الطبية (المستشفيات والمراكز الطبية) في مراكز المدن عائقا في الحصول على الخدمات الصحية، مقابل 39.4% للأسر الواقعة خارج جدار الضم والتوسع، كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي من الوصول إلى التجمع عائقا لـ 63.3% من الأسر التي تقيم داخل الجدار، كما أشارت نتائج المسح فيما يتعلق بالعوائق أمام حركة وتنقل أفراد /بعض أفراد الأسر المقيمون داخل الجدار، إلى أن 82.9% من الأسر الفلسطينية شكل لأفرادها الوقت اللازم للتنقل وعبور الحواجز عائقا في الحركة.⁴¹

يتحمل القطاع الحكومي النسبة الأكبر من الصرف على الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية (حوالي 42%). وقد بلغ الإنفاق الإجمالي على الصحة نحو 221 مليون دولار أمريكي العام 2004⁴² (عند احتسابها بالطريقة المباشرة)، ويشكل ذلك 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، في حين ارتفعت إلى 13% من الناتج المحلي⁴³

الثقافة

الثقافة هي مجموعة من العلوم الاجتماعية والتاريخية والفلسفية و الدينية تتشابك معا في نسيج كلي مع ما توصلت إليه ثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت والتكنولوجيا والعلوم المتقدمة ، مضافا إليها الانسان صانع هذه الثقافة ومبدعها ومنتقياها.

وفي عصرنا الراهن فإن الثقافة كلمة تطلق على قيم المجتمع ، و سلوكياته و أهدافه و نظمه الاجتماعية و قواعده الاقتصادية و علاقاته الإنتاجية السائدة بين أفرادها.

ويقع على عاتق المثقف الفلسطيني أو العربي، ممارسة النقد الجذري لما هو كائن التزاما بما ينبغي أن يكون وفق قواعد ومنهجية تحديث العلم والوعي التنويري الاجتماعي عبر تغيير العلاقات الاجتماعية السائدة.

الحالة الثقافية في فلسطين

وفي هذا السياق فإننا لا يمكن أن نغفل دور بعض المثقفين الذين يحاولون الإسهام بدورهم عبر إبداعهم الثقافي أو المعرفي الخاص ، رغم وعينا بأهمية تواصل و تشابك الإبداع المعرفي الخاص بالبعد العام أو الإطار الجمعي.

أبرز المظاهر المجتمعية – الثقافية خلال السبع سنوات الأخيرة :

⁴¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2006- التقرير السنوي 2006. قضايا وإحصاءات. (رقم 8). رام الله- فلسطين

⁴² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2006. مسح مقدمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها 2005- المؤتمر الصحفي حول نتائج المسح الأولية. رام الله- فلسطين..

⁴³ World Bank. West, Bank and Gaza Public Expenditure Review. Vol. 1: From Crisis to Greater Fiscal Independence, Feb. 2007

في ظل الاحتلال، كان من الطبيعي أن تتعرض الحياة الثقافية لحالة من الفوضى و تراجع الأهداف الثقافية الوطنية و الإنسانية، يدلل على ذلك عدداً من المؤشرات :-

أ- بلغ عدد المراكز الثقافية المرخصة في الضفة و القطاع (213) مركزاً⁴⁴ ، لا يعمل منها سوى نسبة 46% فقط ، و من هذه المراكز العاملة 71% في الضفة و الباقي في قطاع غزة.

كما أن 82.8% من هذه المراكز تمارس فعاليات خاصة بالأطفال، و قد توزعت نشاطات هذه المراكز في المجالات التالية دورات تدريب عامة بنسبة 38% ، و ندوات بنسبة 32% ، و عروض و معارض فنية بنسبة 30%. و المفارقة أن 76% من مجموع الندوات و المحاضرات و الدورات تم تنظيمها بإشراف المنظمات غير الحكومية ، 14% من قبل وزارات السلطة و مؤسساتها ، 10% من قبل الأحزاب و الفصائل السياسية⁴⁵.

ب- هناك العديد من المراكز البحثية في الضفة الغربية، و معهد أبحاث السياسات الاقتصادية "ماس" ، إلى جانب مراكز أخرى مثل و مركز البحوث و الدراسات الفلسطينية في نابلس ، و مؤسسة الدراسات المقدسة في القدس، هذا عدا عن المراكز البحثية في الجامعات الفلسطينية ، خاصة مركز أبحاث و برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

ت- الصحف و المجالات :

حتى منتصف عام 2001 ، كان لا يوجد في الضفة و القطاع سوى ثلاث صحف سياسية يومية ، تصدر كلها في الضفة الغربية ، وهناك صحيفتان سياسيتان تصدرهما إدارة التوجيه المعنوي في قطاع غزة ، يتم توزيعهما مجاناً على الدوائر و الجهات الرسمية⁴⁶ ، في عام 2007 أضيفت صحيفة رسمية رابعة في قطاع غزة.

ث. الإذاعة و التلفزيون :

عدد محطات الإذاعة في عام 2000 ، (15) محطة محلية صغيرة ، ارتفع العدد إلى 39 محطة عام 2006، أما عدد المحطات التلفزيونية فقد بلغ 33 محطة في عام 2006.

ج- المكتبات و الحاسوب و المسارح و النوادي الرياضية :

⁴⁴ كتاب أطفال فلسطين قضايا و إحصاءات، PCBS ، 2008.
⁴⁵ د. غازي الصوراني، الحوار المتمدن، العدد: 947 - 5 / 9 / 2004.

⁴⁶ د. غازي الصوراني، الحوار المتمدن، العدد: 947 - 5 / 9 / 2004.

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء ، فإن مجموع المكتبات العامة للكبار في الضفة و القطاع (80) مكتبة، منها 56 في الضفة و 24 في غزة، و حسب نتائج مسح الثقافة التي أعدها الجهاز المركزي عام 2006، فإن 23.6% من الأسر الفلسطينية و لديها أطفال (حتى سن 18 سنة) لديها مكتبة بيتية، أما المتاحف فقد بلغ عددها عام 2006 عشرة متاحف تسعة موجودة في الضفة و واحد في غزة، كما يوجد سبعة مسارح ، خمسة منها في مدن الضفة، كما بلغ عدد دور القران في الأراضي الفلسطينية 1,413 و ذلك عام 2006⁴⁷، و اثنان في قطاع غزة، أما بالنسبة لاقتناء الكمبيوتر فإن 26.3% من الأسر الضفة تملك جهاز كمبيوتر ، 17.1% لديهم خدمة الانترنت⁴⁸.

الرياضة

يفتقر القطاع الرياضي إلى وجود قوانين تربط الحركة الرياضية في أرجاء الوطن، كما يلعب اندماج الوضع التنظيمي والسياسي على وضع الاتحادات الرياضية بشكل واضح. وعلى الرغم من وجود 396 نادي رياضي (325 في الضفة الغربية و 71 في قطاع غزة) إلا أنها لا تؤدي غرضها نظرا لافتقارها للحد الأدنى من الإمكانيات. يعاني قطاع الرياضة من تدني المستوى التعليمي لدى الكثير من الإداريين في الأندية، كما أن القاعدة المشاركة للألعاب الرياضة المختلفة محدودة ولفرق الرجال فقط. كما يعاني هذا القطاع من قلة الكوادر البشرية المؤهلة والى الحاجة إلى تطوير نظم الإدارة الرياضية العاملة في الأندية. لم يتم تخصيص ميزانية خاصة من وزارة الشباب والرياضة لدعم الأندية والرياضة في فلسطين. يعاني النشاط الرياضي من عدم وجود هدف واضح ومحدد لسياسة الأندية الموجودة والتي تفتقر أساساً إلى إستراتيجية لتطوير النشاط الرياضي.

هذه هي الصورة العامة، للمشهد الثقافي، وهي صورة تتراكم فيها البيانات و الأرقام الكمية التي لا تعني بالضرورة وجود التوازن الفعلي بين المعطيات الكمية و الحالة أو التأثير النوعي لكل منها، إذ أن حصيلة التأثير النوعي - في تقديرنا - اتسمت بالإرباك و العمومية وضعف المشاركة سواء في المكتبات أو النوادي والمراكز الثقافية و في كل الأحوال، ستبقى "أزمة الثقافة الفلسطينية" ماثلة في الواقع، ما لم نسارع إلى التعامل مع حاضر

و مستقبل هذه الأزمة في سياق الثقافة العربية و كجزء من مكوناتها ، ففي هذا التوجه تكمن ضمانات استمرارية الثقافة الفلسطينية كخصوصية تتفاعل في جوهرها مع إطارها العام الثقافي في الوطن العربي.

المرأة:

⁴⁷ الكتاب الإحصائي السنوي الثامن، PCBS، 2006.

⁴⁸ كتاب أطفال فلسطين قضايا و إحصاءات، PCBS ، 2008.

تعاني المرأة العديد من المعوقات، فشكل المعدل السنوي لمشاركة المرأة في سوق العمل حوالي 12.1% مقابل 68.1% للرجل خلال 1995-2006، الأمر الذي يعتبر الأقل على مستوى الشرق الأوسط، مما يؤكد أن المجتمعات تمارس التمييز على أساس النوع الاجتماعي. تواجد المرأة بالقطاعات الاقتصادية هو شبه معدوم، ولا يتجاوز 2% وهي بالمقارنة مع نسبة الخريجات تشكل 51% من مجمل الخريجين.⁴⁹

يتطلب الوضع تدخلاً سريعاً لتوفير الموارد والمصادر الاقتصادية للمرأة، وإزالة القيود الاجتماعية حتى تشارك المرأة في الاقتصاد بفاعلية، وخلق بيئة قانونية وتشريعية تساعد المرأة اقتصادياً، ووضع استراتيجيات تهيئ انتقال المرأة الفلسطينية إلى نشاط الإنتاج المادي، والعمل على إدماج المرأة في برامج التعليم والتأهيل المهني والتقني.

بلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية 128 أسيرة فلسطينية، من بينهن 12 أسيرة تحت سن 18 عاماً. تعاني الأسيرات الفلسطينيات من ظروف غير إنسانية تتمثل في غياب الرعاية الصحية ومنع الزيارات أو التقليل منها لفترات طويلة، كما أن أهالي نابلس و الخليل وجنين ممنوعون من الزيارة. تمنع الأسيرات من التعليم وممارسة الأنشطة كما لا يوجد مرشدين وأخصائيين اجتماعيين.⁵⁰

تتعرض النساء في الأراضي الفلسطينية للعنف الجسدي من قبل الزوج بنسبة 31.7% من مجموع النساء، ويعتبر هذا انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان.⁵¹

الأطفال

يعتبر الطفل الفلسطيني ثروة غالية جداً وهو بمثابة رأس مال لما يتسم به المجتمع الفلسطيني من ظاهرة الفتوة حيث يشكل الأطفال من (7-17 سنة) في منتصف الـ 2007 ما يساوي 28.8% من مجموع السكان الفلسطينيين. وفي فترة الاحتلال تم انتهاك بنود الإعلان العالمي لحقوق الطفل بشكل صارخ وواضح فحرمت الطفل الفلسطيني من الحماية هددت حياته وأصبحت حياته في خطر وتعرضت حياة العديد من الأطفال للخطر بواسطة الاحتلال الإسرائيلي.

يتم الحكم على وضع الطفولة في الأراضي الفلسطينية من خلال معايير أهمها:-

- التعليم المجاني لكل طفل.

- منع الأطفال في الأعمال الخطرة والتي تضر بالصحة.

- منع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

- منع استخدام الأطفال في الأنشطة غير المشروعة.

وفي الأراضي الفلسطينية بلغت نسبة الأطفال الذين يعانون من الاستغلال 25% من إجمالي الأطفال⁵²، في حين تقدر نسبة الأطفال العاملين بـ 4.6% (بواقع 6.5% في الضفة الغربية و 1.7% في قطاع غزة). أن قوانين

⁴⁹ مؤتمر صحفي وزارة شؤون المرأة، 06-07-2008

⁵⁰ وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2004

⁵¹ مؤشرات وأرقام، وزارة شؤون المرأة، 2005

حماية الطفل يجب أن تساهم في مساعدة الأطفال الأيتام الذين يعيشون في بيئة تظلمهم اجتماعياً ونفسياً، حيث بلغ عدد الأيتام المقيمين في دور الأيتام 1,680 طفلاً، في حين أن نسبة الأطفال الذين يعيشون مع أحد الوالدين فقط هو 4.4%⁵³.

وتظهر الإحصائيات أن عدد الأطفال الفلسطينيين الجانحين في تزايد مثير للدهشة. فبعد إعادة الانتشار الإسرائيلي من بعض أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1994، شهد المجتمع الفلسطيني زيادة سريعة في أعداد الأطفال الجانحين. وطبقاً لإحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن عدد الأطفال الجانحين الذين وجهت إليهم التهم ما بين عام 1996 إلى عام 2002 قد بلغ 8007 طفلاً. بينما بلغ عددهم 561 طفلاً في عام 2002، منهم 171 طفلاً في الضفة الغربية و390 طفلاً في قطاع غزة، في حين أن عدد مراكز الأحداث في فلسطين يبلغ 3 مراكز، اثنان في الضفة وواحد في قطاع غزة.⁵⁴

تتعدد أشكال معاناة الأسرى الأطفال جراء ما يواجهونه في سجون الاحتلال الإسرائيلي، الذي على ما يبدو لن يضع حداً لسياسة اعتقال الأطفال في المستقبل المنظور. ويقع في سجون الاحتلال حالياً نحو 398 طفلاً والذين يتعرضون لأشكال مختلفة من الانتهاكات، الأمر الذي يؤثر على الصحة النفسية للطفل الناجمة عن سوء المعاملة ورداءة الخدمات الصحية.

3. قطاع الأمن و الحكم الرشيد

الأمن هو العامل الحقيقي في استقرار السلطتوا إذا ما توفر للأفراد والمؤسسات سيساعد على عملهم في حرية تامة واستقرار مما ينعكس على إنتاجياتهم وتنمية حياتهم.

والحكم الرشيد هو عنصر قوة للدولة إذا ما تزامن مع الشفافية والمساءلة، فهو يوفر بيئة من المميزات الحسنة ترتقي بالمجتمع وتحقق الشرعية وتوفر الحرية لإنشاء منظمات المجتمع المدني، وتعمل المشاركة الإيجابية في الحياة العامة، وتدعم حرية التعبير، وتضمن وجود هياكل ونظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة، وتعتمد المحاسبة والشفافية في عمل كل الإدارات، وتحقق التعاون المثمر بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني.

إن الشفافية والمساءلة مقوم أساس من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية، فهما مفهومان متصلان يضمن كل منهما الآخر، فلا شفافية بدون مساءلة ولا يمكن أن تتحقق المسائلة دون توفر الشفافية، التي تعني أن كل من له مصلحة مشروعة في الاطلاع على المعلومات والكشف عن السلبات والمساوئ في النظم والإدارة - حماية لمصالحه - فله الحق بذلك، وتعتمد الشفافية على التدفق الحر للمعلومات وفق المبادئ القانونية.

⁵² Save children

⁵³ Save children

⁵⁴ الحركة العالمية للدفاع عن حقوق الطفل- فرع فلسطين بالتعاون مع دائرة الإحصاء المركزية

[/http://www.dci-pal.org/arabic](http://www.dci-pal.org/arabic)

كما أن الشفافية تقي إلى حد كبير من الأخطاء في العمل الحكومي ومن سوء تقدير الموارد، وتساعد الإدارات الحكومية على ضبط موازنتها بما يحقق استثمار أفضل للمال العام، أما المساءلة فتعرف على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم، والأخذ بالانتقادات وتلبية المطالبات وتحمل بعض أو كل المسؤولية عن عدم الكفاءة أو المس بالأمانة والنزاهة.

المؤشرات العالمية لإدارة الحكم

تقاس المؤشرات العالمية لإدارة الحكم بستة جوانب عامة وهي كالآتي:

1. التعبير عن الرأي والمساءلة:

يقيس هذا المكون مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، بالإضافة إلى حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات وحرية وسائل الإعلام.

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف:

احتمال زعزعة استقرار الحكومة عن طريق وسائل غير دستورية أو باستخدام العنف.

3. فعالية الحكم:

نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4. جودة التنظيمات:

قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.

5. سيادة القانون:

يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في سيادة القانون في المجتمع والتقييد بها، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم، بالإضافة إلى احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6. الحد من الفساد:

يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، صغيرها وكبيرها، بالإضافة إلى "استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

مؤشرات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة

لم تكن خطط التنمية السابقة تولى اهتماما بموضوع الحكم الرشيد ولذلك فهو موضوع جديد وقد تم البحث عن مصادر للمعلومات في هذا المجال وتم استيفاء البيانات من مصدر معهد البنك الدولي والذي يقدم تقارير دورية عن مؤشرات الحكم في دول مختلفة وهذا المصدر هو الأكثر استخداما في وسائل الإعلام

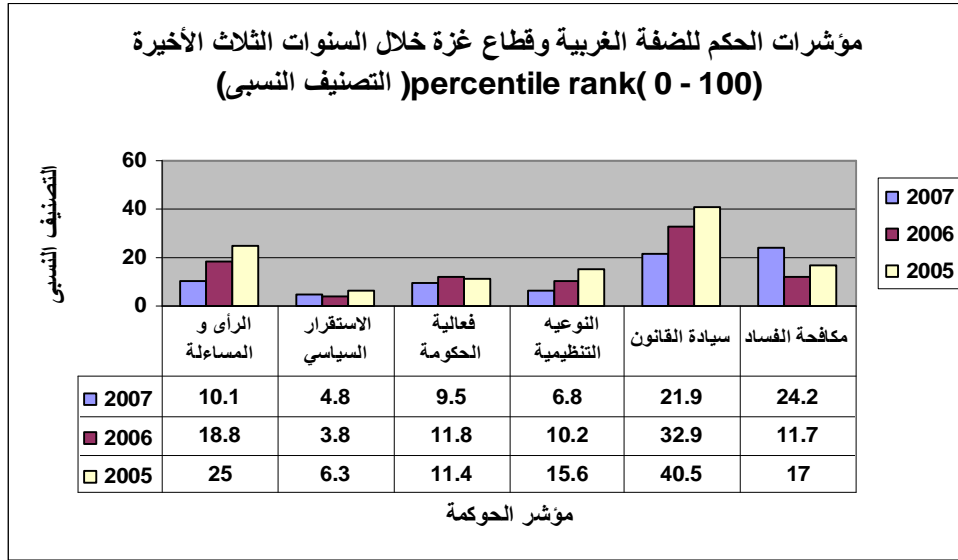
والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الدولية وهو يغطي 213 دولة ويستخدم شكل نتائج المؤشرات "مسائل الحكم" تصنيفا من (-2.5 إلى 2.5) حيث تشير النقطة الأعلى إلى نوعية حكم أفضل وتعرض أيضا النتائج على

شكل تصنيفات نسبية (0-100) حيث تشير النسبة الأعلى إلى نوعية حكم أفضل وفيما يلي جدول يبين مؤشرات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة للأعوام الأخيرة الثلاث

جدول (1) : مؤشرات الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الثلاث الأخيرة

مؤشر الحكم	العام	التصنيف النسبي (100-0)	مسائل الحكم (- 2.5 إلى 2.5)	هامش الخطأ
التعبير عن الرأي والمساءلة	2007	10.1	-1.28	0.21
	2006	18.8	-1.04	0.22
	2005	25.0	-0.75	0.22
الاستقرار السياسي وغياب العنف	2007	4.8	-2.07	0.34
	2006	3.8	-1.98	0.35
	2005	6.3	-1.68	0.36
فعالية الحكم	2007	9.5	-1.24	0.33
	2006	11.8	-1.10	0.32
	2005	11.4	-1.09	0.26
جودة التنظيمات	2007	6.8	-1.38	0.34
	2006	10.2	-1.17	0.32
	2005	15.6	-1.03	0.29
سيادة القانون	2007	21.9	-0.84	0.28
	2006	32.9	-0.63	0.30
	2005	40.5	-0.46	0.29
الحد من الفساد	2007	24.2	-0.77	0.23
	2006	11.7	-1.08	0.32
	2005	17.0	-0.99	0.30

شكل (1)



أما البيانات الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية حول الفساد في العمليات التجارية الدولية باستخدام مؤشر مدركات الفساد والمقسم إلى عدة مستويات تبدأ من (0 إلى 10) حيث يعتبر مقياس 0 فاسد جدا ومقياس 10 نظيف جدا لم تدرج السلطة الفلسطينية على مؤشر مدركات الفساد في عام 2006 و 2007 نظرا لعدم إجرائها عددا كافيا من الاستبيانات. وكانت السلطة الفلسطينية قد سجلت 2.5 نقطة في عام 2005 وحلت في المرتبة 108 من بين 159 دولة .

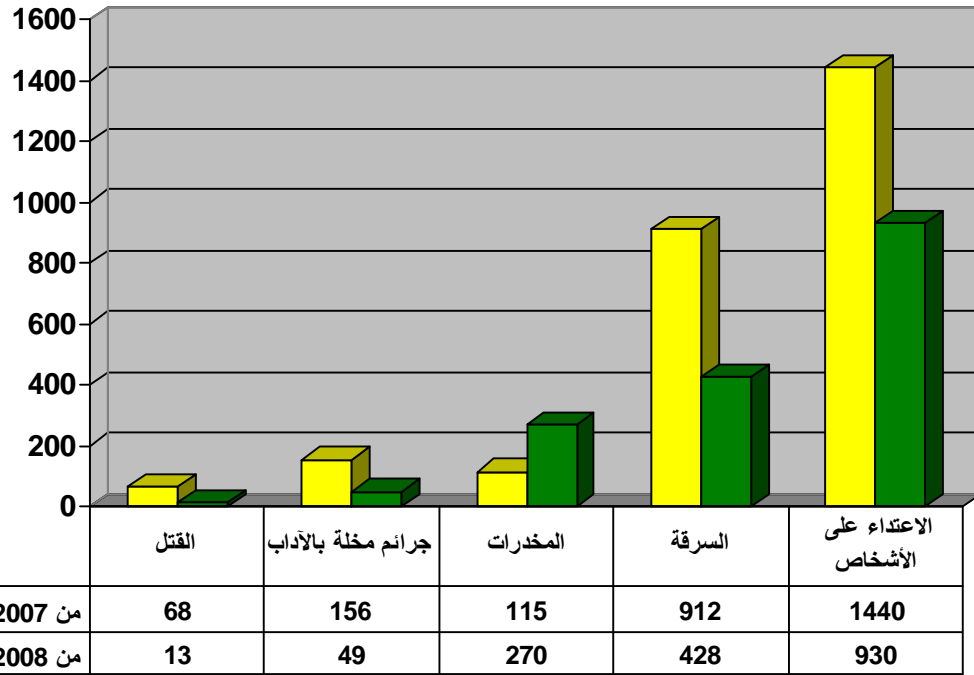
جدول (2): مؤشر مدركات الفساد لدول مجاورة لنا خلال عام 2007 و 2006

2006		2007		اسم الدولة
المرتبة (163 دولة)	المؤشر	المرتبة (180 دولة)	المؤشر	
70	3.3	105	2.9	مصر
40	5.3	53	4.7	الأردن
93	2.9	138	2.4	سوريا
63	3.6	99	3	لبنان

مؤشرات الأمن في قطاع غزة

تشير المؤشرات الأخيرة عن تحسن كبير في قطاع الأمن حيث انخفضت الجريمة بشكل كبير واختفت مظاهر الفلتان الأمني التي كانت سائدة قبل يونيو 2006 في قطاع غزة ، وقد تم استيفاء بيانات من وزارة العدل مأخوذة من النيابة العامة للجرائم وهى مقارنة بين الجرائم التي سجلت خلال الفترة بين (2007/1/1 حتى 2007/5/31) و (2008/1/1 حتى 2008/5/31)

شكل (2) : مؤشرات الأمن في قطاع غزة



تشير النتائج الظاهرة أمامنا في الرسم البياني إلى:

- وجود انخفاض في نسبة جرائم القتل بمقدار 81% .
- وجود انخفاض في نسبة جرائم الإخلال بالأداب بمقدار 68.6% .
- وجود زيادة في نسبة ملاحقة مجرمي المخدرات بنسبة 57.4% .
- وجود انخفاض في نسبة جرائم السرقة والسطو بمقدار 53.1% .
- انخفاض في نسبة جرائم الاعتداء على الأشخاص بمقدار 35.4% .

4.1. مؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني

عند مقارنة مؤشرات انتشار واستخدام وخدمات تقنية المعلومات (استخدام الحواسيب، والانترنت، والهاتف الثابت والمحمول) في الأراضي الفلسطينية مع مناطق الصراع في العالم (مثل العراق/ أفغانستان)، فنجدتها أفضل بكثير من هذه المناطق. كما أنها تتقارب في مؤشرات أخرى وتتقدم أحياناً على العديد من الدول العربية التي تتمتع بالاستقرار. وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤشرات:

الهاتف الثابت:

شهدت شبكة الهواتف الثابتة توسعاً وازدياداً مطرداً في أعداد المشتركين، حيث تم تجهيز الشبكة لاستيعاب هذه الأعداد المتزايدة في الطلبات، وقد كان عدد المقاسم الرئيسية 14 مقسماً عام 1996، بينما وصل هذا العدد إلى 42 مقسماً رئيسياً و 164 مقسماً فرعياً عام 2007، وكذلك بلغ عدد التجمعات المخدومة عام 1996 حوالي 48 تجمعاً، وارتفع هذا العدد ليصل إلى 564 تجمعاً عام 2007، أما بالنسبة لمراكز الخدمات فقد ارتفع عددها من 9 مراكز عام 1996 إلى 29 مركزاً رئيسياً عام 2007. وفيما يتعلق برسوم توصيل خط الهاتف المنزلي فقد انخفضت لتصل إلى 35.8 دولار بعد أن كانت 497 دولار عام 1996، وقد ساهم هذا التخفيض في انتشار الهواتف الثابتة بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية، ونتيجة لطبيعة التطور في الخدمات والبنية التحتية، وصل عدد المشتركين مع نهاية 2007 إلى حوالي 351 ألف مشترك بعد أن كان 83621 عام 1996. وبالرغم من صعوبة الأوضاع السياسية والاقتصادية والإجراءات الإسرائيلية التعسفية، إلا أن مؤشرات الانتشار في الأراضي الفلسطينية تتقارب مع العديد من الدول العربية في نسبة امتلاك الخط الثابت والتي تبلغ 9.43 لكل مائة مواطن، مقارنة بـ 7.82 في الجزائر و 11.36 في الأردن، نهاية العام 2005.

الهاتف النقال:

وصل عدد خطوط الهواتف النقالة الإسرائيلية عام 1996 إلى 25000 ألف مشترك أي بكثافة 0.99 لكل مائة من السكان، وفي تشرين أول من عام 1999 بدأت شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية - جوال بتقديم خدماتها. وقد ارتفع عدد مشتركها نهاية 2007 إلى مليون مشترك، حيث وصلت نسبة الانتشار إلى 33 لكل مائة من السكان. إن نسبة امتلاك الهاتف الخليوي في الأراضي الفلسطينية منخفضة نسبياً مقارنة بمصر (36) والأردن (38)، إلا أنها أعلى من سوريا واليمن والعراق وتونس خلال الربع الثالث من عام 2007.

الانترنت:

لا توجد إحصائيات دقيقة عن مستخدمي الإنترنت قبل توقيع اتفاقية أوسلو ومع نهاية 2007 ارتفع عدد المشتركين في خدمة الانترنت ADSL إلى 52517 مشترك، وكذلك وصل عدد الشركات التي تقدم خدمة الانترنت إلى 49 شركة عام 2007، ووصلت نسبة من يستخدمون الانترنت من بين كل مائة مواطن (6.56) في الأراضي الفلسطينية مقارنة بـ 5.83 في الجزائر و 6.75 في مصر و 11.22 في الأردن نهاية عام 2005. وتجدر الإشارة هنا إلى أن احتجاز معدات وأجهزة الاتصالات حدت من قدرتها على تطوير نوعيتها.

الحاسوب:

لقد ازدادت أعداد أجهزة الحاسوب الشخصية في الأراضي الفلسطينية خلال السنوات السابقة نتيجة لزيادة أعداد المستخدمين لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تعتبر الوسيلة الرئيسية التي تستخدم للنفوذ للإنترنت وكأداة للاتصال بين الأفراد، وتشير الإحصائيات إلى أن نسبة الأسر التي تمتلك أجهزة الحاسوب في الأراضي الفلسطينية (4.59 جهاز) وتزيد عن مثيلاتها في الجزائر (1.06) ومصر (3.65)، والمغرب (2.46) وتجدر الإشارة هنا إلى أن مشروع "صندوق حاسوب لكل بيت" الذي أطلقته مجموعة الاتصالات قد ساهم في زيادة امتلاك الحاسوب في الأراضي الفلسطينية، إذ يقدم الصندوق تسهيلات كبيرة لسداد ثمن الأجهزة.

مؤشرات الطاقة والكهرباء

منذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994 تم إنشاء هيئة الطاقة الفلسطينية. وقد تم تعيين الخبراء الاستشاريين الدوليين لدراسة حجم الطلب في قطاع غزة والضفة الغربية وإمكانية الترابط الإقليمي مع دول الجوار. وقد تم الانتهاء من المرحلة (1) من نظام النقل وتنفيذها، كما تم مد خط آخر على طول الساحل الغربي من قطاع غزة لتزويد قطاع غزة بالكهرباء من مصر.

الطلب على الطاقة:

بلغ الطلب على الطاقة في قطاع غزة 128 ميغا وات عام 2000، ومن المتوقع أن يصل إلى 620 ميغا وات عام 2020، حيث أن الطلب يزداد تقريبا بمقدار الضعف كل 10 سنين.

الوضع الحالي لتزويد الطاقة والطلب عليها:

في الوقت الحالي قطاع غزة في حاجة ماسة للكهرباء لتلبية الطلب على الطاقة. في عام 2007 قطاع غزة عانى من نقص 50 ميغا وات من الطاقة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول (3) : الوضع الحالي لتزويد الطاقة

120 ميغا وات	الطاقة المولدة من الشركة الإسرائيلية
55 ميغا وات	الطاقة المولدة من محطة غزة
15 ميغا وات	الطاقة المولدة من مصر
190 ميغا وات	مجموع الطاقة المتوفرة
240 ميغا وات	الحمل الأقصى 2007
50 ميغا وات	النقص في الطاقة

معظم النقص في الطاقة تعاني منه مدينة غزة. لذا يجب ربط قطاع غزة بشبكات طاقة خارجية لتغطية النقص في السنين القادمة.

كما تعاني محطة توليد الكهرباء من منع الاحتلال الإسرائيلي للوقود الصناعي اللازم لتشغيل المولدات

مؤشرات النقل والمواصلات

لتحقيق السلامة والأمن على الطرقات لكل من الأفراد والمركبات، يجب إعادة تقييم الحالة الفنية للطرقات وخصائصها، وذلك من ناحية الطرق الرئيسية والإقليمية والفرعية.... إلخ، وتقدير عدد المركبات التي تسير في سائر محافظات قطاع غزة ، والجدول التالي يوضح طول الطرقات في قطاع غزة وتصنيفها .

جدول (4) : طول الطرقات في قطاع غزة وتصنيفها

المنطقة / المحافظة	رئيسي	إقليمي	محلي	المجموع (كم)
شمال غزة	7.5	7.2	98	112.7
غزة	17.1	12.6	105.8	135.5
دير البلح	9.8	1.2	83.1	94.1
خانيونس	11.7	23.1	173.1	207.9
رفح	15.6	13.7	15	83

المصدر: مركز الإحصاء الفلسطيني.

مؤشرات المياه

قطاع غزة كباقي مناطق الشرق الأوسط يعاني شح المياه الصالحة للشرب. حيث الزيادة السريعة للنمو السكاني المتزامن مع امتداد المناطق الحضرية أدي بدوره إلى استنزاف المخزون الجوفي ونقص في كميات المياه العائدة للخزان من خلال الأمطار.

يصنف قطاع غزة ضمن المناطق شبه الجافة والذي يتراوح سقوط الأمطار من 200 إلى 400 مم سنويا تتركز في أربعة أشهر.

السحب الجائر من الخزان الجوفي أدي إلى زحف المياه المالحة من البحر باتجاه الخزان والذي بدور ه رفع نسبة الملوحة في المياه المستخرجة من المياه الجوفية مما أدى إلى إغلاق بعض الآبار المالحة و استبدالها بآبار صغيرة الحجم و قليلة العمق.

يقدر عدد الآبار في قطاع غزة بأكثر من 4000 بئر، منها 140 بئر بلدية تستخدم للأغراض المنزلية و الصناعية و الباقي عبارة عن آبار زراعية و خاصة. (ارجع إلى تقارير سلطة المياه - بالإدارة التنظيمية لمعرفة عدد الآبار المرخصة و الغير مرخصة) تقدر كمية السحب من الخزان الجوفي للآبار البلدية بحوالي 74 مليون متر مكعب لعام 2007، أما الآبار الزراعية فقدرت بحوالي 80 مليون متر مكعب. قدر ت كفاءة الشبكة بقطاع غزة بحوالي 65%، و كذلك قدرت نسبة الفرد من المياه الواصلة له بحوالي 85 لتر للفرد باليوم.

تغطي شبكة توزيع المياه معظم المناطق السكنية بقطاع غزة بواقع 95% من المناطق السكنية بحيث تم تحسين فعالية شبكات التوزيع من خلال برامج تأهيل الشبكات في مصلحة مياه بلديات الساحل.

مؤشرات الصرف الصحي

غطت شبكات الصرف الصحي جميع المناطق السكانية في قطاع غزة على النحو التالي:-

- 69% بالمحافظة الشمالية و التي تشمل بيت لاهيا، بيت حانون، جباليا و قرية أم النصر.
- 79% بمحافظة غزة و التي تشمل مدينة غزة، مدينة الزهراء، المغرقة و وادي غزة.
- 64% بالمحافظة الوسطى و التي تشمل دير البلح، النصيرات، المغازي، البريج، الزوايدة، وادي السلقا و المصدر.
- 21% بمحافظة خانينوس و التي تشمل كل من مدينة خانينوس، عسان الجديدة، عسان الكبيرة، بني سهيلة، خزاعة، القرارة و الفخاري.
- 60% بمحافظة رفح و التي تشمل كل من مدينة رفح، الشوكة و أم النصر.

و بلغ إجمالي المياه العادمة من جميع المحافظات حوالي 40 مليون متر مكعب سنوياً .

كما يبلغ عدد مضخات المجاري بالقطاع حوالي 34 محطة ضخ مزودة بالتجهيزات اللازمة من مضخات قادرة على تصريف المياه العادمة من محطات الضخ إلى إما محطات المعالجة أو إلى برك التجميع أو إلى البحر.

مع العلم انه يوجد ثلاث محطات معالجة للمياه العادمة و هي في بيت لاهيا و غزة و رفح.

تعاني جميع محطات المعالجة القائمة من التدفق الفائض عن سعة المحطة التصميمية نظراً لزيادة التدفق الناتج عن زيادة السكان الذين تخدمهم الشبكات. على سبيل المثال أنشأت محطة معالجة الشمال بطاقة استيعابية 8000 متر مكعب يوميّاً إلا أن حجم التدفق الحالي يزيد عن 4000 متر مكعب يوميّاً، كما تتم معالجة لمياه العادم تجزئياً في جميع المحطات نظراً للتدفق الهائل ويتم تصريف المياه العادمة إلى الكثبان الرملية في محطة الشمال و إلى شاطئ البحر كما هو الحال في محطة غزة و رفح. و بما نسبته 5% من المياه الشبه معالجة يتم إعادة استخدامها.

مؤشرات النفايات الصلبة

الإنتاج اليومي من النفايات الصلبة في قطاع غزة يقدر بحوالي 1000-1200 طن، حيث 65 % من هذه الكمية عضوية. جمع ونقل والتخلص من النفايات الصلبة يكلف الجهات المعنية في قطاع غزة نفقات ضخمة.

أما عن العوامل الرئيسية التي تؤثر على هذه العملية ككل وخصوصاً عملية التخلص من النفايات الصلبة هي العوامل السياسية، و المؤسسية، والاجتماعية، والمالية، والاقتصادية، والتقنية.

الجوانب التقنية تتعلق بالتخطيط، والتنفيذ، وصيانة أنظمة الجمع والنقل، و استعادة النفايات، والتخلص النهائي من النفايات الصلبة بالسلطات المحلية في قطاع غزة تواجه صعوبات كبيرة لتأمين مواقع مناسبة لكب النفايات نظراً لقلّة الأراضي المتاحة لكب النفايات. قطاع غزة يوجد به ثلاث مكبات صحية: غزة والشمال، ومجلس إدارة النفايات الصلبة (SWMC) في المنطقة الوسطى، ورفح في الجنوب. العدد الهائل من الناس الذين يعيشون في قطاع غزة يشكل ضغطاً هائلاً على البيئة و في وقت لاحق يرفع مخاطر نضوب الموارد. حيث أن كمية النفايات التي ينتجها السكان والمعاهد والشركات في ازدياد علماً بأن المكبات الثلاث قد وصلت إلى كامل طاقتها الاستيعابية وهناك حاجة ملحة لزيادة قدرتها الاستيعابية.

إنتاج النفايات الصلبة ومركباتها:

في عام 2005، قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مجموع الإنتاج اليومي للنفايات الصلبة في قطاع غزة حوالي 1006 طن / يوم. حيث يمثل إنتاج النفايات من 0.7-1 كجم / فرد / يوم، وكثافة النفايات عند نقاط التجميع 0.4 كجم / لتر. تتكون النفايات الصلبة في قطاع غزة بشكل رئيسي من النفايات المنزلية، ومخلفات البناء، والنفايات لزراعية، والنفايات الصناعية، والنفايات الطبية، و ورشات تصليح السيارات. مكونات النفايات الصلبة المنزلية هي: مخلفات الأطفال الأطفال، ونفايات الطعام، والورق، والكرتون والنفايات الزراعية والبلاستيك وغيرها بنسبة 16.5% ، 81.3% ، 1.8% ، 0.0% ، 0.4% ، 0.0% ، على التوالي. بينما أشار (جودة، أ 2001، من وكالة الغوث الدولية) أن حوالي 79.8% من النفايات الصلبة المنزلية هي مواد عضوية، و 7.21% رمل، و 5.02% بلاستيك و مطاط ، و 1.9% ملابس، و 0.85% زجاج، و 2.22% مواد معدنية، و 2.02% كرتون.

جمع النفايات الصلبة والتخلص منها:

خدمة جمع النفايات الصلبة في محافظات قطاع غزة تقدمها في معظم بلديات المدن الكبيرة والقرى سواء تمت بطريقة رسمية أو غير رسمية كما أن وكالة الغوث الدولية تقوم بخدمة جمع النفايات الصلبة والتخلص منها في مخيمات اللاجئين.

في بعض الحالات النفايات تحتاج لأن تنقل مسافات إلى مكان مقبول بيئياً وصحياً مما يحتاج آليات أكثر أو أنواع أخرى من الآليات.

مؤشرات الإسكان

يشكل السكان تقريباً 629,327 أسرة منهم 414,635 أسرة في الضفة الغربية و 214,692 أسرة في قطاع غزة.

ونظراً للأوضاع السياسية والاقتصادية وسياسة الحصار والإغلاق الصعبة والتي تمر بها المنطقة سعت السلطات الإسرائيلية إلى تدمير جزء كبير من هذه الإنجازات وخصوصاً إلحاق أكبر قدر ممكن من التدمير للمنازل والبنية التحتية والمنشآت الحكومية مما جعلها غير صالحة للسكن الأمر الذي أدى إلى تشريد مئات الأسر التي أصبحت دون مأوى مما يزيد من مشكلة الطلب على السكن والبنية التحتية، فقد تعرضت معظم المنازل والبنية التحتية والمنشآت الواقعة على خطوط التماس إلى القصف والتدمير والتجريف حيث بلغت أعداد المنازل المتضررة جزئياً حوالي 69,330 منزلاً منها 30 و 411 في قطاع غزة.

وقد بلغت التكلفة التقديرية لاعادة أعمار المنازل المتضررة جزئياً في قطاع غزة حوالي 17,877,000 دولار أمريكي، وبلغت عدد المنازل التي هدمت أو تضررت بشكل كبير حوالي 8,103 منزل منها 5,615 منزل في قطاع غزة وبلغت التكلفة التقديرية لاعادة أعمار المنازل المتضررة بشكل كبير في قطاع غزة حوالي 129,554,203 دولار أمريكي.

أما عدد المباني العامة التي تعرضت للأضرار فبلغت حوالي 243 مبني منه 88 مبني في قطاع غزة.⁵⁵ وبناءً على المعطيات الحالية للوحدات السكانية القائمة تبين أن عدد الوحدات القائمة الحالية يبلغ 242262 وحدة سكنية وعليه فإن الحاجة إلى 39108 وحدة سكنية لكل 5 سنوات يكفي لاستيعاب الزيادة السكانية في تلك الفترة.

نظراً لوجود وحدات سكنية في حاجة لإعادة تأهيل في مخيمات اللاجئين وتبلغ نسبتها 60% من مجموع المباني في المخيمات فإننا بحاجة إلى 39390 وحدة سكنية خلال الخمس سنوات القادمة. من جهة أخرى يلاحظ عدم وجود توازن في توزيع السكان بين الشمال و الجنوب، حيث الكثافة السكنية العالية في محافظة غزة و الكثافة العالية لمخيمات اللاجئين والنوعية السيئة للمباني. كما ويعاني القطاع من الافتقار إلى مقاييس ومعايير تخطيط وتطوير الإسكان وتقديم الخدمات.

⁵⁵ وزارة الأشغال العامة والإسكان

الفصل الثالث

تخصيص الموارد وسيناريوهات التنمية

الفصل الثالث : تخصيص الموارد وسيناريوهات التنمية

1. تجربة المساعدات

اعتمد الشعب الفلسطيني بشكل كبير منذ احتلاله عام 48 وبعدها احتلال 67 على المساعدات الموجهة عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الغوث وتشغيل اللاجئين.

وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية بلغ معدل المنح سنوياً 500 مليون دولار ما بين عامي 1994-1999. وقد توجهت المساعدات نحو تطوير البنية التحتية والمدارس والعيادات والمستشفيات، إلا أن هذا الدعم لم يكن دعماً تنموياً حيث فرض الاحتلال أن يظل الاقتصاد الفلسطيني مرتبطاً باقتصاده.

وكان جزءاً من هذا الدعم يتجه لدعم الموازنة وفيما انخفض دعم الموازنة عام 1998 إلى 10% إلى أنه عاد بعد انتفاضة الأقصى وارتفاع معدلات البطالة إلى الارتفاع بشكل ملحوظ. وقد لوحظ أن هناك تضارباً في أولويات الدول الأجنبية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث كانت هناك ضغوطاً لإعطاء أولوية لبناء الأجهزة الأمنية.

في عام 2006 أظهرت الميزانية عجزاً بمقدار 1,376 مليون دولار مقارنة بـ 716 مليون دولار في عام 2005، ويعود السبب الرئيسي إلى حجز السلطات الإسرائيلية لأموال السلطة التي تقوم بجبايتها من إيرادات المقاصة الشهرية.

بالإضافة إلى تراجع المساعدات بسبب مقاطعة العالم للحكومة الفلسطينية بما نسبته 37.2% عن سنة 2005.

وكان هناك بعض الدعم المتواضع من بعض الدول المجاورة في عام 2007 وخاصة في النصف الثاني من العام حيث شهد الاقتصاد الفلسطيني تحسناً ملحوظاً وذلك بسبب الدعم الذي قدم للضفة الغربية فيما استمر الوضع الاقتصادي بالتردي في قطاع غزة بسبب اشتداد الحصار وتوقف جميع أنواع المساعدات وإغلاق المعابر بشكل متواصل مما أدى إلى شلل في جميع أشكال الحياة الاقتصادية.

كما أدى على تضرر القطاع الاجتماعي بشكل ملحوظ (وخاصة القطاع الصحي والتعليمي) والبنية التحتية (طرق - صرف صحي ومياه وكهرباء).

تنسيق المساعدات

من الأهمية بمكان أن يتم تنسيق المساعدات، بحيث تتوافق مع أهداف الخطط التنموية الفلسطينية لتحقيق الارتقاء المنشود في الاقتصاد الفلسطيني.

وعادة ما تفرض المرحلة آليات وجهات مسؤولة عن تنسيق المساعدات.

ففي السابق كان تنسيق المساعدات يتم من خلال لجنة الارتباط المؤقتة (AHLC) والتي كانت تهدف على التنسيق حول السياسات والقضايا ذات البعد الدولي. كما كانت توجد لجنة تنسيق المساعدات المحلية (LACC) للتنسيق على مستوى العمل المحلي.

وآليات أكثر حداثة مثل مجموعات دعم الإصلاح والتي هدفت على تسهيل الحوار بين السلطة الفلسطينية والمانحين.

وقد تم دعم الأطر المختلفة للتنسيق بتنشيط مجموعات العمل القطاعية والتي تمثل حلقة الوصل بين الوزارات المختلفة المانحين).

كما ظهرت آليات جديدة لتنسيق المساعدات (مؤقتة) (الآلية الأوروبية المؤقتة لدعم السلطة الفلسطينية). في حين في قطاع غزة منذ يونيو 2006 لم تصل أي شكل من أشكال المساعدات وتوقفت جميع آليات تنسيق المساعدات عن العمل.

إن خطة التنمية ينبغي أن تشتمل على إطار لتنسيق المساعدات يتفق مع متطلبات الواقع ، بحيث تتكون من :-

1- مواصلة عمليات التنمية التي ابتدأتها الخطط التنموية السابقة.

2- محاولة إلزام المانحين بالأجندة الوطنية للتنمية.

3- وجود نظام رقابي قوي يعتمد على مبدأي الشفافية والمساءلة.

4- تخصيص الموارد يكون بناءً على الأولويات.

5- ضرورة توزيع متوازن وعادل للموارد.

6- حماية النمو على المديين القصير والمتوسط.

7- الحفاظ على الخدمات الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد.

8- التركيز على الفئات المهمشة والأكثر حاجة.

2. نظرة مستقبلية : سيناريوهات التنمية والسياسات المتبعة

منهجية بناء السيناريوهات:

تم اقتراح السيناريوهات بناءً على مجموعة من الفرضيات والمعطيات السياسية والاقتصادية الداخلية، حيث تم الاعتماد على مجموعة التغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت خلال عام 2007 ابتداءً باستمرار حكومة الوحدة الوطنية ومن ثم تشكيل حكومة في الضفة بالإضافة إلى حصار قطاع غزة.

إن هذه الخطة تعطي كل فلسطيني وإن كان بسبب الظروف الراهنة سيتم التطرق إلى المشاريع القطاعية على أن يتم إدراج مشاريع في الضفة الغربية حال توفر الظروف المناسبة.

أولاً : سيناريو بقاء الوضع كما هو :

يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع على ما هو عليه، من حيث استمرار التهدئة و جهود الحوار الوطني، مما يؤدي إلى تحسن نسبي في الوضع الاقتصادي، وبالمقابل يبقى الحصار السياسي والاقتصادي مفروض على قطاع غزة، بينما يستمر التمويل والدعم للضفة الغربية. تتلخص نتائج هذا السيناريو بحدوث تحسن طفيف على الأوضاع الاقتصادية خلال عام الفترة القادمة مقارنة مع عام 2008.

ثانياً : السيناريو المتفائل :

يُتوقع في هذا السيناريو أن ينتهي الانقسام الداخلي وتشكل حكومة وحدة وطنية ويُفك الحصار الاقتصادي والسياسي ويتوقّر الدعم الخارجي.

تتلخص نتائج السيناريو المتفائل بحدوث تحسن ملحوظ على الأوضاع الاقتصادية خلال عامي (2009-2010) مقارنة مع عام 2008 حيث يتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.6 %، كما يتوقع حدوث ارتفاع في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة 7.3 % كذلك يتوقع أن يرتفع الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.4 %، ويرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 4.0 %، كما يتوقع أن يرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 6.0 % فيما تقدر بـ 19.3 % على التوالي، 5.7 %، نسبته بحوالي 13.3 %.

ثالثاً : السيناريو المتشائم :

يُتوقع في هذا السيناريو أن يستمر تشديد الحصار على قطاع غزة واستمرار احتجاز إسرائيل لإيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية وفشل التهدئة وبقاء الانقسام الداخلي وبقاء الوضع على ما هو عليه في الضفة. تتلخص نتائج هذا السيناريو بحدوث تراجع في الأوضاع الاقتصادية خلال العامين (2009-2010) مقارنة مع عام 2008 ، حيث يتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 4.8 %، ويتوقع حدوث تراجع في الدخل القومي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.7 % كذلك يتوقع أن ينخفض الدخل القومي المتاح الإجمالي الحقيقي بنسبة 14.0 % فيما يتعلق بنصيب الفرد من هذه المؤشرات، فيتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنسبة 7.8 % و 11.5 % على التوالي، كما يتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 16.7 % . فيما يتعلق بـ 13.2 % بمؤشرات الاستثمار الخاص، الصادرات والواردات فيتوقع أن يحدث فينا تراجع تقدر نسبته بحوالي 4.0 % و 1.6 % على التوالي.

جدول (5) : أهم النتائج المتوقعة لأبرز السيناريوهات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:

المؤشر	سيناريو 1		سيناريو 3 2009	سيناريو 2 2009
	2010	2009		
إجمالي الإيرادات العامة	1694	1647	939	1950
إجمالي النفقات العامة	2235	2155	2094	2813
الاستهلاك الحكومي			1795	2403
عدد السكان (مليون)	4.000	3.882	3.882	3.882
معدل التغير في الأسعار	4	3.8	3.8	3.8
الناتج المحلي - الإجمالي الحقيقي	4933	4383	3936.0	4386.5
الدخل القومي - الإجمالي الحقيقي	4787	4763	4226.0	4968.5
الدخل القومي المتاح - الإجمالي الحقيقي			5131.0	6525.5
الاستهلاك الخاص			3257	3278.8
الاستثمار الخاص			1097	1208.2
الصادرات	331	356	344	571.5
الواردات	3059	2999	2562	3107.9
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	993	1031	1014	1125.3
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	1096	1141	1088	1279.9
النمو في الناتج المحلي	7.49	3.2	4.8-	5.6
النمو في الدخل القومي الإجمالي	5	4	8.7-	7.3
النمو في الدخل القومي المتاح الإجمالي			14.0 -	9.4

سيناريو 1 : بقاء الوضع كما هو عليه

سيناريو 2 : السيناريو المتفائل

سيناريو 3 : السيناريو المتشائم

3. السياسات المتبعة

تقر الخطة التنموية متوسطة المدى بأنه لمواصلة عمليات التنمية، فإنه لا بد من تأهيل الموارد الموجودة أصلاً والتي بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية تأثرت سلباً، حيث تدمير البنية الصناعية وتجريف مساحات واسعة من الأراضي اثر في عمليات التنمية بشكل واضح وللوصول إلى سيناريو واقعي، يجب إرجاع الوضع إلى ما هو عليه كخطوة مبدئية أساسية لبناء حجر الأساس لتنمية صحيحة مستدامة، والنتيجة التي تسعها إليها الخطة ليس فقط مجرد الحد من تزايد البطالة والفقر وإنما تحسين فعلي في آفاق الاستقرار الاقتصادي. ومن ضمن هذه المشاريع برنامج مساعدة الأسر المحتاجة والذي بدء العمل فيه منذ عام 2005 من خلال وزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج تكافل الذي أشرفت عليه وزارة العمل بالتعاون مع مؤسسة ائتلاف الخير، وقد بدء العمل به مع بداية 2007، وهدف هذا البرنامج إلى التشغيل المؤقت للعمال العاطلين عن العمل، وقد أسهم هذا البرنامج في ربط الإغاثة بالتنمية؛ نظراً لتشغيل العاملين في مشاريع وطنية تنموية، بالإضافة إلى دعم مؤسسات القطاع الخاص والبلديات المحتاجة إلى العمالة.

كما أسلفنا فإن كل هذه الخطط والجهود تواجه الكثير من العقبات كونها ترتبط بالظرف السياسي و الحصار المفروض، فطالما استمرت الإغلاقات في التضيق على حركة الفلسطينيين وقدرتهم على دخول أسواق العمل والحصول على السلع والخدمات، المحلية منها والخارجية، فإن المساعدات الإنسانية ستظل هي المحور الرئيسي. إلا انه ضمن السيناريو المتفائل فان دعم النمو سيكون في اتجاه القطاعات المختلفة التي ستشكل الأساس في العملية التنموية على المديين القصير والمتوسط.

تعتبر سياسة دعم الخدمات الأولية المقدمة سواء للمؤسسات والأفراد من السياسات المهمة؛ نظراً لشموليتها أهم القطاعات التي تهتم جميع الطبقات بلا استثناء كالبنية التحتية والتعليم والصحة والثقافة، حيث أن توفير هذه الخدمات يضمن الحد المعقول لمتطلبات الحياة الكريمة لدى الإنسان العادي. وقتناثر القطاع الخاص بشكل مباشر لعمليات الحصار وخصوصاً اغلاقات المعابر والتي تسببت بخسائر كبيرة له، حيث يعتبر القطاع الخاص من القطاعات التي تؤثر بشكل مباشر على الخدمات الأولية، مما يدعو بالضرورة إلى حماية هذا القطاع ودعمه للحصول على عملية تنموية ناجحة.

إذ توسيع آفاق القطاع الخاص من خلال اتخاذ إجراءات لإعادة تأهيل الأصول الرأسمالية الثابتة التي تتكون منها الطاقة الإنتاجية بحيث لن ينطلق الاستثمار ما لم تتم المحافظة على مستويات المخرجات والإنتاج. وهذا يتطلب نوعاً من المساعدة المالية للتعويض ولو جزئياً، على المنتجين الذين تضرروا من العدوان الإسرائيلي بشكل بالغ.

4. نظرة مستقبلية لـ 2009-2010

شهد الوضع المالي للسلطة الفلسطينية انحداراً حاداً خلال عام 2006، حيث شهدت الإيرادات العامة والمنح تراجعاً بلغت نسبته إلى 30% مقارنة مع نمو بنحو 14% في عام 2005.

وقد عزى سبب تراجع الإيرادات العامة إلى تراجع إمكانية التحصيل المحلية بالإضافة إلى حجز إسرائيل لنسبة 45% من إيرادات ضريبة المقاصة كما تراجعت النفقات العامة بنسبة 21% مقارنة مع نمو بنسبة 23% في عام 2005.

أما في عام 2007 ومع رفع العقوبات على سلطة رام الله واستئناف تحويل إيرادات المقاصة وتقديم منح خارجية، حدث تحسين كبير في مستوى السيولة. لكن هذا الارتفاع في الضفة قابله تراجع في غزة حيث لم يتم تحصيل إلا ما نسبته 20% من الإيرادات.

واستمر الوضع في التردّي في عام 2008 (النصف الأول منه) بسبب تشديد الحصار إلا أن النصف الثاني شهد تحسن جزئي بسبب التهدئة وما نجم عنها من فتح جزئي للمعابر.

في ظل الأزمة المالية الخطيرة التي مرت على السلطة الوطنية الفلسطينية وخاصة في قطاع غزة ، والتي بدأت منذ النصف الثاني من عام 2007 ، فإن الآثار على المدى المتوسط :-

1. لا يتوقع حدوث استقرار في الموازنة المالية لعام 2009 . بل المتوقع ازدياد الأزمة المالية .
2. عدم القدرة على تأهيل الأصول الإنتاجية .
3. محدودية التنمية واستمرار تراجع القطاع الخاص .
4. تضرر أكثر من 54% من الوظائف في قطاع غزة .
5. استمرار توقف أكثر من 90% من العمليات الصناعية .
6. زيادة معدلات الفقر إلى أكثر من 80% .
7. ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 45% .

أيضاً من المتوقع أن تكون هناك فجوة مالية بسبب انخفاض الإيرادات الناجم عن التراجع الحاد في الاستثمار الخاص ، وانعدام الدعم الدولي . هذا بالإضافة إلى تراجع الإيرادات الضريبية بسبب الدخول المنخفضة ونسب البطالة المرتفعة وتراجع الإيرادات البلدية .

من المتوقع أن تستمر بعض المساعدات الإنسانية المقدمة لسكان قطاع غزة ، بالإضافة إلى تمويل بعض مشاريع الصرف الصحي وتزويد المضخات بالوقود ومولدات المستشفيات والتزويد بالطاقة والخدمات الأساسية.

5. خطة التنمية وعملية وضع الموازنة :

حرصاً على تحقيق التوازن والانسجام بين التخطيط التنموي والإنفاق الجاري ، حرصت وزارتا التخطيط والمالية على التنسيق الكامل لتحديد التمويل اللازم لخطة التنمية والإشراف على تنفيذها في إطار من تكامل الأدوار بين عمل وزارة التخطيط ووزارة المالية حول سياسة الإنفاق العام المعتمدة من وزارة المالية ، وملتزمة

بتعزيز الشفافية ، واستخدام حسابات الخزينة الموحدة لتنظيم كافة التمويلات وفقاً لأولويات الإنفاق وأهمها التركيز على القطاع الاجتماعي مثل التعليم والصحة وبرامج التشغيل المؤقت والتركيز على القطاعات الإنتاجية ، بالإضافة إلى الانطلاق من تقدير واقعي للإمكانيات التمويلية .

تهدف خطة التنمية 2009 - 2010 بشكل رئيسي على الحفاظ على الخدمات الأساسية لدعم المؤسسات والأفراد وحماية النمو من خلال تأهيل الموارد ووضع حجر الأساس لنمو اقتصادي مما ينعكس إيجابياً على تحسين الوضع الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة. وهذا أيضاً يتطلب إعادة النظر في المصروفات على غرار فاتورة الرواتب المتضخمة والتي تشكل حالياً 58% من الاتفاق الجاري في الموازنة العامة للسلطة.

الفصل الرابع

الخطط القطاعية والاستثمارات المطلوبة

الفصل الرابع : الخطط القطاعية والاستثمارات المطلوبة

1. البرامج الوطنية:-

حددت الخطة خمسة برامج وطنية للفترة الواقعة بين 2009-2010. وهي :

1. القطاع الإنتاجي.
2. التنمية الاجتماعية.
3. الحماية الاجتماعية.
4. قطاع الأمن و الحكم الرشيد.
5. البنية التحتية.

تحاول البرامج معالجة ظاهرة الفقر بمفهومه الواسع والذي لا يشمل فقط الدخل والاستهلاك، بل يشمل جوانب أخرى مثل الصحة والتغذية والتعليم والأمن ، وحرية المشاركة في عملية اتخاذ القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي. ومن هنا، فإن معالجة الفقر قد أدمجت في كافة البرامج. إن الفقر ليس نتيجة للتدهور الاقتصادي فحسب، بل هو أيضاً ناجم عن القدرة المحدودة في الحصول على الخدمات. وبالتالي ستتضمن إجراءات معالجة الفقر في خطة التنمية متوسطة المدى إجراءات لزيادة الخدمات الاجتماعية الأساسية، وإجراءات تضمن تنمية قدرات الشباب ومهاراتهم .

وتشمل الخطة أيضاً بناء القدرات المؤسساتية للقيام بدورها في حماية مواطنيها وتشجيع الخروج من النزاع والأزمة ، وأن تكون قادرة على توفير الخدمات الاجتماعية وحماية الفقراء، وتهتم بتقوية التعليم والمهارات المهنية اللازمة من أجل تنمية بعيدة المدى، وأن توفر الأسس القانونية والمؤسسية لحكم جيد ديمقراطي، وأن تطور بيئة قانونية وتنظيمية شفافة للقطاع الخاص ، حيث تحقق أفضل مستويات من التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

2. معايير اختيار المشروعات :

تم عقد عدة لقاءات مع مندوبي الوزارات المختلفة بهدف التعرف على أهداف الخطة ، وتوزيع الوزارات والمؤسسات الحكومية على القطاعات المختلفة ، ومن ثم المباشرة في تعبئة نموذج المشاريع .

وقد تم تقسيم الوزارات على القطاعات المختلفة كما يلي :

- أ- **القطاع الإنتاجي/الوزارات:** وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، سلطة الأراضي.
- ب- **الخدمات الاجتماعية/وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، وزارة الأوقاف، الإعلام الحكومي، وزارة الثقافة، وزارة الشباب والرياضة.**
- ج- **الحماية الاجتماعية/وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة شؤون المرأة، وزارة الأسرى والمحربين.**
- د- **الحكم الرشيد/الأمانة العامة، وزارة الخارجية، وزارة المالية، ديوان الموظفين العام، المجلس التشريعي، وزارة الداخلية، وزارة العدل، هيئة الرقابة العامة.**
- هـ- **قطاع البنية التحتية/الوزارات:** وزارة الحكم المحلي، وزارة الأشغال العامة والإسكان، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة النقل والمواصلات، سلطة جودة البيئة، سلطة الطاقة والموارد الطبيعية، سلطة المياه، مصلحة مياه الساحل.

أما من حيث معايير اختيار المشاريع فقد ركزت على أساس : التوافق بينها وبين أهداف الخطة والتي من أهمها المساهمة في خلق فرص عمل ، وواقعية هذه المشاريع ، وأهميتها للمجتمع ، وجاهزية المشاريع وقدرتها على التنفيذ ، وتأثيرها على الموازنة العامة بحيث لا تعطي أعباءً مالية غير متوقعة . كما تم مراعاة مدى استدامة المشروع وآثاره الإيجابية على القطاعات المختلفة .

3. إجمالي البرنامج الاستثماري 2009 – 2010

تسعى الحكومة إلى تطبيق أهداف الخطة التنموية والتي تتمثل في الحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة ، وتشجيع القطاعات الإنتاجية .

وبعد اللقاءات المتعددة مع مندوبي الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص خرجت الخطة التنموية بأبعادها المختلفة ، حيث تم الانتهاء من تجميع ودراسة وتحليل المشاريع المختلفة لتلك الوزارات والمؤسسات . وتمت ترجمة هذه المشاريع بصورة أرقام مالية تسعى الحكومة للحصول على تمويل لها لتغطي عامي 2009 – 2010 .

3.1 متطلبات الاستثمار وتوزيعه حسب مصادر التمويل

يقدر الحجم الإجمالي للبرنامج الاستثماري لخطة التنمية نحو 455.951 مليون دولار تغطي عامي 2009 - 2010 . وتوزعت الخطة حسب مصادر التمويل المتوقعة إلى ثلاثة مصادر : حكومي ، دولي ، خاص . حيث بلغت قيمة المشاريع المتوقع تمويلها حكومياً نحو 143.722 مليون دولار تمثل ما نسبته 31.5% من إجمالي مشاريع الخطة ، فيما بلغت قيمة المشاريع المتوقع تمويلها دولياً نحو 305.98 مليون دولار تمثل ما نسبته

67.1% من إجمالي التمويل المقدر للخطة . أما المشاريع المتوقع تمويلها من القطاع الخاص فقد بلغت نحو 6.145 مليون دولار ، تمثل ما نسبته 1.7% من إجمالي التمويل المقدر للخطة .

3.2. تنوع الاستثمارات بناءً على التقسيم الوظيفي (عبر القطاعي) Intersector Plan

تكمن أهمية هذا التوزيع في تبيان الوظيفة الأساسية لهذه المشاريع بغض النظر عن القطاع التي تمثله . وتعكس متطلبات الاستثمار الحكومي (الأولوية الأولى) عبر القطاعية ، التحليل الخاص بمتطلبات الاستثمار الحكومي حسب الأنشطة الوظيفية لخطة التنمية وقطاعاتها ، بهدف تبيان الحجم المستهدف لكل نشاط ومساهمته في خطة التنمية .

تبين أن خطة التمويل الحكومي ذات الأولوية الأولى ستوجه 30.229 مليون دولار ما نسبته 32.1% من إجمالي المشاريع نحو خلق فرص عمل في كافة القطاعات المكونة لخطة التنمية ، في حين أن الخطة ستوجه نحو 28.66 مليون دولار لتغطية مشاريع البنية التحتية في القطاعات المختلفة بما نسبته 30.4% . كما ستوجه الخطة نحو 14.325 مليون دولار بما نسبته 15.2% نحو التنمية الاجتماعية ، بينما ستوجه نحو 11.4% للتنمية الاقتصادية ، 9.48% لتطوير المؤسسات ، 1.02% ، 0.14% لقطاعي الحماية الاجتماعية والأمن والحكم الرشيد .

إن ارتفاع نسبة الإنفاق في مجالات خلق فرص عمل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير المؤسسات يعود إلى أهداف الخطة وانعكاس ذلك على الحد من تفاقم الفقر والبطالة وتحقيق الأمن والحكم الرشيد . أما الحماية الاجتماعية فإنها تغطي دولياً عبر برنامج شبكة الأمان الاجتماعي وغيرها من المشاريع.

3.3. توزيع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية (الخطة القطاعية) Sectoral Plan :

تتوزع الاستثمارات على القطاعات الرئيسية بنسبة تعكس الأولويات التنموية للخطة ، حيث أنه تبلغ نسبة الاستثمارات في قطاع البنية التحتية نحو 63.9% من إجمالي استثمارات الخطة ، في حين بلغت هذه النسبة في قطاع التنمية الاجتماعية ، القطاع الإنتاجي ، قطاع الحكم الرشيد ، وقطاع الحماية الاجتماعية نحو 17.8% ، 12.98% ، 3.96% ، 1.3% على التوالي . وهذه النسب واقعية إذا ما توفرت عوامل الانفراج ، والتزام الدول المانحة بتقديم مساعدات لتنمية قطاع غزة أسوة بالصفة الغربية .

تم توزيع المشاريع ذات التمويل الحكومي إلى ثلاثة أولويات بناءً على رؤية الوزارات والمؤسسات المعنية، حيث تعهدت وزارة المالية بتمويل الأولوية الأولى والمقدرة بنحو 94 مليون دولار خلال عامي 2009-2010 (65% من إجمالي المشاريع ذات التمويل الحكومي) ، في حين سيتم تمويل الأولوية الثانية والثالثة في حالة توفر التمويل اللازم من الميزانية .

وقد توزعت مشاريع الأولوية الأولى حسب الفترة الزمنية إلى 65.435 مليون دولار في عام 2009 ما نسبته 69.5% ، و 28.565 مليون دولار في عام 2010 ما نسبته 30.5% .

وطبقاً لهذه الأولوية فإنه من المتوقع أن يبلغ حجم مشاريع القطاع الإنتاجي نحو 46.7 مليون دولار ما نسبته 49.69% من إجمالي التمويل الحكومي لتلك الأولوية ، فيما بلغ حجم الاستثمار في قطاع التنمية الاجتماعية نحو 23.601 مليون دولار ما نسبته 25.2% ، وبلغ حجم الاستثمار في قطاع الأمن والحكم الرشيد نحو 15.663 مليون دولار ما نسبته 16.6% ، وبلغت نسبة استثمارات قطاع الحماية الاجتماعية وقطاع البنية التحتية 3.13% ، و 5.22% على التوالي .

إن انخفاض نسبة تمويل مشاريع البنية التحتية طبقاً لأولوية الحكومة يعود إلى طبيعة السيناريو الذي تعمل فيه الخطة ، وهو بقاء الوضع الراهن ، وبالتالي صعوبة إدخال مستلزمات هذه المشاريع . كما يلاحظ التركيز على مشاريع خلق فرص عمل ومشاريع زراعية ، حيث تعكس اهتمام الحكومة بالتنمية وتحسين الأوضاع الاجتماعية .

جدول (6) : مجمل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية 2009 - 2010

القطاع	المجموع	النسبة من إجمالي الخطة	نسبة القطاع	م حكومي	حكومي 1	حكومي 1	حكومي 2	حكومي 3	دولي	خاص
القطاع الإنتاجي	59,181,455	12.98%	100.00%	55,901,455	46,711,455	37,511,505	9,199,950	-	2,790,000	490,000
قطاع التنمية الاجتماعية	81,321,877	17.84%	100.00%	50,996,619	23,601,670	14,790,555	8,811,115	12,582,295	24,917,914	5,407,344
قطاع الحماية الاجتماعية	5,914,750	1.30%	100.00%	5,466,750	3,115,750	663,375	2,452,375	1,301,000	100,000	348,000
قطاع الأمن والحكم الرشيد	18,041,725	3.96%	100.00%	15,663,125	15,663,125	9,021,895	6,641,230	-	2,378,600	-
قطاع البنية التحتية	291,492,000	63.93%	100.00%	15,695,000	4,908,000	3,448,000	1,460,000	-	275,797,000	-
مجموع القطاعات	455,951,807	100%	100%	143,722,949	94,000,000	65,435,330	28,564,670	13,632,295	305,983,514	6,245,344

النسبة المئوية	م حكومي	حكومي (1)	حكومي 1	حكومي 2	حكومي 3	دولي	خاص
نسبة القطاع الإنتاجي	38.90%	49.69%	57.33%	32.21%	0.00%	0.91%	7.85%
نسبة قطاع التنمية الاجتماعية	35.48%	25.11%	22.60%	30.85%	41.04%	8.14%	86.58%
نسبة قطاع الحماية الاجتماعية	3.80%	3.31%	1.01%	8.59%	3.60%	0.03%	5.57%
نسبة قطاع الأمن والحكم الرشيد	10.90%	16.66%	13.79%	23.25%	0.00%	0.78%	0.00%
نسبة قطاع البنية التحتية	10.92%	5.22%	5.27%	5.11%	29.89%	90.13%	0.00%
نسبة توزيع التمويل الكلي	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%	100.00%

م حكومي	مجموع المشاريع ذات التمويل الحكومي
حكومي 1	مجموع المشاريع ذات التمويل الحكومي طبقاً للأولوية الأولى
حكومي 2	مجموع المشاريع ذات التمويل الحكومي طبقاً للأولوية الثانية
حكومي 3	مجموع المشاريع ذات التمويل الحكومي طبقاً للأولوية الثالثة

جدول (7) : البرنامج الاستثماري 2009 - 2010 حسب القطاعات المكونة لها

خاص	دولي	حكومي 3	حكومي 2	حكومي 1 2010	حكومي 1 2009	حكومي 1	م حكومي	نسبة القطاع	النسبة من إجمالي الخطة	المجموع	
											القطاع الإنتاجي
-	-	-	-	4,387,500	4,409,500	8,797,000	8,797,000	14.86%	1.93%	8,797,000	الزراعة
-	-	-	-	3,900,000	3,904,800	7,804,800	7,804,800	13.19%	1.71%	7,804,800	الصناعة
490,000	1,790,000	-	-	210,000	485,000	695,000	695,000	5.03%	0.65%	2,975,000	السياحة
-	1,000,000	-	9,190,000	702,450	28,712,205	29,414,655	38,604,655	66.92%	8.69%	39,604,655	تنظيم ودعم القطاع الإنتاجي والخاص
490,000	2,790,000	-	9,190,000	9,199,950	37,511,505	46,711,455	55,901,455	100.00%	12.98%	59,181,455	مجموع القطاع الإنتاجي
0.83%	4.71%	0.00%	15.53%	15.55%	63.38%	78.93%	94.46%			12.98%	نسبة توزيع التمويل
											قطاع الأمن والحكم الرشيد
-	-	-	-	6,365,630	7,814,495	14,180,125	14,180,125	78.60%	3.11%	14,180,125	التمكين والبناء المؤسسي الأمني
-	2,258,600	-	-	235,600	1,117,400	1,353,000	1,353,000	20.02%	0.79%	3,611,600	التمكين والبناء المؤسسي
-	120,000	-	-	40,000	90,000	130,000	130,000	1.39%	0.05%	250,000	تطوير القضاء والتشريعات
-	2,378,600	-	-	6,641,230	9,021,895	15,663,125	15,663,125	100.00%	3.96%	18,041,725	مجموع قطاع الأمن والحكم الرشيد
0.00%	13.18%	0.00%	0.00%	36.81%	50.01%	86.82%	86.82%			3.96%	توزيع التمويل
											قطاع التنمية الاجتماعية
-	641,400	-	15,000	1,683,500	1,685,100	3,368,600	3,383,600	4.95%	0.88%	4,025,000	الشباب والرياضة
-	9,089,090	-	6,958,200	6,362,772	6,362,772	12,725,544	19,683,744	35.38%	6.31%	28,772,834	التعليم
-	-	10,167,000	6,501,000	400,000	6,344,300	6,744,300	23,412,300	28.79%	5.13%	23,412,300	الصحة
4,626,590	-	-	-	-	-	-	-	5.69%	1.01%	4,626,590	الأوقاف والشؤون الدينية
780,754	15,187,424	2,415,295	1,338,454	364,843	398,383	763,226	4,516,975	25.19%	4.49%	20,485,153	الثقافة
5,407,344	24,917,914	12,582,295	14,812,654	8,811,115	14,790,555	23,601,670	50,996,619	100.00%	17.84%	81,321,877	مجموع قطاع التنمية الاجتماعية

6.65%	30.64%	15.47%	18.21%	10.83%	18.19%	29.02%	62.71%			17.84%	نسبة توزيع التمويل
											قطاع الحماية الاجتماعية
-	-	-	1,300,000	375,625	393,625	769,250	2,069,250	34.98%	0.45%	2,069,250	شؤون الأسرى والمحربين
-	-	-	-	2,000,000	-	2,000,000	2,000,000	33.81%	0.44%	2,000,000	الشؤون الاجتماعية
348,000	100,000	1,050,000	1,000	76,750	269,750	346,500	1,397,500	31.20%	0.40%	1,845,500	شؤون المرأة
348,000	100,000	1,050,000	1,301,000	2,452,375	663,375	3,115,750	5,466,750	100.00%	1.30%	5,914,750	مجموع قطاع الحماية الاجتماعية
5.88%	1.69%	17.75%	22.00%	41.46%	11.22%	52.68%	92.43%			1.30%	نسبة توزيع التمويل
											قطاع البنية التحتية
-	-	-	-	15,000	20,000	35,000	35,000	0.01%	0.01%	35,000	الاتصالات ونظم المعلومات
-	-	-	-	-	20,000	20,000	20,000	0.01%	0.00%	20,000	النفائيات الصلبة
-	140,000,000	-	-	-	-	-	-	48.03%	30.70%	140,000,000	الطاقة
-	10,960,000	-	-	475,000	1,010,000	1,485,000	1,485,000	4.27%	2.73%	12,445,000	الإسكان
-	83,237,000	-	10,787,000	520,000	1,774,000	2,294,000	13,081,000	33.04%	21.12%	96,318,000	الطرق والمواصلات
-	41,600,000	-	-	-	-	-	-	14.27%	9.12%	41,600,000	المياه والمياه العادمة
-	-	-	-	450,000	624,000	1,074,000	1,074,000	0.37%	0.24%	1,074,000	بنية تحتية عامة
-	275,797,000	-	10,787,000	1,460,000	3,448,000	4,908,000	15,695,000	100.00%	63.93%	291,492,000	مجموع قطاع البنية التحتية
0.00%	94.62%	0.00%	3.70%	0.50%	1.18%	1.68%	5.38%			63.93%	نسبة توزيع التمويل
6,245,344	305,983,514	13,632,295	36,090,654	28,564,670	65,435,330	94,000,000	143,722,949	100%	100%	455,951,807	مجموع القطاعات
1.37%	67.11%	2.99%	7.92%	6.26%	14.35%	20.62%	31.52%			100.00%	نسبة توزيع التمويل الكلي

جدول (8) : متطلبات الاستثمار الحكومي لخطة التنمية 2009 - 2010 (الأولوية 1)

نسبة القطاع	المجموع	الاستثمار (دولار)		البرنامج
		2010	2009	
49.69%	46,711,455	9,199,950	37,511,505	مجموع القطاع الإنتاجي
25.11%	23,601,670	8,811,115	14,790,555	مجموع قطاع التنمية الاجتماعية
3.31%	3,115,750	2,452,375	663,375	مجموع قطاع الحماية الاجتماعية
16.66%	15,663,125	6,641,230	9,021,895	مجموع قطاع الأمن والحكم الرشيد
5.22%	4,908,000	1,460,000	3,448,000	مجموع قطاع البنية التحتية
100.00%	94,000,000	28,564,670	65,435,330	المجموع الكلي

جدول (9) : توزيع الاستثمارات الحكومية على القطاعات المختلفة (الأولوية 1)

نسبة القطاع	المجموع	الاستثمار (دولار)		البرنامج
		2010	2009	
49.69%	46,711,455	9,199,950	37,511,505	مجموع القطاع الإنتاجي
18.83%	8,797,000	4,387,500	4,409,500	الزراعة
16.71%	7,804,800	3,900,000	3,904,800	الصناعة
1.49%	695,000	210,000	485,000	السياحة
62.97%	29,414,655	702,450	28,712,205	تنظيم ودعم القطاع الإنتاجي والخاص
16.66%	15,663,125	6,641,230	9,021,895	مجموع قطاع الأمن والحكم الرشيد
90.53%	14,180,125	6,365,630	7,814,495	التمكين والبناء المؤسسي الأمني
8.64%	1,353,000	235,600	1,117,400	التمكين والبناء المؤسسي
0.83%	130,000	40,000	90,000	تطوير القضاء والتشريعات
25.11%	23,601,670	8,811,115	14,790,555	مجموع قطاع التنمية الاجتماعية
14.27%	3,368,600	1,683,500	1,685,100	الشباب والرياضة
53.92%	12,725,544	6,362,772	6,362,772	التعليم
28.58%	6,744,300	400,000	6,344,300	الصحة
0.00%	-	-	-	الأوقاف والشؤون الدينية
3.23%	763,226	364,843	398,383	الثقافة
3.31%	3,115,750	2,452,375	663,375	مجموع قطاع الحماية الاجتماعية
24.69%	769,250	375,625	393,625	شؤون الأسرى والمحربين
64.19%	2,000,000	2,000,000	-	الشؤون الاجتماعية
11.12%	346,500	76,750	269,750	شؤون المرأة
5.22%	4,908,000	1,460,000	3,448,000	مجموع قطاع البنية التحتية
0.71%	35,000	15,000	20,000	الاتصالات ونظم المعلومات
0.41%	20,000	-	20,000	النفائيات الصلبة
0.00%	-	-	-	الطاقة
30.26%	1,485,000	475,000	1,010,000	الإسكان
46.74%	2,294,000	520,000	1,774,000	الطرق و المواصلات
0.00%	-	-	-	المياه والمياه العادمة
21.88%	1,074,000	450,000	624,000	بنية تحتية عامة
100%	94,000,000	28,564,670	65,435,330	المجموع الكلي

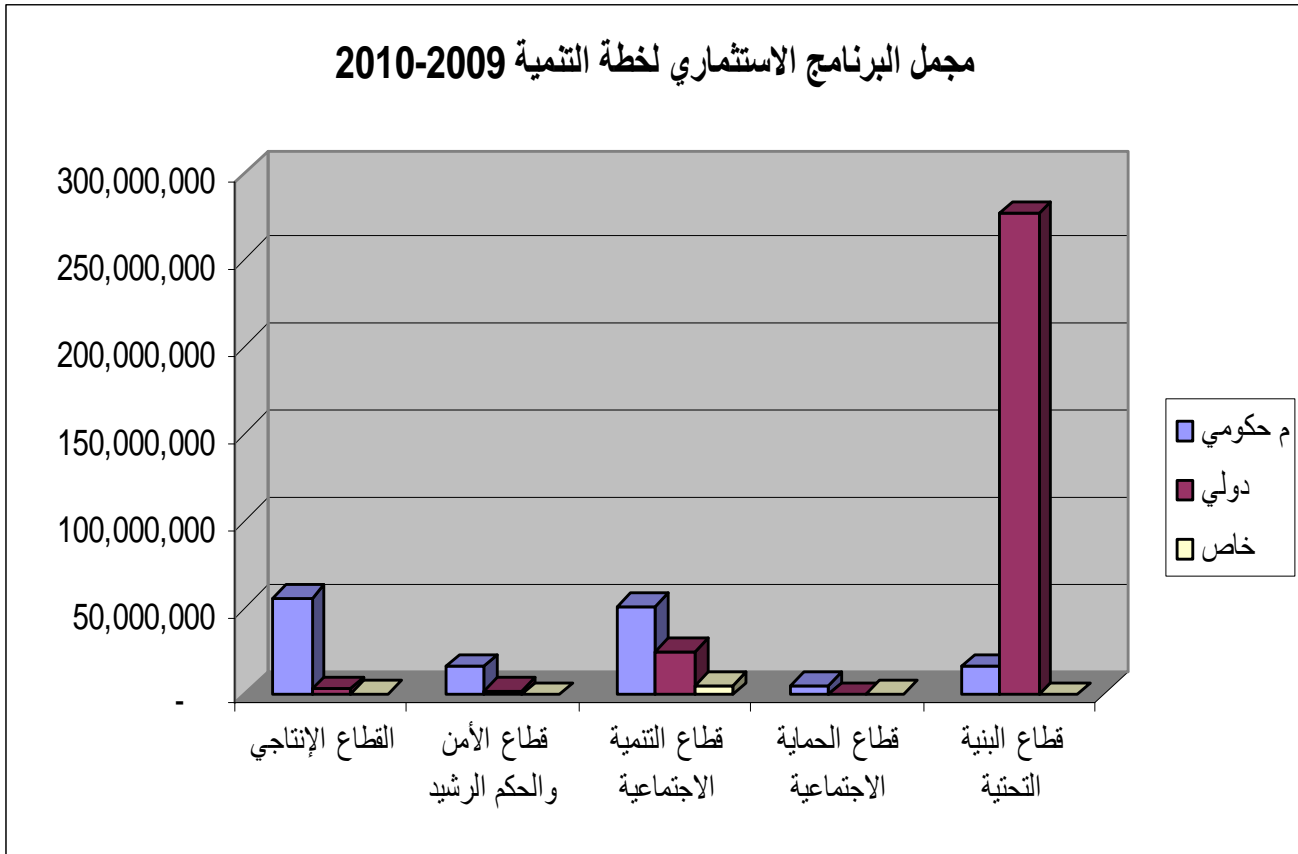
**جدول (10) : متطلبات الاستثمار الحكومي لخطة التنمية 2009 - 2010 (الأولوية 1)
حسب الأنشطة (عبر القطاعية) Intersectoral Plan**

نسبة القطاع	المجموع	الاستثمار (دولار)		البرنامج
		2010	2009	
11.47%	10,782,000	5,287,500	5,494,500	التنمية الاقتصادية
15.24%	14,325,946	7,058,973	7,266,973	التنمية الاجتماعية
1.02%	956,750	447,875	508,875	الحماية الاجتماعية
0.14%	130,000	40,000	90,000	الأمن والحكم الرشيد
30.49%	28,663,125	11,002,630	17,660,495	البنية التحتية
9.48%	8,913,179	2,725,692	6,187,487	تطوير المؤسسات
32.16%	30,229,000	2,002,000	28,227,000	خلق فرص عمل
100.00%	94,000,000	28,564,670	65,435,330	المجموع الكلي

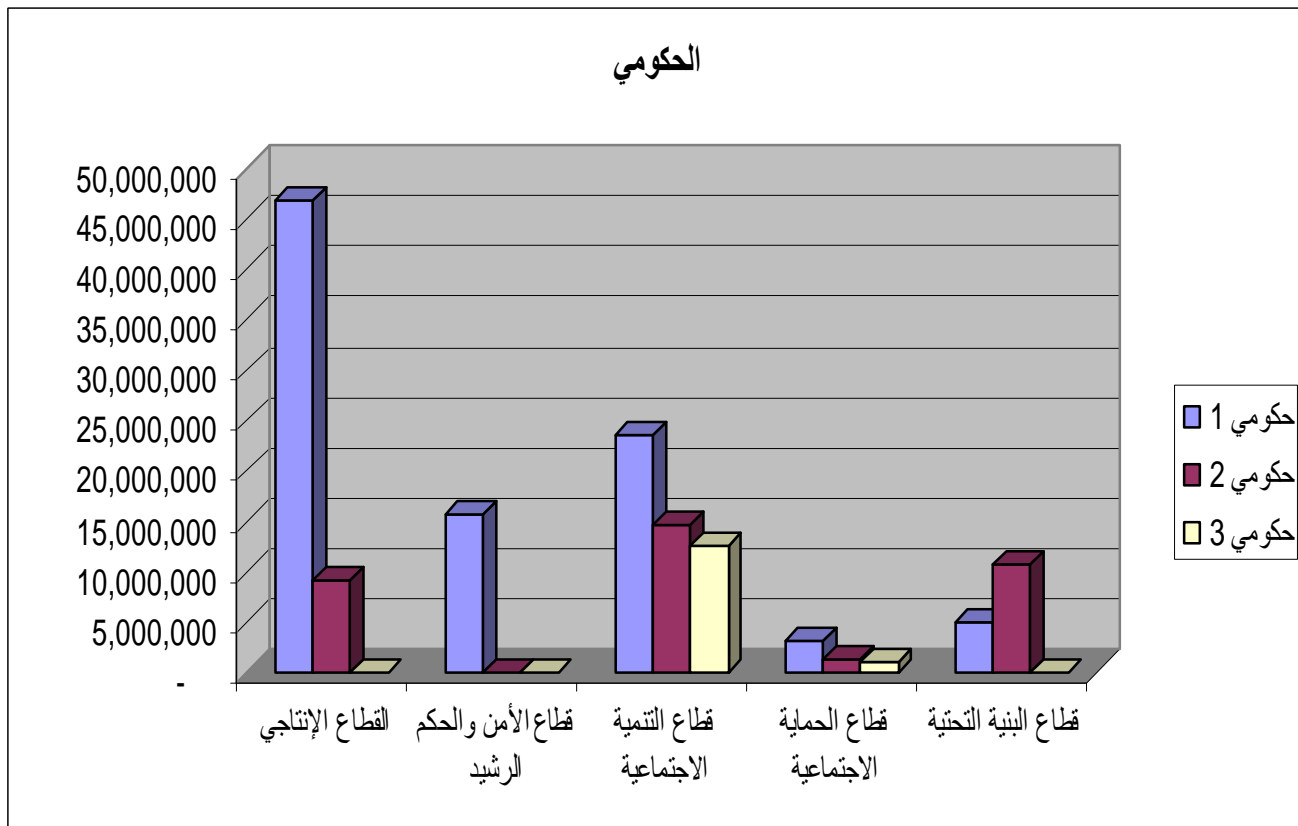
شكل (3) : مجمل البرنامج الاستثماري لخطة التنمية 2009 - 2010



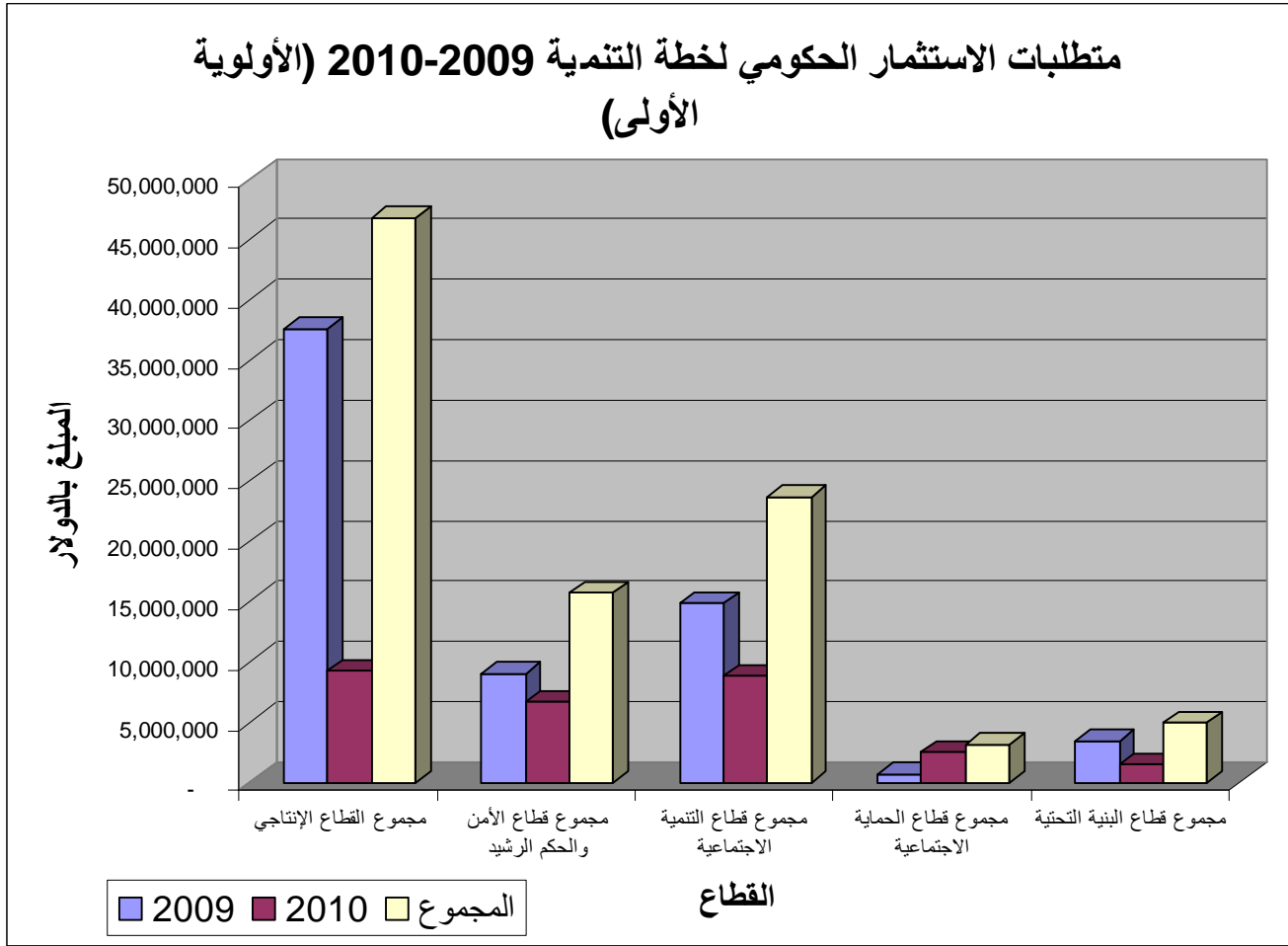
شكل (4) : توزيع البرنامج الاستثماري لخطة التنمية 2009 – 2010 على القطاعات المختلفة



شكل (5) : توزيع البرنامج الاستثماري الحكومي لخطة التنمية 2009 – 2010 على القطاعات



شكل (6) : توزيع البرنامج الاستثماري الحكومي لخطة التنمية 2009 – 2010



4. البرامج التنفيذية والمتابعة :-

هناك حاجة لتوفير الدعم للموازنة ولنقاقات خطة التنمية من أجل تحقيق أهداف الخطة ، بحيث ستمول الحكومة جزءاً من خطة التنمية فيما يتم البحث عن مصادر تمويل خارجية لتمويل الجزء الآخر ، وهذا يتطلب تعزيز قدرة قاعدة البيانات وإيجاد نوع من الآلية التي تضمن ذلك .

كما ستقوم وزارة التخطيط وبالتعاون مع وزارة المالية والوزارة المعنية بمتابعة ومراقبة عملية التنفيذ حتى يتم التأكد من أن المشاريع تنفذ وفق الأولوية ، واستخلاص الدروس من أجل التخطيط المستقبلي وضمان التحسن الإجمالي للنوعية .

ومن أجل ذلك تسعى وزارة التخطيط إلى إيجاد آلية مراقبة متكاملة بما فيها مؤشرات المخرجات . تتضمن الصفحات التالية عرضاً للبرامج الخمسة وموجزاً عن كل منها، والمتطلبات التمويلية لها. يمكن الإطلاع على تفاصيل المشاريع في الملاحق.

5. البرامج القطاعية ومتطلبات التمويل :

5.1. القطاع الإنتاجي :-

أ- معايير الاختيار :-

1. المعايير العامة :-

- (1) الارتباط الوثيق بأهداف خطة التنمية .
- (2) إمكانية خلق فرص عمل والتشغيل المستدام .
- (3) القدرة على التأثير على أعداد كبيرة من الناس (بمن فيهم النساء) أو على مناطق جغرافية أوسع .
- (4) إمكانية استخدام مدخلات محلية بشكل مكثف وتحقيق اكتفاء ذاتي جزئي .
- (5) البرامج والمشاريع الموجهة لمعالجة الفقر .
- (6) القدرة على الحد من أو تخفيف الضرر البيئي .
- (7) نسبة مشاركة القطاعات الإنتاجية في إجمالي الناتج المحلي وإجمالي الناتج القومي
- (8) نسبة استيعاب القطاعات الإنتاجية للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية .
- (9) مدى الاستغلال للموارد والإمكانات المتاحة ، ومدى تحقيق مبدأ التكامل الرأسمالي (إعادة استخدام الموارد).

2. المعايير المحددة :-

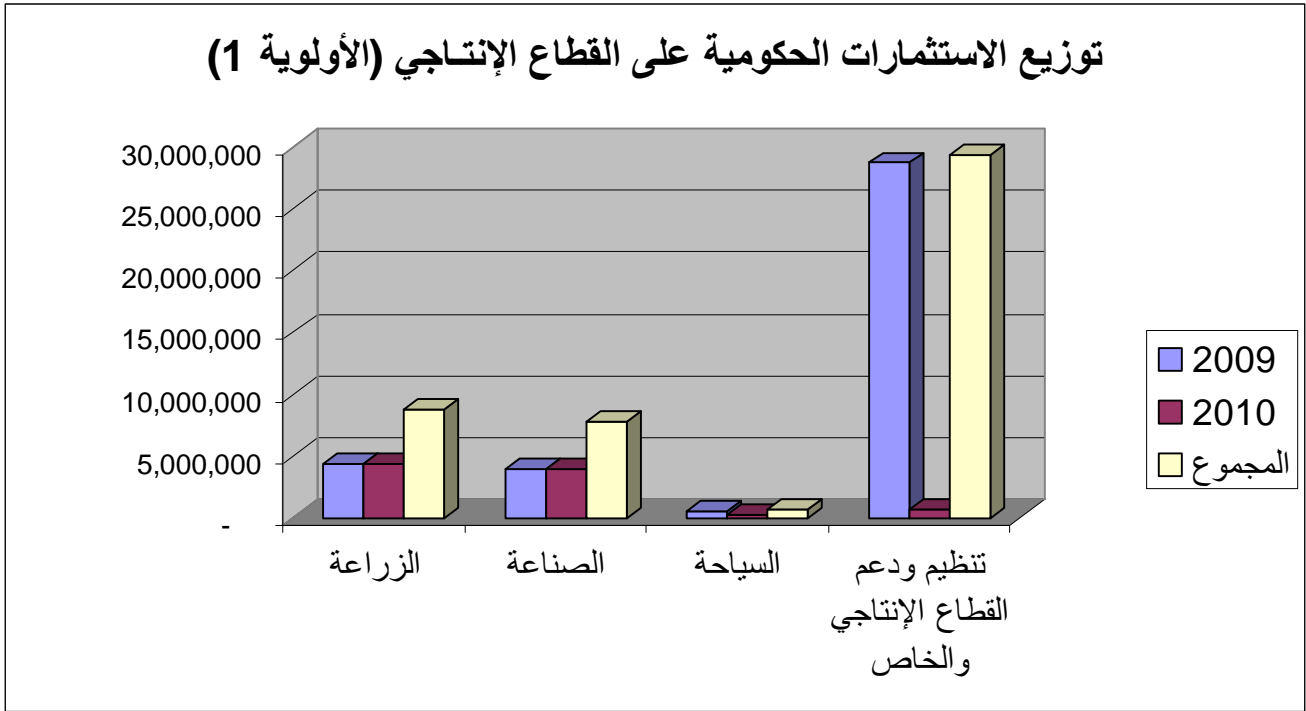
- (1) سيتم التركيز بشكل خاص على البرامج والمشاريع التي تخلق فرص عمل وتشغيل مستدام .
- (2) ستلقى البرامج والمشاريع المرتبطة بالاقتصاد الأوسع ، والتي تمتلك آفاقاً لتحمل القيود الإسرائيلية، اهتماماً خاصاً . وخاصة قطاع ال IT.
- (3) يجب أن تكون كافة المشاريع على قدر من التوافق مع تركيبة العمالة الوطنية وجملة المهارات المتوفرة
- (4) تشجيع ودعم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في القطاعات الإنتاجية .
- (5) إعطاء مزيد من الاهتمام لمشروعات البنية التحتية التي تخدم القطاعات الإنتاجية.

ب- مقترحات البرنامج ومتطلبات التمويل :

بلغت متطلبات التمويل لهذا القطاع بغض النظر عن مصدر تمويله نحو 59.18 مليون دولار ما نسبته 12.9% من إجمالي تمويل الخطة ، بحيث ساهمت الزراعة بما نسبته 14.8% من المشاريع ، 13.19% للصناعة ، 66.9% لتنظيم ودعم القطاع الخاص ، 5.2% لقطاع السياحة .

وبخصوص استثمارات هذا القطاع ضمن الأولوية الأولى للتمويل الحكومي فقد تبين أنه من المتوقع تمويل هذا القطاع بنحو 46.7 مليون دولار ، توزعت على الزراعة ، الصناعة ، السياحة ، وتنظيم ودعم القطاع الخاص بما نسبته 18.8% ، 16.7% ، 1.5% ، 63% .

شكل (7) : توزيع الاستثمارات الحكومية على القطاع الإنتاجي



5.2. القطاع الاجتماعي

أ- معايير اختيار المشاريع:

تنقسم المعايير إلى نوعين وهي معايير عامة وأخرى خاصة وهي كالتالي:

1. المعايير العامة: وتشمل ما يلي:

- أ- الارتباط الوثيق بأهداف خطة التنمية متوسط المدى.
- ب- البرامج و المشاريع التي تتضمن مكونات تنموية.
- ج- ربط الإغاثة بالتنمية.
- د- استفادة أكبر عدد من الناس.

2. المعايير الخاصة: وهي كالتالي:

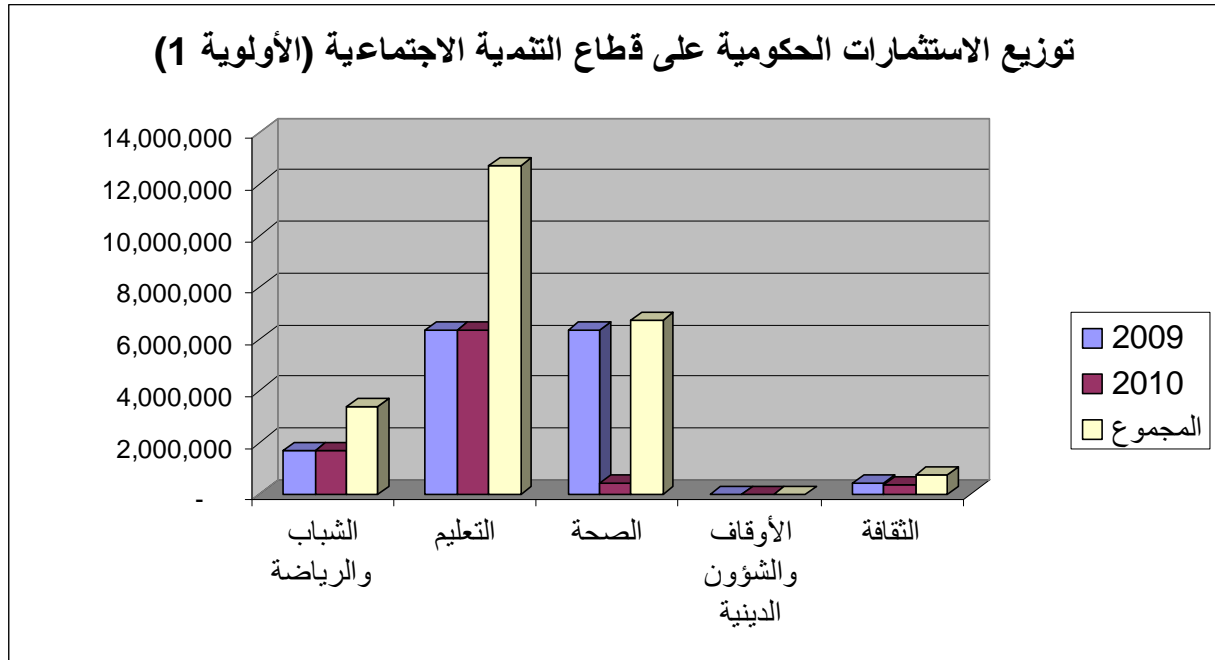
- أ- التركيز على مناطق التماس خاصة في الخدمات الصحية.
- ب- تطوير مجالي التعليم والصحة.
- ج- تحقيق التوزيع العادل والمتوازن والتنوع الاجتماعي.
- د- التركيز على مشاريع التنمية البشرية والثقافية.

ب- مقترحات البرنامج ومتطلبات التمويل :

بلغت متطلبات التمويل لهذا القطاع نحو 81.321 مليون دولار ، ما نسبته 17.84% من إجمالي الخطة ، وتوزعت مشاريع هذا القطاع على التعليم 35.3% ، والصحة 28.7% ، والثقافة ، والشباب والرياضة 25.1% ، وعلى التوالي .

وبخصوص توزيع استثمارات هذا القطاع ضمن الأولوية الأولى للتمويل الحكومي تبين أنه من المتوقع تمويل هذا القطاع بنحو 23.6 مليون دولار توزعت على التعليم 53.9% ، الصحة 28.5% ، الشباب والرياضة 14.2% ، والثقافة 3.2% .

شكل (8) : توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع التنمية الاجتماعية



5.3. تأمين الحماية الاجتماعية

ستركز الخطة على المجالات التي توفر شبكة أمان لكل فئات المجتمع ومكافحة التزايد في معدلات الفقر والبطالة، والاهتمام ببرامج الطفولة وبعض الشرائح الاجتماعية ذات الاحتياجات الخاصة كالأسرى والمعاقين.

أ- **معايير اختيار المشاريع:** وهي المعايير التي تهدف إلى إعطاء صورة واضحة عن آلية اختيار المشاريع، وهي كالتالي:

1. المعايير العامة

- أ- الارتباط الوثيق بأهداف خطة التنمية متوسطة المدى.
- ب- ربط البرامج والمشاريع الإغاثية بالتنمية.
- ج- المساهمة في التشغيل.
- د- مدى شمولها لكافة الفئات والشرائح.
- هـ- التركيز على الفئات الأكثر تضرراً مثل سكان مناطق التماس.

2. المعايير الخاصة

- أ- إعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية الأساسية واحتياجات الفئات السكانية و/أو المناطق الجغرافية الأشد فقراً، أو تلك التي تعاني من نقص في الخدمات، بما في ذلك النساء والأطفال.
- ب- توفير احتياجات عائلات الشهداء والأسرى المحررين والمصابين بإعاقات أو المتضررين نفسياً من النزاع.
- ج- استهداف الفئات التي تعاني من الفقر الشديد.
- د- الاهتمام بالقضايا ذات البعد الوطني والإنساني وعلى رأسها قضية الأسرى.

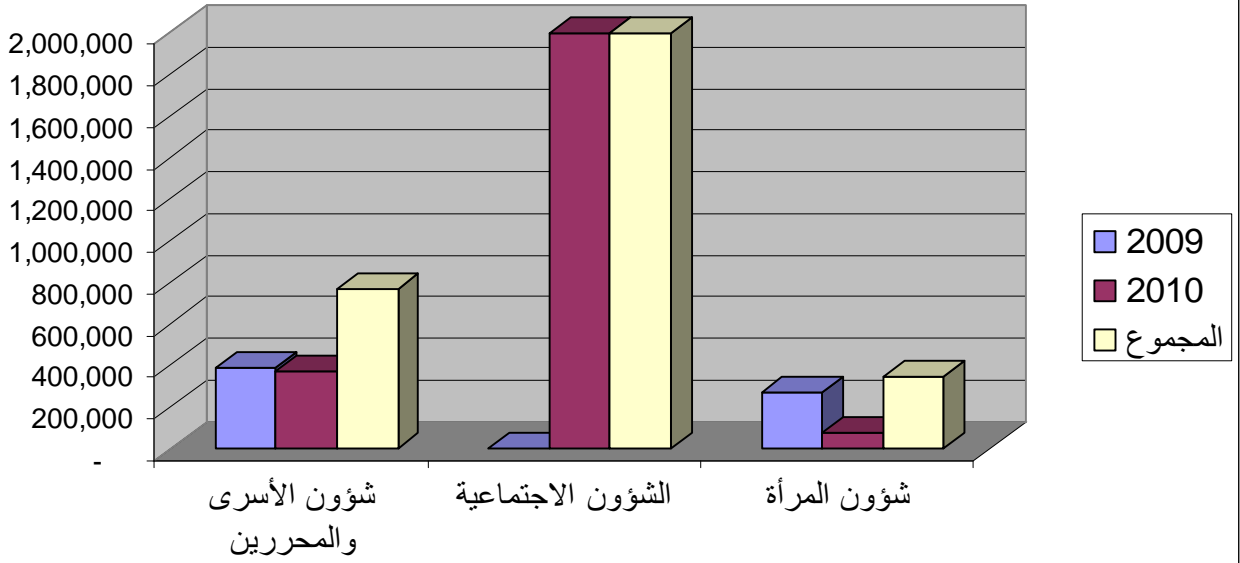
ب- مقترحات البرنامج ومتطلبات التمويل :

بلغت متطلبات التمويل لهذا القطاع 5.9 مليون دولار بما نسبته 1.3% من إجمالي مشاريع الخطة ، وتركزت مشاريع هذا القطاع في الشؤون الاجتماعية 33.8% ، والأسرى والمحررين 34.9% ، والمرأة 31.2% .

وبخصوص توزيع استثمارات هذا القطاع ضمن الأولوية الأولى للحكومة تبين أنها ستنفق 3.11 مليون دولار على هذا القطاع ، 64% من المشاريع ستذهب إلى الشؤون ، 24.6% إلى الأسرى والمحررين ، والمرأة 11% .

شكل (9) : توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع الحماية الاجتماعية

توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع الحماية الاجتماعية (الأولوية 1)



5.4. قطاع الأمن والحكم الرشيد

أ- معايير الاختيار

1. المعايير العامة

- أ- الارتباط الوثيق بأهداف خطة التنمية
- ب- إمكانية تحقيق تحسينات سريعة على نجاحه في تقديم الخدمات العامة.

2. المعايير المحددة

- أ- تركز عملية التنمية على المجالات التالية:

a. القضاء وسيادة القانون

b. تعزيز الأمن

c. الشفافية والمساءلة والنزاهة

d. مكافحة الفساد

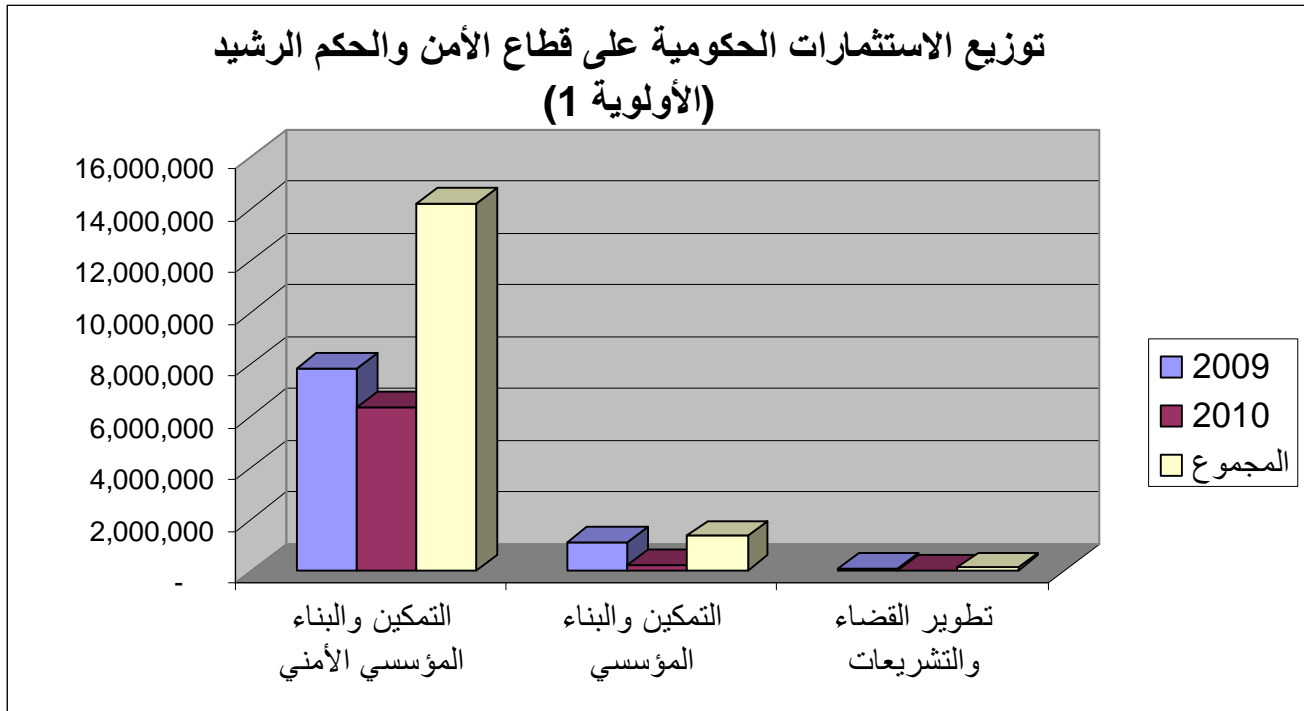
- ب- تحنل المشاريع التي تستهدف بناء القدرات في القطاع الحكومي وكذلك البيئة القانونية أهمية خاصة، والتي تؤدي إلى انتعاش القطاع الخاص وتحقيق النمو .

- ب- مقترحات البرنامج ومتطلبات التمويل :

بلغت متطلبات التمويل لهذا القطاع نحو 18 مليون دولار ما نسبته 3.9% من إجمالي الخطة ، حيث تركزت مشاريعه في التمكين والبناء المؤسسي الأمني بنسبة 78.6% ، والتمكين والبناء المؤسسي المدني 20%، وتطوير القضاء والتشريعات 1.4% .

وبخصوص توزيع استثمارات هذا القطاع ضمن الأولوية الأولى للتمويل الحكومي تبين أنه من المتوقع تمويل نحو 15.6 مليون دولار تركزت في : التمكين والبناء المؤسسي الأمني بنسبة 90.5% ، والتمكين والبناء المؤسسي المدني 9% ، وتطوير القضاء والتشريعات بنسبة 0.5% .

شكل (10) : توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع الأمن والحكم الرشيد



5.5. البنية التحتية

أ- معايير الاختيار

1. المعايير العامة

- أ- الارتباط الوثيق بأهداف خطة التنمية.
- ب- إمكانية خلق فرص عمل وفرص تشغيل مستدامة.
- ج- القدرة على التأثير على أكبر عدد من الناس أو على مناطق جغرافية أوسع.
- د- إمكانية استخدام المدخلات المحلية بشكل مكثف.
- هـ- البرامج والمشاريع الموجهة مباشرة نحو تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- و- إمكانية الحد من أو تخفيف الضرر البيئي.

2. المعايير المحددة

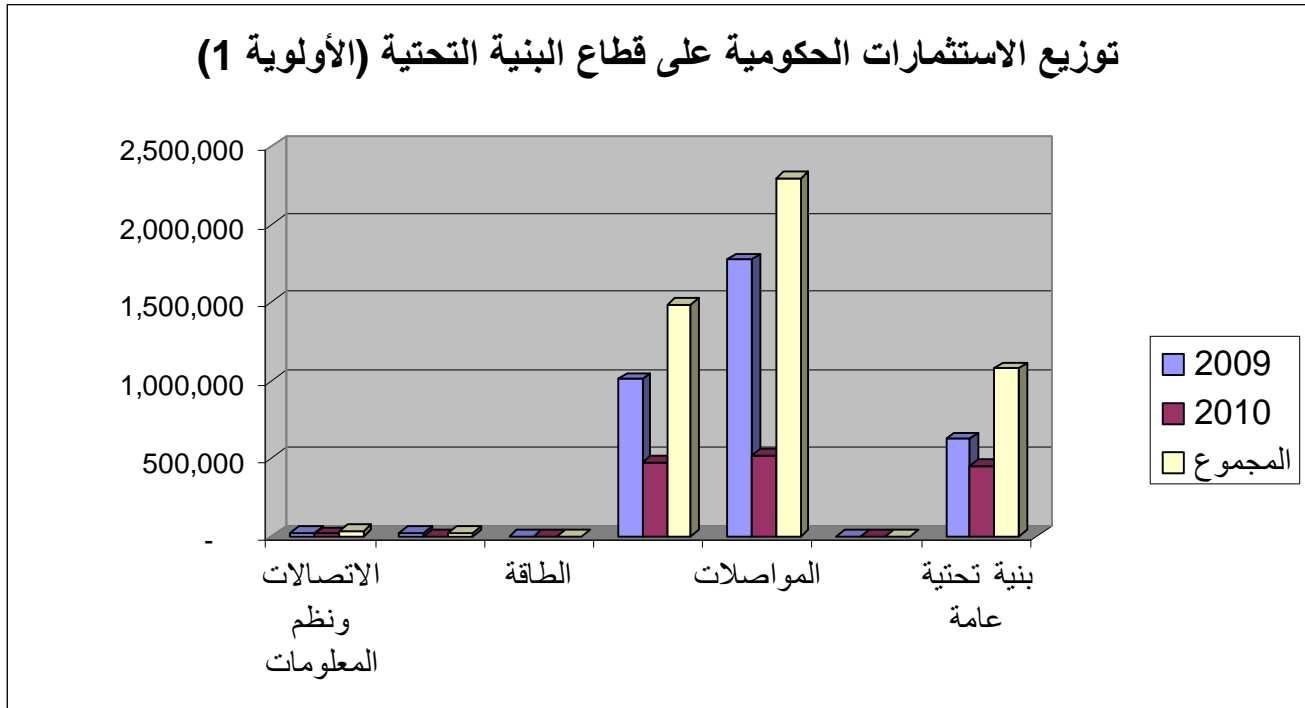
- أ- سنعطى الأولوية بالتساوي للبرامج والمشاريع التي تقوم بإصلاح وإعادة بناء الأضرار التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي في القطاعين العام والخاص.
- ب- البرامج والمشاريع التي تستهدف ملئ الثغرات في أولويات البيئة التحتية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (النقل والمياه والصرف الصحي والنفايات الصلبة والطاقة والمعلومات والاتصالات) لها أهمية خاصة.

ب- مقترحات البرنامج ومتطلبات التمويل :

بلغت متطلبات التمويل لهذا القطاع نحو 291.4 مليون دولار بما نسبته 63.9% من إجمالي الخطة (275.7 مليون دولار تمويل دولي ، 15.6 تمويل حكومي) وتركزت أغلب مشاريع هذا القطاع في الطاقة بنسبة 48% ، الطرق و المواصلات بنسبة 33% ، المياه والمياه العادمة بنسبة 14.2% .

ويخصص حجم التمويل الحكومي لهذا القطاع ضمن الأولوية الأولى ، فمن المتوقع أن تبلغ 4.9 مليون دولار فقط بسبب أن أغلب المشاريع ستمول دولياً في حالة الانفراج السياسي ودخول المواد الخام اللازمة لهذه المشاريع ، وتركزت هذه المشاريع في الطرق و المواصلات ، والإسكان بنسبة 46.7% ، 30% ، ونسبة 21.88% بنية تحتية عامة .

شكل (11) : توزيع الاستثمارات الحكومية على قطاع البنية التحتية



الفصل الخامس

الإطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في ظل الظروف الراهنة

الفصل الخامس : الإطار العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية

في ظل الظروف الراهنة

استراتيجيات التطوير القطاعية

يستعرض هذا الفصل موجزاً حول القطاعات الرئيسية والمشاكل التي تواجه كل قطاع واستراتيجيات تطوير القطاع، وقد تم جمع القطاعات المختلفة ضمن خمسة مجموعات قطاعية رئيسية هي:

1- القطاعات الإنتاجية.

2- قطاعات الحماية الاجتماعية.

3- قطاعات الخدمات الاجتماعية.

4- قطاع الأمن والحكم الرشيد.

5- قطاعات البنية التحتية.

أولاً : القطاعات الإنتاجية

تتكون القطاعات الإنتاجية من الزراعة، والصناعة، والخدمات، والإنشاءات. ولعل أهم ما يواجه هذه القطاعات من معوقات ومشاكل ما يلي:

- الاعتماد الكبير على إسرائيل في الحصول على المواد الأولية اللازمة للإنتاج مما يوقف حركة الكثير من المنشآت أثناء فترات الإغلاق.
- عدم استيعاب السوق المحلية لجميع ما يتم عرضه من منتجات محلية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار نتيجة لازدياد العرض خاصة في فترات الإغلاق.
- عدم وجود منافذ تسويقية للمنتجات الفلسطينية للوصول إلى الأسواق العالمية، أو حتى وجود تبادل تجاري داخلي حر بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ضعف القدرة التنافسية بسبب ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج ووجود شركات احتكارية تتمتع بامتيازات خاصة.
- عدم توفر البيئة الاستثمارية المشجعة للأنشطة الإنتاجية الخاصة مثل القوانين والإجراءات الواضحة، وتدني مستوى التسهيلات التي يتم توفيرها للقطاع الخاص.
- عدم وجود سياسة خاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي لتطوير نوعية المنتجات وزيادة درجة منافستها في الأسواق العالمية.

- عدم مساهمة القطاع المصرفي في تمويل ودعم المشروعات الاستثمارية من خلال اشتراط نسبة عالية للفوائد وتحديد إجراءات سداد غير مريحة للمقترضين، بالإضافة على نقل جزء كبير جداً من الإيداعات إلى الخارج.

• أهداف فرعية للقطاع الإنتاجي

1. التركيز على الأمن الغذائي وإيجاد منظومات إنتاجية متكاملة .
2. تعزيز الاقتصاد الجديد (IT) .
3. الاهتمام بمناطق التماس .

1. قطاع الزراعة

تمهيد

يعتبر النشاط الزراعي في الأراضي الفلسطينية من الأنشطة الإنتاجية الهامة ، حيث يؤدي القطاع الزراعي دوراً رئيسياً في الاقتصاد القومي من حيث مساهمة الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية، وتوفير العملات الأجنبية ، كما يوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. وتشكل الزراعة مصوراً رئيسياً للدخل لدى قسم كبير من السكان كما أنها تشكل مصدراً إضافياً للدخل لعدد آخر من المنتفعين بهذا القطاع، بالإضافة لمساهمتها العالية في الناتج المحلي الإجمالي.

1.1. المعوقات

- سياسة الإغلاق الإسرائيلية حيث يبلغ معدل خسارة قطاع الزراعة في أيام الإغلاق حوالي 2 مليون دولار يومياً .
- تقييد إسرائيل لحركة تصدير المنتجات الزراعية، مما أدى إلى تراجع مستوى القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية الفلسطينية.
- عدم توفر مصادر مياه كافية لتلبية حاجات قطاع الزراعة المختلفة.
- عدم وجود المعامل اللازمة وانخفاض مستوى الاهتمام والتمويل المطلوب لإعداد الأبحاث العلمية المتخصصة.
- عدم توفر نظام تمويل وإقراض جيد لتوفير مصادر تمويلية لمشروعات التطوير الزراعية.
- تقييد حركة صيد الأسماك في قطاع غزة ومضايقة قوات الأمن الإسرائيلية المستمرة للصيادين.

1.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف تعمل الوزارات المعنية وبالتعاون مع المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاع الزراعة على تطوير أساليب استغلال الأراضي والمياه وكذلك تطوير أنماط زراعية جديدة تأخذ في الحسبان طبيعة التربة، وكميات ونوعية المياه المتاحة، والأسواق المتوفرة، كذلك سوف يتم العمل على تحسين سبل تجميع المياه ونجاعة استغلالها مع تقليل الفاقد والسيطرة على الاستهلاك الزائد. كما سيتم تطوير أساليب الزراعة المعتمدة على الأمطار في المناطق الريفية. كذلك سوف يتم العمل على دعم قطاع صيد الأسماك، والثروة الحيوانية، والألبان والصناعات الغذائية. كما ستعمل وزارة الزراعة على تطوير المعامل الموجودة، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتحكم على استخدام المبيدات الحشرية. وسوف تقوم وزارة الزراعة من أجل تطبيق هذه الاستراتيجيات بالتنسيق والتعاون مع سلطة المياه وسلطة البيئة وكافة المؤسسات غير الحكومية المعنية.

2. قطاع الصناعة

تمهيد

تعتبر أنشطة قطاع الصناعة في الأراضي الفلسطينية من الأنشطة الاقتصادية التي تساهم بنشاط وفعالية في الناتج المحلي الإجمالي وتشغيل الأيدي العاملة، حيث يعتبر قطاع الصناعة مصدراً هاماً لتوفير أعداد كبيرة من فرص العمل الدائمة وفي الحفاظ على مستوى الناتج المحلي الإجمالي.

2.1. المعوقات

- عدم توفر المواد الخام بشكل مستمر نتيجة للإغلاق والحصار حيث أن أكثر من 75% من مدخلات قطاع الصناعة تعتمد على إسرائيل أو تمر من خلالها.
- عدم توفر منافذ لتسويق المنتجات الصناعية الفلسطينية في الأسواق الخارجية نتيجة للإغلاق، حيث أن 85% من منتجات قطاع الصناعة يتم تصديرها إلى إسرائيل أو عبرها.
- عدم كفاية البنية التحتية اللازمة للمنشآت الصناعية من طرق وكهرباء وشبكات مياه ومياه عادمة.
- انخفاض مستوى كفاءة الأنشطة الخاصة بترويج وتسويق المنتجات الصناعية

2.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف تقوم الوزارات المعنية بتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في رسم السياسات الاقتصادية، وكما ستعمل على توظيف الموارد الاقتصادية بما يحقق التشغيل الكامل لها و الحفاظ على الاتساق بين القطاعات المختلفة والعمل من أجل التكاملية بينها، وستسعى جاهدة على تعزيز الاقتصاد الجديد (IT)، كما سيتم التركيز على الأمن الغذائي وإيجاد منظومات إنتاجية متكاملة، وتشجيع التنافسية في القطاع الإنتاجي، وستسعى إلى إتباع سياسة الإحلال محل الواردات في بعض القطاعات .

3. القطاع الخاص

تمهيد

إن القطاع الخاص هو القوة الدافعة للنمو في معظم مجالات الاقتصاد على اختلافها . وتولي الحكومة الفلسطينية اهتماماً خاصاً بالقطاع الخاص وتعتبره شريكاً أساسياً في عملية التنمية .

3.1. المعوقات

- العراقيل الإسرائيلية التي أدت إلى الحد من تطور ومشاركة القطاع الخاص من خلال إعاقة تحرك الأشخاص والبضائع داخل المناطق الفلسطينية من جهة وبينها وبين العالم الخارجي من جهة أخرى .
- سياسة الإغلاق الإسرائيلية التي لها آثار كبيرة على تراجع القطاع الخاص حيث أن كثيراً من المستثمرين ورجال الأعمال تراجعوا عن الاستثمار في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية خوفاً من تلك الآثار التي يسببها الإغلاق .
- عدم اكتمال وتبني مشروعات القوانين الخاصة بالاستثمار وتنظيم وتشجيع القطاع الخاص ، وتأخير إنجاز معاملات المستثمرين نتيجة لإجراءات بيروقراطية في بعض المؤسسات الحكومية.
- تدني مستوى البنية التحتية والخدمات اللازمة لتسهيل أعمال المستثمرين.
- عدم وجود تسهيلات بنكية وائتمانية لتوفير التمويل والضمانات اللازمة لنشاطات القطاع الخاص.

3.2. إستراتيجية تطوير القطاع

تعمل الحكومة الفلسطينية على تشجيع القطاع الخاص وزيادة مساهمته في التنمية الاقتصادية من خلال منح تسهيلات وحوافز مالية وضريبية ، وتأسيس صندوق مخاطر الاستثمار لتعويض القطاع الخاص في حالة حدوث خسائر مادية نتيجة لظروف سياسية أو اقتصادية ، وذلك بالتنسيق مع الجهات المانحة . وسوف يتم تركيز الجهود على تدعيم البنية والإطار المؤسسي والقيام بمبادرات من شأنها تعزيز التعاون والثقة بين الحكومة وقطاع رجال الأعمال والعمل على تدعيم بنية المؤسسات الحكومية العاملة في مجال الاقتصاد لضمان كفاءتها .

كما سيتم تدعيم مؤسسات قطاع الصناعة والأعمال وتعديل القوانين الضريبية بحيث يصبح التقدير الضريبي أكثر واقعية كما سيتم العمل على تهيئة مناخ أعمال تنافسي وإلغاء احتكارات الاستيراد الموجودة. بالإضافة إلى تسهيل عمليات التسويق من خلال فتح منافذ دولية جديدة .

كذلك لا بد من التأكيد على تحسين نوعية المنتجات الفلسطينية وذلك من خلال توحيد المقاييس والمواصفات الخاصة بالصناعات الغذائية والكيميائية والإنشائية والميكانيكية والكهربائية في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية .

وإن وجود الإطار القانوني المالي الذي يشجع الاستثمار والادخار يؤدي إلى اكتمال الاعتماد على الذات، كما أنه سيتم التركيز على تطوير المؤسسات المالية ، بحيث يتم تنظيم عمل البنوك والإشراف عليها بعناية لضمان تشغيل أفضل لها وللمحافظة على درجة عالية من الأمان على الودائع . وسوف يتم العمل على اعتماد العديد من القوانين مثل قانون الضرائب ، وقانون الملكية ، وقانون الشركات ، وقانون العقود ، وقانون البنوك ، إلخ .

4. قطاع السياحة

تمهيد

يمتلك قطاع السياحة الفلسطيني طاقات وإمكانات هائلة وهي ليست مستغلة بالكامل بعد حيث أن فلسطين تعتبر كنز من الأماكن الدينية والأثرية والتاريخية .

4.1. المعوقات

- الإغلاقات الإسرائيلية المتكررة
- عدم توفر التمويل اللازم لتأهيل وترميم الأماكن السياحية والأثرية والدينية .
- تدني الوعي الجماهيري بأهمية قطاع السياحة وانخفاض مستوى الإقبال الشعبي على الأماكن الأثرية والسياحية .

4.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف تعمل وزارة السياحة على تحسين مظهر ونوعية المنتجات السياحية الفلسطينية وذلك من خلال تأهيل وتطوير قدرات العاملين في المجال السياحي ، وتأهيل وتطوير العديد من المناطق الدينية والأثرية خاصة في مناطق القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وغزة . وسوف يتم العمل على خلق آلية عالية المستوى للتنسيق بين المؤسسات المعنية المختلفة مثل وزارة السياحة ، وزارة التخطيط والبلديات إلخ .

ثانياً : قطاع الحماية الاجتماعية

- تتكون قطاع الحماية الاجتماعية من الأسرى والمحربين، والشئون الاجتماعية، والعمل، والمرأة. ومن أهم المعوقات التي تواجه قطاع الحماية الاجتماعية ما يلي:
- عدم توفر الموارد المالية الكافية لإدارة وتطوير هذه القطاعات، حيث أنها تستهلك جزءاً كبيراً من الموازنة العامة محدودة المصادر والإمكانيات.
 - حاجة أعداد كبيرة من الخريجين الممكن تشغيلهم في هذه القطاعات لتطوير مهاراتهم وقدرتهم.
 - انخفاض مستوى التنسيق بين مقدمي الخدمات سواء كانت مؤسسات حكومية أم غير حكومية، حيث يؤدي هذا في كثير من الأحيان إلى الازدواجية وتحمل أعباء إضافية غير لازمة.
 - ارتفاع معدلات البطالة والفقر في القطاع إلى نسب هي الأعلى منذ عام 67.

• أهداف فرعية لقطاع التنمية الاجتماعية

1. التركيز على شريحة الأطفال و الشباب.
2. تخطيط وتحسين خدمات الصحة العامة.
3. تقوية الخدمات الصحية الأساسية والثانوية من الدرجة الأولى وحتى الدرجة الثالثة.
4. توفير التعليم للجميع.
5. تحسين نوعية الأداء التعليمي.
6. توفير التعليم اللارسمي.
7. تأمين الخدمات الضرورية لغالبية السكان .

1. قطاع المرأة**تمهيد**

بالرغم من أن حوالي ربع الأسر التي تعاني من حالة الفقر المدقع في قطاع غزة يتم إعالتها من قبل النساء، و نسبة النساء المتعلمات تكافئ نسبة الذكور، إلا أن نسبة النساء من القوى العاملة الفلسطينية لا تتعدى 13.4% (عام 2004) و هي الأقل بالنسبة للدول العربية المحيطة، وقد ساهمت المرأة الفلسطينية على مدار سنوات الاحتلال الصعبة في المشاركة في أعمال المقاومة والتنمية بالرغم من العديد من القيود الاجتماعية والسياسية. ومن أجل الارتقاء بمستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوفير حقوقها المشروعة، عملت الحكومة على دعم المؤسسات والاتحادات المعنية بشئون المرأة ، وتقوم بتوفير برامج التأهيل والتدريب وتوفير المساعدات المالية للأنشطة الاقتصادية التي ترعاها النساء.

1.1. المعوقات

- ضعف مشاركة المرأة في العملية الاقتصادية وخاصة في سوق العمل.
- انتشار العديد من التقاليد والعادات التي تنقص من حق المرأة وتحد من إعطائها الدور المطلوب في اتخاذ القرارات وعملية التنمية.
- عدم توفر الخدمات التعليمية والصحية الكافية لجمهور النساء وخاصة فيما يتعلق بفرص التعليم العالي وخدمات صحة الأسرة والصحة الإنجابية.

1.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف تستمر الحكومة في تنفيذ السياسات التي تساهم في تعزيز دور المرأة وزيادة درجة مشاركتها في عملية البناء والتنمية. كما سيتم العمل على تسهيل مهام أنشطة المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجالات تطوير دور المرأة، وذلك من خلال تطبيق القوانين التي تكفل حصول المرأة على حقوقها.

2. العمل والشؤون الاجتماعية**تمهيد**

تعمل الحكومة جاهدة على محاربة الفقر ودعم الفئات المحرومة من المجتمع، وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بتقديم مساعدات إنسانية لآلاف الأسر في محافظات قطاع غزة، بالإضافة لجمهور المسنين والنساء الفقيرات، والمعاقين، والأحداث. كما تعمل الحكومة على دعم وتسهيل مهمات مؤسسات الإغاثة المحلية والدولية من أجل زيادة مساهمتها في توفير مساعدات إغاثة لأسر المعتقلين والفقراء.

2.1. المعوقات

- نقص الموارد التمويلية اللازمة لتقديم هذه المساعدات والوصول إلى جميع الفئات المستهدفة.
- استمرار ارتفاع معدلات البطالة مما يزيد من مستوى الفقر وتزايد أعداد الأسر المحتاجة للمساعدات.
- عدم توفير المباني والأدوات الكافية لأنشطة الرعاية والتأهيل الخاصة بالأحداث والمعاقين والعجزة.

2.2. إستراتيجية تطوير القطاع

ستهتم الحكومة بالحد من الفقر والبطالة (بتوفير فرص عمل والتقليل من الاعتماد على رواتب الحالة الاجتماعية)، كما ستحرص على العدالة في توفير فرص العمل ومراعاة النوع الاجتماعي.

3. الأسرى والمحربين

تمهيد

لقد احتوت سجون الاحتلال الإسرائيلي على عشرات الآلاف من الفلسطينيين الذين تعرضوا لأبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي وحرمو من ممارسة حياتهم الطبيعية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم الفنية. وقد أخذت السلطة الفلسطينية على عاتقها مسئولية رعاية هؤلاء الأسرى. وبالإضافة إلى صرف مخصصات مالية لكل معتقل، تقوم الحكومة بعملية تأهيل شاملة للأسرى المحربين من أجل مساعدتهم في الاندماج في الحياة وتوفير رزق لعائلاتهم.

3.1. المعوقات

- استمرار إسرائيل في اعتقال الآلاف من الفلسطينيين، وتعريضهم للتعذيب المستمر والضغوط النفسية، بالإضافة إلى الإهمال الطبي والحرمان من التعليم.
- منع أهالي المعتقلين خصوصاً لأهالي قطاع غزة بزيارة ذويهم منذ عام 2006، وقطع وسائل الاتصال بهم.
- عدم توفر المواد المالية الكافية لتغطية متطلبات مساعدة جميع أسر المعتقلين وإعادة تأهيلهم.

3.2. إستراتيجية تطوير القطاع

نظراً لأهمية هذه القضية سوف تقوم الوزارات المعنية بتسويق قضية الأسرى عالمياً من أجل إيجاد حلول لقضية الأسرى وعدم تهملها أو نسيانها، والتنسيق مع المنظمات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال مساعدة ودعم الأسرى على الاستمرار في تطوير عملية تأهيل الأسرى ورعايتهم، كما ستعمل إيجاد قانون دولي ملزم بتحسين نوعية الرعاية داخل السجون وإمكانية اتصالهم بالعالم الخارجي، وسيتم دعم صمود الأسرى من خلال كفالة أسرهم، وتوفير التعليم المجاني لذويهم.

4. الطفولة

تمهيد

الأطفال هم عماد المستقبل ولذلك فإن هذه الشريحة تعتبر أهم الشرائح المجتمعية التي يجب أن تلقى اهتماماً ورعاية.

4.1. المعوقات

- ممارسة الاحتلال العدوانية التي تعكس سلباً على الصحة النفسية للأطفال.
- صعوبة الوضع الاقتصادي والذي يؤدي إلى صعوبة توفير متطلبات الرفاه الاجتماعي.
- ضعف دور الإرشاد التربوي والنفسي المتاح لهذه الشريحة الهامة في المجتمع.

4.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف يتم التركيز الإعلامي والقانوني على حقوق الطفل الفلسطيني وضرورة حمايته من ممارسات الاحتلال وتبعاتها، والتركيز على الجانب النفسي وتوفير التوعية والرعاية اللازمة ولكافة الأطفال في هذا المجال، كما سيتم تخصيص تمويل أكبر من قبل الحكومة من أجل مشاريع حماية ورعاية الطفولة ومشاريع الرفاه الاجتماعي.

ثالثاً : قطاعات التنمية الاجتماعية

تتكون قطاعات التنمية الاجتماعية من الصحة، والتعليم، والثقافة، والشباب والرياضة، و الطفولة ومن أهم المعوقات التي تواجه هذه القطاعات ما يلي:-

- عدم توافر الموارد المالية الكافية لإدارة وتطوير هذه القطاعات.
- زيادة أعداد الطلبة بشكل مطرد و عدم توفر المدارس و الإمكانيات اللازمة.
- منع العديد من المرضى من تلقي العلاج بالخارج، حيث لا تتوفر الكثير من الإمكانيات والتخصصات في المتشفيات والمراكز الصحية.
- عدم توفر الاهتمام الكافي بالارتقاء بالمستوى الثقافي.
- قلة المهتمين في الجانب الرياضي والشبابي.
- انتهاك الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الأطفال.

1. قطاع الصحة

تمهيد

لقد عانت المؤسسات الصحية من وضع بائس بسبب استمرار الاحتلال وإهماله للمصالح الفلسطينية لسنوات طويلة، وقد ألقى هذا الإهمال المزمع بظله على أداء الجهاز الصحي الفلسطيني وعلى فرص بقائه واستمراره.

1.1. المعوقات

- عدم وجود خدمات رعاية أولوية في الكثير من المناطق الخاصة الريفية منها، مما يزيد من انتشار الأمراض نتيجة لتأخير العلاج وتدني مستوى خدمات الطب الوقائي في هذه المناطق، وبالتالي ازدياد الضغط على المستشفيات.
- عدم توفر الموارد اللازمة لتطوير وتغطية حاجات قطاع الصحة مقارنة بازدياد الطلب على الخدمات الصحية الحكومية نتيجة للارتفاع المتزايد في عدد السكان.
- عدم توفير المعدات والأدوات الحديثة مما يؤدي إلى تحويل أعداد كبير من المرضى للعلاج في الخارج، وبالتالي زيادة مصروفات وزارة الصحة وأعباء الموازنة العامة.
- عدم وجود توزيع جغرافي عادل للخدمات الطبية السريرية، حيث أن نسبة عدد الأسرة لكل ألف مواطن هو 1.3 في قطاع غزة.

1.2. إستراتيجية تطوير القطاع

سوف تسعى الحكومة جاهدة إلى إعطاء الأولوية لبرامج الرعاية الصحية الأولية والطب الوقائي والعدالة في توزيعها بين المحافظات المختلفة بشكل مدروس، وبتنسيق من وزارة الصحة والمؤسسات الأخرى العاملة في قطاع الصحة، وستقوم بتدعيم برامج رعاية الأسرة والتي تهدف إلى تطوير خدمات رعاية الأمومة و الطفولة وبرامج الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، كما ستعمل على زيادة عدد الأسر بما يضمن كفايتها في حالات الطوارئ، بالإضافة لتأهيل وتطوير العديد من المراكز الصحية القائمة، بالإضافة إلى التوزيع العادل والمتجانس للطواقم الطبية، مع العلم بأن جزء كبير من العاملين الصحيين المطلوبين لتشغيل المراكز الصحية الجديدة يعملون في مراكز صحية أخرى، وسوف يتم توزيعهم على المراكز الجديدة حال الانتهاء من إنشائها وتجهيزها، وسوف يتم تطوير مهارات وقدرات الطواقم الطبية من أجل تحسين جودة الأداء، وسوف يتم تخفيض تكاليف الرعاية الصحية من خلال تنظيم عملية شراء الأدوية وخفض عدد الحالات التي يتم تحويلها وذلك بضمان تقديم خدمات علاجية متخصصة سواء بواسطة هيئات حكومية أو غير حكومية أو قطاع خاص.

2. قطاع التعليم

تمهيد

الاهتمام بالتعليم وتطوير الموارد البشرية يمثل حجر الأساس في إحداث تنمية حقيقية ومستدامة على طريق بناء الدولة الفلسطينية. وقد اهتمت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ البداية بقضايا التعليم ووفرت كل ما تستطيعه من تمويل ودعم لهذا القطاع الاستراتيجي. كما تساهم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الفلسطينيين (الأونروا) بتقديم الخدمات التعليمية في المراحل الأساسية للاجئين، وتقوم المؤسسات غير الحكومية بدور بارز في إدارة رياض الأطفال وتوفير خدمات تعليمية وترفيهية لمن هم دون سن الدراسة الرسمي. أما التعليم العالي فتقوم السلطة بتقديم دعم مالي للجامعات الفلسطينية، وتوفير المنح الدراسية لطلبة الجامعات المتفوقين، والإشراف على عملية دفع الرسوم الجامعية.

2.1. المعوقات

- نقص عدد المدارس وارتفاع الكثافة الصفية، مما أدى إلى تطبيق نظام الفترتين في الغالبية العظمى من المدارس.
- ندرة المستلزمات والوسائل و المصادر التعليمية الأساسية مثل المعامل والمكتبات ومتطلبات البحث العلمي.
- ضعف الرعاية النفسية و الإرشاد التربوي الفعال للطلبة سواء في مراحل التعليم الأساسي أو الثانوي.
- ضعف مستوى التعليم المهني والتقني وعدم قدرته لتغطية حاجات المجتمع الحالية من المهنيين المتخصصين.

- ضعف التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي في مجال تحديد وتطوير التخصصات.
- ضعف الاهتمام بمتابعة أمور خريجي الجامعات وإتاحة فرص عمل أو دراسات عليا لهم.
- العراقيل الإسرائيلية لمنع وصول الطلاب إلى جامعاتهم ومعاهدهم.

2.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 2.2.1. إعطاء الأولوية لإنشاء مدارس جديدة في المناطق المحرومة من خدمات التعليم وتحديث المدارس القائمة واستبدال المرافق المستأجرة غير الملائمة
- 2.2.2. التوسع في برامج تأهيل وتدريب طاقم المدرسين وتوفير الكتب المدرسية.
- 2.2.3. التنسيق مع الأونروا للاستمرار في توفير الخدمات التعليمية اللازمة لأبناء جمهور اللاجئين.
- 2.2.4. تشجيع المؤسسات غير الحكومية التي تقوم بإدارة رياض الأطفال بتنفيذ برامج محو الأمية.
- 2.2.5. تحديث برامج التدريب المهني ومحاولة ملاءمتها مع واقع وحاجات المجتمع الفلسطيني
- 2.2.6. توفير نظام إقراض لتيسير دخول الطلاب لسلك التعليم العالي.
- 2.2.7. التنسيق بين مختلف الجامعات فيما يتعلق بقبول الطلاب في الجامعات وإنشاء أقسام وتخصصات جديدة.
- 2.2.8. إنشاء حاضنات أعمال لمتابعة الخريجين ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل.

3. الثقافة

تمهيد

في ظل تراجع المجتمع سياسياً ووطنياً في ظل التباين الموضوعي في العلاقات الاجتماعية بين الضفة والقطاع تأسس في الضفة خلال ثلاثين عاماً الماضيين العديد من المؤسسات والجمعيات والنوادي والصحف والمجلات السياسية والثقافية، وفي حين افتقر قطاع غزة لمثل هذه الأنشطة وهذا كما يبدو يعود لما يلي:

3.1. المعوقات

- الفصل الجغرافي والسياسي والثقافي والاجتماعي بين الضفة وغزة لفترة زمنية طويلة.
- التفاوت الواضح بين المستوى الثقافي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.
- ارتفاع مستوى الفقر والمعاناة الحياتية لدى غالبية فئات المجتمع.

3.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 3.2.1. العمل على إيجاد برنامج وطني ديمقراطي يعيد توحيد الوعي السياسي والثقافي والاجتماعي.

3.2.2. تفعيل دور المثقفين في الارتقاء بالحالة الثقافية في فلسطين.

3.2.3. الاستفادة من التكنولوجيا في نشر الثقافة.

4. الشباب والرياضة

تمهيد

يواجه قطاع الشباب والرياضة في قطاع غزة عدة معوقات أهمها:

4.1. المعوقات

- الافتقار إلى القوانين والتشريعات التي تنظم علاقة المستويات الإدارية المختلفة.
- تأثير الوضع السياسي على الاتحادات الرياضية.
- محدودية الموازنة المخصصة لهذا القطاع؛ مما أدى إلى افتقار الأندية للحد الأدنى من الإمكانيات.
- محدودية مشاركة المرأة في الألعاب الرياضية واقتصارها على الرجال فقط.
- الضعف الواضح في النواحي الإدارية والتنظيمية.

4.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 4.2.1. المزيد من الاهتمام بهذا القطاع من حيث التنظيم والميزانية والارتقاء والتطوير.
- 4.2.2. إيجاد جهة أهلية ناظمة لهذا القطاع تسعى للارتقاء به وتوجيهه من خلال أهداف وسياسات واضحة.
- 4.2.3. التغلب على الظروف السياسية والتي تنعكس سلباً على أداء القطاع.
- 4.2.4. توفير التمويل اللازم لتقديم الخدمات اللازمة.

رابعاً : قطاع الأمن و الحكم الرشيد

المعوقات

- الافتقار إلى الإرادة السياسية لدى السلطة التنفيذية لمكافحة الفساد.
- غياب حكم القانون وعدم وجود نظام قضائي مستقل وفعال ونزيه.
- ضعف دور المجلس التشريعي الفلسطيني في الرقابة على السلطة التنفيذية.
- ضعف دور هيئات الرقابة العامة الرسمية والأهلية.
- غياب دور منظمات المجتمع المدني، في معالجة قضية الفساد ومكافحته.
- ضعف دور الإعلام وسيطرة الإعلام الحزبي.

- افتقار المجتمع لثقافة المساءلة والشفافية، وغياب المعايير في اختيار القيادات الإدارية.

الأهداف الفرعية:

- 1- تأهيل وتمكين قوى الأمن والشرطة وتعزيز الكفاءة الإدارية في المؤسسات الأمنية.
- 2- تعزيز القدرة الشرطية للوصول إلى أعلى درجة من الأمن.
- 3- تطوير الآليات العلاجية والوقائية لمكافحة الفساد وتفعيل منظومة التشريعات المتعلقة بها .
- 4- تبني سياسة الإصلاح الإداري والسياسي .
- 5- تعزيز ثقافة المساءلة والشفافية والنزاهة.
- 6- تطوير الموارد البشرية.
- 7- تطوير العلاقة بين الحكومة وبين مؤسسات المجتمع المدني.
- 8- تفعيل الرقابة المالية والإدارية على الوزارات والهيئات المرتبطة بالمال العام.

الإستراتيجية:

السعي إلى تمويل المشاريع التي تعزز القدرة الشرطية للوصول إلى أعلى درجة من الأمن وتأهيل وتمكين قوى الأمن المختلفة وتعزيز الكفاءة الإدارية في المؤسسات الأمنية وإعادة هيكلة قوى الأمن والشرطة بما يفي بالاحتياجات الحقيقية للدولة.

زيادة الوعي بثقافة الحكم الرشيد وتعزيز ثقافة المساءلة والشفافية وتبني أساليب وسياسات الحكم الرشيد في القطاع الحكومي.

تمكين وتطوير الموارد البشرية التي تعني بالحكم الرشيد ، وتبني الآليات والأطر الإستراتيجية للإصلاح الإداري للوصول إلى فعالية الجهاز الحكومي.

تعزيز سلطة واستقلال القضاء والفصل بين السلطات والعمل على سيادة القانون وتمكين وبناء المؤسسات القضائية وتفعيلها وإكمال منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد.

تفعيل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية الصادر في عام 2004 وقانون الكسب غير المشروع الصادر في عام 2005.

مراقبة الأداء المالي والإداري لمؤسسات المجتمع المدني.

خامساً : قطاعات البنية التحتية:

تتكون قطاعات البنية التحتية من المياه والمياه العادمة، والطرق والمواصلات، والطاقة، والاتصالات، والنفايات الصلبة، والبيئة. وأهم ما يواجه هذه القطاعات من مشاكل ومعوقات ما يلي:

- ضخامة التمويل اللازم لتنفيذ مشروعات البنية التحتية وخاصة في قطاع الطرق والمياه والكهرباء، وعدم قدرة الموازنة العامة على تمويل هذه المشروعات بالإضافة إلى إجماع العديد من الدول المانحة عن تمويلها.
- سياسة الإغلاق والحصار التي تحول دون وصول الأجهزة والمعدات والمواد اللازمة لتنفيذ مشروعات البيئة التحتية.

• الأهداف الفرعية لقطاع البنية التحتية :-

1. تطوير شبكات المياه والصرف الصحي.
2. إزالة جميع مكبات النفايات العشوائية.
3. تطوير شبكة الطاقة الكهربائية وتوسيع خدماتها للمناطق غير المشمولة.
4. تحسين وتوسيع شبكة الطرق.
5. تعزيز مساهمة القطاع الخاص.
6. تطوير البناء المؤسسي للقطاعات المختلفة.

1. قطاع المياه والمياه العادمة

تمهيد

هناك انخفاض مستمر في كمية ونوعية المياه التي يحصل عليها السكان الفلسطينيون قد تؤدي إلى كارثة اقتصادية وصحية ما لم يتم وضع الحلول الكفيلة بتحسين الوضع القائم. حيث يصل معدل ما يستهلكه الفرد الفلسطيني في اليوم نصف ما يستهلكه الفرد في إسرائيل. كذلك فإن إنشاء وتطوير مكونات نظام التخلص من المياه العادمة يعتبر في غاية الأهمية للحفاظ على البيئة والصحة العامة وإعادة استخدام هذه المياه لأغراض إنتاجية خاصة في مجال الزراعة. وتشترك سلطة المياه في إدارة موارد المياه مع وزارة الحكم المحلي والبلديات ومصلحة مياه بلديات الساحل.

1.1. المعوقات

- تدني مستوى شبكات توزيع المياه وعدم كفايتها للأعداد المتزايدة من السكان والأنشطة الاستثمارية المختلفة.
- ازدياد مستوى ملوحة وتلوث المياه الجوفية خاصة في مناطق قطاع غزة حيث بلغ مستوى الملوحة 1200 ملليجرام/لتر، مقارنة مع مقاييس منظمة الصحة العالمية وهي 200 ملليجرام/لتر.

- السحب الزائد للمياه الجوفية وارتفاع نسبة الفاقد من المياه، مما يؤدي إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الرئيس للمياه في فلسطين.
- كذلك تعاني بعض المناطق الفلسطينية من عدم وجود شبكات المياه العادمة، كما أن الشبكات القائمة لا تلبي حاجات السكان بالإضافة إلى أضرارها الصحية والبيئية.

1.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 1.2.1. توفير مياه الشرب النقية للمناطق المحرومة
- 1.2.2. وضع خطة لمد خدمات الصرف الصحي لتلك المناطق.
- 1.2.3. التوسيع في توفير خدمات المياه والصرف الصحي إلى المناطق المتاخمة للمدن الرئيسية والتجمعات السكانية الجديدة.
- 1.2.4. خفض الفاقد في شبكات المياه إلى الحد الأدنى وتخفيف العبء على شبكات الصرف الصحي وذلك من خلال الكشف الدوري على مصادر وأماكن التسرب واستخدام الأساليب الحديثة التي تحقق سرعة اكتشافها وإصلاحها وتغيير الشبكات التي انتهى عمرها الافتراضي من خلال برنامج زمني متناسق.
- 1.2.5. تحسين تشغيل وصيانة مشروعات المياه والصرف الصحي بهدف ضمان تغطية مصاريفها من إيراداتها تدريجياً في إطار التوازنات الضرورية وعدم زيادة الأعباء على المواطنين.
- 1.2.6. ترشيد استهلاك مياه الشرب بالمنزل لتلافي الفاقد من مياه الشرب وذلك عن طريق: المحاسبة على أساس الاستهلاك الفعلي وفقاً للقراءات الحقيقية للعدادات وضرورة تركيب عداد لكل وحدة سكنية وليس لكل مبنى، وزيادة الوعي بين المواطنين من خلال المناهج التعليمية وأجهزة الإعلام المختلفة بأهمية هذا المورد والمحافظة عليه، والاهتمام بالصيانة الدورية للشبكات الداخلية بالمنزل والأماكن العامة، وتلافي تلوث مشروعات مياه الشرب عن طريق زيادة عدد معامل تحليل مياه الشرب وتوزيعها جغرافياً بالمختلف المحافظات .
- 1.2.7. القيام بتوزيع عادل للمياه العذبة عن طريق مشاريع تحلية المياه المالحة .

2. قطاع الطرق والمواصلات

تمهيد

يعتبر قطاع الطرق والمواصلات من أهم القطاعات لعملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما أنه يساهم في دعم خزينة الدولة من خلال رسوم الترخيص وتسجيل المركبات. وقد عانى هذا القطاع الكثير من الإهمال في الفترة السابقة.

2.1. المعوقات

- تدني كبير في مستوى الطرق القائمة وعدم كفايتها للأنشطة الحياتية والإنتاجية المختلفة.
- ارتفاع مستوى الخسائر التي تتحملها الدولة وجمهور المواطنين نتيجة لارتفاع تكلفة عمليات صيانة الطرق والسيارات، وفقدان ساعات عمل نتيجة لطول مدة السفر.
- انخفاض مستوى الأمان على الطرق نتيجة لسوء الطبقات الإسفلتية، وعدم وجود الإشارات المرورية، ووسائل الإنارة الكافية.

2.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 2.2.1. رفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور (خفض التكلفة، وزيادة كل من عدد من سيارات النقل العام) وتحقيق مبدأ المنافسة لصالح الجمهور.
- 2.2.2. توفير نظم النقل البديلة الأخرى من الحافلات وسيارات الأجرة.
- 2.2.3. نظام مناسب للتعرفه و متاح للجمهور.
- 2.2.4. إعادة تأهيل الطرق المدمرة وزيادة حجم الطرق الرئيسية والإقليمية في غزة، والقيام بخطط نوعية مرورية .

3. قطاع الطاقة

تمهيد

عملت سلطة الطاقة منذ تأسيسها على إعادة تأهيل نحو 50% من شبكات وخطوط التوزيع والنقل، وتوصيل العديد من المناطق بالتيار الكهربائي، بالإضافة إلى تطوير قدرات سلطة الطاقة الفلسطينية وبناء إدارتها المختلفة.

3.1. المعوقات

- عرقلة استيراد المعدات والأجهزة اللازمة للمشروعات والأنشطة وعمليات الصيانة المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة.
- الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي مما يؤدي إلى توقف العملية الإنتاجية، وحدوث خسائر مادية في الأجهزة والمعدات، وبالإضافة إلى خسارة ساعات عمل طويلة في المؤسسات الحكومية والخاصة.
- الضغط المتزايد على خطوط نقل وتوزيع الطاقة نتيجة للحاجات المتزايدة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

3.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 3.2.1. إيجاد مصادر مستقلة وتطوير شبكات التوزيع والنقل الكهربائية، بالإضافة إلى التوسع في هذه الخدمة للمناطق غير المخدومة.
- 3.2.2. رفع مستوى الخدمات وجودتها لخفض التكلفة ، وزيادة كل من خطوط الطاقة الكهربائية قدرةً وأطولاً) وتعزيز مبدأ المنافسة التي تهدف في النهاية لصالح الجمهور .
- 3.2.3. تشجيع استخدام مصادر بديلة ونظيفة للطاقة (طاقة الرياح والطاقة الشمسية، الخ).
- 3.2.4. وضع نظام مناسب للتعريفات التي تقوم على تعدد مستويات الاستهلاك.

4. قطاع البريد والاتصالات ونظم المعلومات

4.1. المعوقات:

- عدم كفاية الخطوط الهاتفية.
- سوء خدمات الانترنت.
- النقص في مكاتب البريد للعديد من المناطق الجغرافية.
- تأخير وصول وارسال الشحنات البريدية نتيجة للإجراءات الإسرائيلية على عملية انتقال البريد.

4.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 4.2.1. تحسين خدمات البريد كميًا ونوعيًا خاصة خدمة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 4.2.2. التوسع في تقديم هذه الخدمة للمناطق غير المخدومة.
- 4.2.3. تعزيز مبدأ الكفاءة من خلال تشجيع تعدد مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- 4.2.4. وضع نظام مناسب للتعريفات التي تقوم على مفهوم تشجيع الاستخدام الأمثل من قبل الجمهور.
- 4.2.5. تطوير محطات البث المسموعة والمرئية ومكاتب خدمات الاتصالات .

5. قطاع النفايات الصلبة

تمهيد

يتحمل مسئولية الإشراف على هذا القطاع كل من البلديات، و سلطة جودة البيئة، ووزارة التخطيط والتي بدأت العمل على الحد من آثار انتشار النفايات الصلبة بشكل عشوائي وعلى إدارتها بالشكل الفعال.

5.1. المعوقات

- الانتشار العشوائي لمكبات النفايات وقربها من التجمعات السكانية مما يترتب عنه آثار ومشاكل بيئية وصحية .

- عدم وجود آلية متطورة للتنسيق فيما بين الجهات المعنية للتخلص من النفايات الصلبة في معظم المناطق
- عدم توفر طرق حديثة في التخلص من النفايات الصلبة وإعادة استخدامها.

5.2. إستراتيجية تطوير القطاع

- 5.2.1. توفير التغطية الكاملة لنظام جمع النفايات الصلبة
- 5.2.2. الاهتمام بجمع ومعالجة النفايات الخطرة من النفايات الصلبة (الطبية ، ومنتجات البلاستيك والمواد الاصطناعية ، الخ).
- 5.2.3. زيادة كلاً من قدرة وكفاءة المكبات القائمة.
- 5.2.4. السعي الجاد لتوفير المعايير المناسبة واللوائح و النظم المتعلقة بجمع والتخلص من النفايات الصلبة.
- 5.2.5. زيادة الاهتمام بالدراسات التي تركز على العناصر المكونة للنفايات الصلبة والإمكانات الممكنة من أجل إعادة تدويرها وإعادة استخدامها.
- 5.2.6. زيادة الاهتمام بالأبحاث والدراسات المتعلقة بإعادة استخدام النفايات الصلبة وإعادة تدويرها.

6. قطاع الإسكان

تمهيد

شهد قطاع الإسكان تضرراً كبيراً في الفترة السابقة، وتشير المؤشرات إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع حيث دمر الاحتلال الكثير من مساكن المواطنين.

6.1. المعوقات

- عدم توفر السكن الملائم لفئات عديدة من السكان خاصة سكان المخيمات ، وارتفاع مستوى الازدحام داخل المنازل.
- الضعف في نظام المعلومات المتعلق بالأراضي السكنية ملكيتها واستعمالاتها.
- ارتفاع تكاليف البناء، وأسعار الشقق والإيجارات مقارنة مع الدخل المحدود لطبقة واسعة من الأسر الفلسطينية.
- عدم توفر مواد البناء اللازمة لمشروعات الإسكان نتيجة لتحكم إسرائيل في المعابر وسياسة الإغلاق التي تؤدي إلى توقف المشروعات الإسكانية.
- الكم الكبير في الاحتياجات السكنية جراء الزيادة الطبيعية والنمو السكاني من ناحية وتدمير قوات الاحتلال لأعداد كبيرة من المساكن والطرق من جهة أخرى.

6.2. إستراتيجية تطوير القطاع

6.2.1. خلق بيئة مواتية لتشجيع الاستثمار الخاص لمعالجة المشاكل التي تواجه ذوي الدخل المتدني والمتوسط وذلك بزيادة الكمية والنوعية للرصيد الوطني من الوحدات السكنية اللائقة صحياً واجتماعياً وبيئياً.

6.2.2. تطوير نظام المعلومات المتعلقة بملكية وتسجيل الأراضي، من جهة أخرى سيتم تطبيق المعايير المتعلقة بالمباني والإسكان بالإضافة إلى السلامة العامة.

ملحق خطة التنمية

قائمة المشاريع